

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر، فتتصبها مفعولين^(١)

أفعال هذا الباب نوعان: أحدهما أفعال القلوب، وإنما قيل لها ذلك لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كلُّ قلبي يُنصب المفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام: ما

استثناء، ولفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في خبر لا، وللزمخشري في إعراب هذه الجملة كلام طويل دارت حوله مناقشات كثيرة لا نرى أن نذكرها لك في هذه العجالة.

(١) يختلف النحاة من هذا الموضوع في مسألتين:

المسألة الأولى: هل أصل مفعولي ظننت وأخواتها مبتدأ وخبر؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يذهبون إلى أن أصل مفعولي ظن وأخواتها مبتدأ وخبر، ويذهب السهيلي وحده إلى أن أصلهما ليس كذلك، واستدل على صحة كلامه بأنك تقول: «ظننت زيداً عمراً» من غير أن ينكر أحد هذا القول عليك، وأنت لو قلت «زيد عمرو» على أنهما مبتدأ وخبر لم يصح الكلام إلا على معنى التشبيه، وأنت حين قلت ظننت زيداً عمراً لم ترد معنى التشبيه، فلزم ألا يكون أصل مفعولي ظن مبتدأ وخبراً، وجواب هذا الكلام أنا لا نسلم أنا حين نقول «ظننت زيداً عمراً» لا نريد معنى التشبيه، بل معنى التشبيه هو الذي نريده، بدليل أنا لو قلنا ظننت زيداً عمراً فظهر أنه خلافه، كان كلاماً صحيحاً لا غبار عليه.

والمسألة الثانية: هل الاسمان المنصوبان بعد ظننت وأخواتها مفعولان أول وثان، أم الأول مفعول والثاني شيء آخر؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يرون المنصوب الأول مفعولاً أول والمنصوب الثاني مفعولاً ثانياً، وذهب الفراء إلى أن المنصوب الأول مفعول، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال، واستدل لذلك بأن الثاني يجيء جملة نحو «ظننت زيداً يؤدي واجبه» ويجيء ظرفاً نحو «ظننت زيداً عندك» ويجيء جاراً ومجروراً نحو «ظننت زيداً على خلق حسن» وقد عهدنا الحال يجيء على هذه الوجوه، والذي يقطع بالرد عليه أن المنصوب الثاني يجيء معرفة نحو «ظننت زيداً أخاك» ويجيء ضميراً نحو «زيد ظننتكه» ويجيء جامداً نحو «ظننت زيداً أسداً» ولا يقتصر في شيء من ذلك على السماع، ثم هو في جميع أحواله مما لا يستغني الكلام عنه لأنه لا يتم معنى الكلام بدونه، والحال لا يكون كذلك.

لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، نَحْوَ فَكَّرَ وَتَفَكَّرَ، وَمَا يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ نَحْوَ عَرَفَ وَفَهِمَ، وَمَا يَتَعَدَّى لاثْنَيْنِ وَهُوَ الْمُرَادُ، وَيَنْقَسِمُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ:

أحدها: ما يفيدُ في الخبر يقيناً، وهو أربعة: وَجَدَ، وَأَلْفَى، وَتَعَلَّمَ - بمعنى أَعْلَمَ - وَدَرَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾^(١) ﴿إِنَّهُمْ أَلَفُوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾^(٢)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

١٦٩ - * تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا *

(١) سورة المزمّل، الآية: ٢٠.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٦٩.

١٦٩ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَبَالِغٌ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ *

والبيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر.

اللحظة: «تعلم» اعلم واستيقن «شفاء النفس» قضاء مآربها «لطف» رفق «التحيل» أخذ الأشياء بالحيلة.

المحضي: اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم؛ فيلزمك أن تبالغ في الاحتياّل لذلك كي تنال من عدوك ما تريد.

الإعراب: «تعلم» فعل قلبي بمعنى اعلم، وهو فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «شفاء» مفعول أول، وشفاء مضاف، و«النفس» مضاف إليه «قهر» مفعول ثانٍ لتعلم، وقهر مضاف، وعدو من «عدوها» مضاف إليه، وعدو مضاف، وها: مضاف إليه «فبالغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بلطف» جار ومجرور متعلق ببالغ «في التحيل» جار ومجرور متعلق بلطف «والمكر» معطوف على التحيل.

الشاهد فيه: قوله: «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» حيث ورد فيه «تعلم» بمعنى اعلم، ونصب به مفعولين، على ما ذكرناه في الإعراب.

ثم اعلم أن المؤلف قد ذكر أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى «أن» المؤكدة ومعموليهما، وهو صحيح، ومن شواهد قول النابغة الذبياني:

تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ

ومثل ذلك الشاهد الآتي (رقم ١٧٠) وقول الحارث بن ظالم المري:

وَالْأَكْثَرُ وَقَوْعُ هَذَا عَلَى «أَنَّ» وَصَلَتْهَا، كَقَوْلِهِ:
 ١٧٠ - * فَقُلْتُ تَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً *

تَعْلَمُ - أَتَيْتَ اللَّعْنَ! - أَنِّي فَاتِكُ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرٍ
 وقول الشاعر:

تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُذْرِكِي وَأَنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ
 وكذا قول الحارث بن عمرو، وينسب لعمرو بن معد يكرب:
 تَعْلَمُ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرّاً قَتِيلُ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكُلَابِ
 ونظيره قول أعرابي:

تَعْلَمُ أَنَّ أَكْثَرَ مَنْ تَرَاهُمْ - وَإِنْ ضَحِكُوا إِلَيْكَ - مِنَ الْأَعَادِي
 وقد يتعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة «أَنَّ» المخففة من الثقلية، ومن ذلك قول
 أبي صخر الهذلي:

فَتَعَلَّمِي أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ ثُمَّ أَفْعَلِي مَا شِئْتُ عَنْ عِلْمِ
 ويندر أن ينصب هذا الفعل مفعولين كل منهما اسم ظاهر كما في بيت الشاهد (رقم
 ١٦٩).

١٧٠ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَإِلَّا تُضَيِّعَهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ *

وهذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدة له مطلعها قوله:
 صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ
 اللفظة: «صحا القلب... الخ» قال الأعلام: «يقول صحا قلبه عن حب سلمى، وكف
 باطله، أي صباه ولهوه، وقوله «وعري أفراس الصبا ورواحله» هذا مثل ضربه، يريد أنه
 ترك الصبا وركوب الباطل، وتقدير اللفظ: عري أفراس ورواحل كنت أركبها في الصبا
 وطلب اللهو «تعلم» معناها اعلم، ولا يتصرف منه بهذا المعنى فعل، ولم يستعمل منه
 غير الأمر، لا يقال: تعلم يتعلم، بمعنى علم يعلم «غرة» بكسر الغين المعجمة -
 الغفلة وأن يؤتى من حيث لا يشعر.

المهني: يقول لغلامه: اعلم أن الصيد ربما كان مغترأ، فإن لم تضيع وصيتي وطلب
 غرته فإنك لا محالة قاتله ومصيبه.

الإعجاب: «قلت» فعل وفاعل «تعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
 أنت «أن» حرف توكيد ونصب «للصيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن مقدم =

وقوله:

* دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدُ يَا عُرُو فَاعْتَبْتُ * ١٧١ -

= «غرة» اسم أن مؤخر، وأن ومعمولاها سدت مسد مفعولي تعلم.

الشاهد فيه: قوله: «تعلم أن للصيد غرة» حيث استعمل تعلم بمعنى اعلم، وعداها إلى مفعوليتها بواسطة أن المؤكدة المفتوحة الهمزة وصلتها، وهو الكثير في الاستعمال.

١٧١ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَإِنَّ أَعْتَبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ *

وهذا الشاهد لم ينسبوه أيضاً إلى قائل معين.

اللغة: «دریت» بالبناء للمجهول - من «دری» إذا علم «فاعتبط» أمر من الغبطة. وهي: أن تتمنى مثل حال غيرك من غير أن تتمنى زوال حاله عنه، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين: أولهما الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله، والثاني حملة على أن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه.

المعنى: إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفی إذا عاهد، فیلزمك أن تعتبط بهذا وتقرّ به عیناً، ولا لوم عليك في الاغتباط به لأن هذا من محامد الخصال.

الإعراب: «دریت»: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول «الوفي» مفعول ثان «العهد» يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، ورفع على الفاعلية؛ لأن قوله: «الوفي» صفة مشبهة، والصفة المشبهة يجوز في معمولها الوجوه الثلاثة «يا عرو» يا: حرف نداء، وعرو: منادى مرخم بحذف التاء، وأصله عروة «فاعتبط» الفاء عاطفة، اعتبط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «اعتباطاً» اسمها «بالوفاء» جار ومجرور متعلق باغتباط «حميد» خبر «إن» مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «دریت الوفي العهد» فإن «دری» فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين: أحدهما التاء التي وقعت نائب فاعل، والثاني هو قوله «الوفي» على ما سبق بيانه.

هذا، واعلم أن «دری» يستعمل على طريقتين، أحدهما: أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك: دریت بكذا، فإن دخلت عليه همزة التعدية تعدى بها لواحد ولثان بالباء، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ والثاني: أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد، ولكنه قليل.

والأكثر في هذا أن يتعدى بالباء، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو: ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾^(١).

والثاني: ما يُفيد في الخبر رُجحاناً، وهو خمسة: جَعَلَ، وَحَجَا، وَعَدَّ، وَهَبَ، وَزَعَمَ، نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً﴾^(٢)، وقوله: ١٧٢ - * قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ *

(١) سورة يونس، الآية: ١٦.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ١٩.

١٧٢ - هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ *

وهذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم بن أبي بن مقبل، ونسبه صاحب المحكم إلى أبي شنبل الأعرابي.

اللغة: «أحجو» أظن «ألمت» نزلت، والملمات: جمع ملمة، وهي النازلة من نوازل الدهر.

المعنى: لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل والشدائد، ولكنني قد عرفت مقدار مودته، إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني ولم يكن عوناً لي فيها.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ناقص، والتاء اسمه «أحجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أبا» مفعول أول «عمرو» مضاف إليه «أخا» مفعول ثان، وجملة أحجو ومعموليه في محل نصب خبر كان «ثقة»: يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ، فهو حينئذ صفة له، ويقرأ بالجر منوناً فهو - حينئذ - مضاف إليه، وأخ على الأول معرب بالحركات لعدم إضافته، وعلى الثاني معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها «حتى» حرف غاية «ألمت» ألم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بنا» جار ومجرور متعلق بألم «يوماً» ظرف زمان متعلق بألم «ملمات» فاعل ألمت.

الشاهد فيه: قوله: «أحجو أبا عمرو أخا» حيث استعمل المضارع من «حجا» بمعنى الظن، ونصب به مفعولين: أحدهما «أبا عمرو»، والثاني «أخا ثقة».

هذا، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن «حجا يحجو» ينصب =

وقوله :

* فَلَا تَعُدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى * ١٧٣ -

مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

واعلم أيضاً أن «حجا» تأتي بمعنى غلب في المحاجة، وهي : أن تلقي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها، وتسمى هذه الكلمة أحجية وأدعية .

وتأتي حجا كذلك بمعنى قصد، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي الثُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبْلَ بَنِي الثُّعْمَانِ حَارَبْنَا عَمْرُو

(حجوناً : قصدنا، يريد أنهم قدموا عليهم مستمنحين، وعص ملكهم : قوي واشتد، وهو بالصاد المهملة، وبابه علم).

وتأتي أيضاً بمعنى أقام، نحو «حجا محمد بمكة» أي أقام بها، ومنه قول عمار بن أيمن .

* حَيْثُ تَحَجَّيْ مُطَرِّقٌ لِفَالِقٍ *

وتأتي بمعنى وقف، ومنه قول العجاج :

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّيِّطِ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا

وتأتي بمعنى رد، نحو «حجوت السائل» أي رددته، وبمعنى ساق، نحو «حجوت الإبل» أي سقتها، كما تأتي بمعنى كتم وبمعنى حفظ كأن تقول «حجوت الحديث» تريد حفظته أو كتمته .

وهي بمعنى غلب في المحاجة وقصد ورد وساق وكتم وحفظ تتعدى إلى مفعول واحد، وبمعنى أقام في المكان وبمعنى وقف لا تتعدى بنفسها، وإنما تتعدى إن تعدت بحرف الجر كما رأيت في الشواهد .

١٧٣ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله :

* وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ *

وهذا بيت للنعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي .

اللغة: «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق - في الأصل - على عدة معان سبق بيانها، والمراد منه هنا الحليف أو الناصر «العدم» - بضم العين وسكون الدال - الفقر، ويقال : عدم الرجل لعدم - بوزان علم يعلم - وأعدم فهو معدم، إذا افتقر .

المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك ويسرك وصفاء حالك، فإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك، وضيق ذات يدك، وتألب الحادثات عليك .

وقوله :

* وَإِلَّا فَهَيِّنِي أَمْرًا هَالِكًا *

- ١٧٤

الإعراب: «فلا» ناهية «تعدد» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المولى» مفعول أول «شريكك» شريك: مفعول ثان، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه «في الغنى» جار ومجرور متعلق بشريك «ولكنما» لكن: حرف استدراك، وما: كافة «المولى» مبتدأ «شريكك» شريك: خبر المبتدأ، والكاف مضاف إليه «في العدم» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد فيه: قوله: «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى الظن، ونصب به مفعولين: أحدهما «المولى»، والثاني «شريك» على ما سبق بيانه في الإعراب.

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دواد جارية بن الحجاج:

لَا أَعْدُ الْإِقْتَارَ عُدْمًا، وَلَكِنْ فَقَدْ مَنْ فَقَدْتُهُ الْإِغْدَامَ

فقوله «أعد» بمعنى أظن، والإقتار: مصدر أقتَر الرجل، إذا افتقر، وهو مفعوله الأول، وعدماً: مفعوله الثاني.

ومثله أيضاً قول جرير بن عطية:

تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوَّطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

فتعدون: بمعنى تظنون. وعقر النيب: مفعوله الأول، وأفضل مجدكم: مفعوله الثاني.

١٧٤ - هذا عجز بيت من المتقارب، وصدره قوله:

* فَقُلْتُ أَجْرَنِي أَبَا مَالِكٍ *

والبيت لابن همام السلولي.

اللغة: «أجرتني» اتخذني لك جاراً تدفع عنه وتحميه، وهذا أصله، ثم أريد منه لازم ذلك، وهو الغياث والدفاع والحماية «أبا مالك» يروى في مكانه «أبا خالد» «هيني» أي اعددني واحسبني.

المعنى: فقلت: أغثني يا أبا مالك، فإن لم تفعل فظن أني رجل من الهالكين.

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أجرتني» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «أبا» منادى بحرف نداء محذوف، وأبا =

وقوله:

* زَعَمْتَنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ * ١٧٥ -

= مضاف و«مالك» مضاف إليه «والأ» هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام، وتقديره: وإن لا تفعل، مثلاً «فهبني» الفاء واقعة في جواب الشرط، هب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «امراً» مفعول ثان «هالكاً» نعت لامرئ. الشاهد فيه: قوله: «فهبني امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى الظن، وقد نصب به مفعولين: أحدهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله: «امراً» على ما أوضحناه في الإعراب. واعلم أن «هب» - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر؛ فإن كان من الهبة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفاً تام التصرف، قال الله تعالى: ﴿ووهبنا له إسحاق﴾ وقال سبحانه: ﴿يهب لمن يشاء إناثاً﴾ وقال: ﴿هب لي حكماً﴾. واعلم أيضاً أن الغالب على «هب» بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في بيت الشاهد، وقد يدخل على «أن» المؤكدة ومعموليهما؛ فزعم ابن سيده والجوهري والجرمي أنه لحن، وقال الأثبات من العلماء والمحققين: ليس لحناً لأنه واقع في فصح العربية، وقد روي من حديث عمر «هب أن أبانا كان حماراً»، وهو مع فصاحته قليل.

١٧٥ - هذا صدر بيت من الخفيف، وعجزه قوله:

* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا *

وهذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي، واسمه أوس. اللغة: «شيخاً» الشيخ: هو الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب، وقيل: الإنسان شيخ من خمسين إلى آخر عمره، وقيل: من إحدى وخمسين إلى آخر عمره، وقيل: من الخمسين إلى الثمانين، ويجمع على أشياخ، وشيخان، وشيوخ «يدب دبيباً» يسير سيراً رويداً ويمشي مشياً وثيداً. المحنى: ظنت هذه المرأة - حين رأت المشيب برأسي - أنني قد صرت شيخاً، وهذا منها ظن خاطيء، لأنني ما زلت متكامل القوى، ولأن الشيخ هو الذي ضعفت مئتته وتقاربت خطاه، وصار غير قادر على السير.

الإعراب: «زعمتني» زعم: فعل ماض، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل، والنون =

والأكثرُ في هذا وَقُوعُهُ على أَنْ وَأَنَّ وصلتهما، نحو ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾^(١)، وقال:

١٧٦ - * وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا *

للوفاية، وياء المتكلم مفعول أول «شيخاً» مفعول ثان لزعم «ولست» الواو واو الحال، ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «شيخ» الباء حرف جر زائد، شيخ: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب حال «إنما» أداة حصر لا عمل لها «الشيخ» مبتدأ «من» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «يدب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «ديبياً» مفعول مطلق، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «زعمتني شيخاً» حيث استعمل فيه «زعم» بمعنى ظن، ونصب به مفعولين: أحدهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله: «شيخاً» وقد تبين ذلك في إعراب البيت، وهذا مستعمل في كلام العرب من غير شذوذ ولا اضطرار.

ومثله قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ

وزعم الأزهري وأبو عبيدة أن ذلك لا يكون في مستعمل الكلام، وإنما يجيء في ضرورات الشعر، وليس بشيء، نعم الكثير في استعمال الفصحاء أن يتعدى «زعم» إلى مفعوليه بواسطة «أن» المؤكدة ومعموليهما سواء أكانت مثقلة كما في البيت الذي يلي هذا (رقم ١٧٦) أم كانت مخففة من الثقلية كما في قوله تعالى: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾ وسنذكر شواهد ذلك في شرح البيت الآتي، إن شاء الله تعالى.

(١) سورة التغابن، الآية: ٧.

١٧٦ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزَّ لَا يَتَغَيَّرُ *

وهذا البيت ثاني ثلاثة أبيات من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، والبيت الذي بعده قوله:

تَغَيَّرَ جِسْمِي وَالْخَلِيقَةُ كَالَّذِي عَهْدَتِ، وَلَمْ يُخْبِرْ بِسِرِّكَ مُخْبِرُ

اللغة: «زعمت» ظنت أو ذكرت ذلك في كلامها عنه «تغيرت» يريد ما كان من تحول =

والثالث: ما يَرِدُ بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: رَأَى، وَعَلِمَ،

بدنه وشحوب لونه وهزال جسمه، وليس يريد تغير قلبه وانصرافه عن محبتها، بدليل البيت الذي بعده «تغير جسمي» والخليقة كالذي عهدت» يريد أنه وحده هو الذي أبلاه الوجد وأضناه الشوق، والناس جميعاً على حالهم الذي عرفتهم عليه «لم يخبر» يجوز أن يكون هذا الفعل مبنياً للمعلوم فيكون قوله «مخبر» اسم فاعل بكسر الباء، ويجوز أن يكون الفعل مبنياً للمجهول فيكون «مخبر» اسم مفعول بفتح الباء.

الإيماء: «قد» حرف تحقيق «زعمت» زعم: فعل ماض بمعنى ظن، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة المذكورة في بيت سابق «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «تغيرت فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولي زعم «بعدها» بعد: ظرف متعلق بتغير، وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه «من» اسم استفهام مبتدأ «ذا» اسم إشارة خبر المبتدأ «الذي» اسم موصول بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «يا» حرف نداء «عز» منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته «لا» حرف نفي «يتغير» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «زعمت أني تغيرت» حيث استعمل فيه «زعم» بمعنى ظن، وعداه إلى مفعوليه بواسطة «أن» المؤكدة، وهذا - عند الجمهور - هو الكثير الغالب في تعدية هذا الفعل، ونظيره قول امرئ القيس.

أَلَا زَعَمْتَ بَسْبَاسَةَ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَبُرْتُ، وَأَلَا يُحْسِنُ اللَّهُ أَمْثَالِي

وقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود:

فَذُقْ هَجْرَهَا، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ، أَلَا يَا رَبِّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وقول الآخر:

زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُذُ أُبَيُّوْهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وقول جميل بن معمر العذري:

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي سَأَرْضِي بِهَا الْعِدَى سَرَقْتُ إِذْنُ يَا بُشْنُ زَادَ رَفِيقِي

ومن تعدية هذا الفعل بواسطة «أن» المخففة من الثقيلة الآية الكريمة التي تلاها المؤلف =

كقوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا، وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾^(٣).

والرابع: ما يرد بهما، والغالب كونه للرُّجْحَانِ، وهو ثلاثة: ظَنٌّ، وَحَسِبَ، وَخَالَ كقوله:

١٧٧ - * ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا *

= وتلونها في شرح الشاهد السابق، وقوله سبحانه: ﴿بَلْ زَعَمْتَ أَنَّ لَنَا نَجْعَلُ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾.

ولا يمتنع عندهم تعديتها إلى المفعولين من غير توسط «أن» كما في البيت الشاهد الذي سبق (رقم ١٧٥) والبيت الذي أنشدناه في شرحه، خلافاً لأبي عبيدة والأزهري.

(١) سورة المعارج، الآية: ٧، ورأى في هذه الآية الكريمة للدلالة على اليقين، وقد تأتي رأى بمعنى أبصر نحو «رأيت زيدا» أي أبصرته، وبمعنى أصاب رثته، وهي في هذين المعنيين تتعدى لواحد، وليست من أفعال القلوب، وذلك ظاهر إن شاء الله.

(٢) سورة محمد، الآية: ١٩، (القتال) وقد تعدى هذا الفعل في هذه الآية الكريمة إلى المفعولين بواسطة أن المؤكدة المشددة النون، وفي الآية التالية بغير واسطة، فدل ذلك على أن الأمرين جائزان.

(٣) سورة الممتحنة، الآية: ١٠، واعلم أمر ماضيه علم الدالة على اليقين، وهذا الفعل قد تعدى إلى المفعولين بغير واسطة كما هو ظاهر.

وقد تأتي علم بمعنى صار أعلم: أي مشقوق الشفة العليا، فتكون فعلاً لازماً، وتأتي بمعنى عرف فتتعدى إلى مفعول واحد، وسيذكرها المؤلف بعد قليل.

١٧٧ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَعَرَّدَتْ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

للخفة: «شبت» استعرت، وتوقدت، واضطربت، واشتعلت، وتأججت «لظى الحرب» نارها وأوارها «صالياً» أراد داخلاً في حومتها «عردت» أحجمت وفررت ونكلت وهربت، قال صاحب اللسان: «عرد الرجل عن قرنه، إذا أحجم ونكل، والتعريد: الفرار، وقيل: التعريد: سرعة الذهاب في الهزيمة» اهـ.

الإعراب: «ظنتك» فعل ماض، وفاعله، ومفعوله الأول «إن» شرطية «شبت» شب: =

وكقوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾^(١)، وكقول الشاعر:
وَكُنَّا حَسْبَنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً ١٧٨ -

= فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «لظى» فاعل شب، وهو مضاف و«الحرب» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إن شئت لظى الحرب فقد ظننتك شجاعاً، مثلاً، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين ظن مع فاعله ومفعوله الأول وبين مفعوله الثاني «صالياً» مفعول ثانٍ لظن «فعدت» الفاء عاطفة، عرد: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله «فيمن» جارٍ ومجرور متعلق بعرد «كان» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة المجرورة محلاً بفي «عنها» جارٍ ومجرور متعلق بمعرد «معدداً» خبر كان الناقصة، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة من الموصولة. الشاهد فيه: قوله: «ظننتك صالياً» حيث استعمل فيه «ظن» من الظن بمعنى الرجحان، ونصب به مفعولين: أحدهما ضمير المخاطب المتصل، والثاني قوله «صالياً» ومن العلماء من ادعى أن «ظن» في هذا البيت بمعنى اليقين، وهو بعيد. (١) سورة البقرة، الآية: ٤٦.

١٧٨ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:
عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُذَامَ وَحِمِيرًا

وهذا البيت من كلام زفر بن الحارث الكلابي، من كلمة له يقولها في يوم مرج راهط، وهو موضع في الشام كانت لهم فيه موقعة، وبعده قوله:

فَلَمَّا لَقِينَا غُضْبَةً تَغْلِيَّةً يَقْدُونَ جُرْدًا فِي الْأَعْنَةِ ضَمَرًا
سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَضْبَرًا
فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضُهُ بَبْغُضٍ أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تَكْسُرَا

وقد روى أبو تمام حبيب بن أوس الطائي هذه الأبيات في الحماسة مع اختلاف يسير (انظر شرح التبريزي ١/ ١٥٠ وما بعدها بتحقيقنا).

اللغة: «وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة» يقول: كنا نطمع في أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن، وهذا من قولهم في المثل: ما كل بيضاء شحمة، ومثله قولهم: ما كل سوداء تمرة، و«جذام» لقب، واسمه عمرو، يقال: إنهم كانوا يسمون - أو يلقبون - بهذه الأسماء الفظيعة لتكون كالطيرة لعدوهم، فسموا بجذام وأصله ذلك الداء الوبيل، وسموا بغيظ ومرة وحنظلة، و«حمير» اسمه العرنجج - بزنة سفرجل وجذام وحمير: =

وقوله:

* حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ * ١٧٩ -

= كلاهما من اليمن، وقوله: «عشية لاقينا» يروى في مكانه «ليالي لاقينا» كما يروى «صداء وحميرا».

المحفي: يقول: إنا كنا نظن أن الناس سواء في الخور والجبن، وأنهم متى لقوا من لا قبل لهم بحربه مثل قومنا فروا عنهم، ولكن هذا الظن لم يلبث أن زال حين لقينا هاتين القبيلتين، فلقينا بلقائهم البأس والشدة. يريد أنهم كانوا يتصرفون على أعدائهم بمجرد لقائهم، وأنهم لقوا من هؤلاء الجهد الجاهد والصبر المتعب، ومن عادة الفرسان الصناديد أن يمدحوا أقرانهم ليكون ذلك أدل على شجاعتهم، لأن من يغلب الشجاع الصنديد يكون أعظم شجاعة منه.

الإعراب: «كنا» كان: فعل ماض ناقص، ونا: اسمه «حسبنا» فعل وفاعل «كل» مفعول أول لحسب، وهو مضاف و«بيضاء» مضاف إليه «شحمة» مفعول ثان لحسب، والجملة من حسب وفاعله ومفعوليه في محل نصب خبر كان «عشية» ظرف زمان منصوب بحسب «لاقينا» فعل وفاعل «جدام» مفعول به «وحميرا» معطوف على جدام، وجملة لاقينا جدام وحمير في محل جر بإضافة ظرف الزمان إليها.

الشاهد فيه: قوله: «حسبنا كل بيضاء شحمة» حيث استعمل فيه «حسب» بمعنى الرجحان، ونصب به مفعولين: أولهما قوله: «كل بيضاء» وثانيهما قوله: «شحمة» كما تبين لك ذلك في الإعراب.

١٧٩ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* رَبَّاحًا، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَضْبَحَ ثَاقِلًا *

والبيت للبيد بن ربيعة العامري، من كلمة له طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً وأولها قوله:

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا وَكَانَتْ لَهُ خَبَلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلًا
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافُ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَأَنْتَجَعْنَ الْمَسَايِلَ

اللغة: «كبيشة» على زنة التصغير - اسم امرأة «عاقلاً» بالعين المهملة والقاف - اسم جبل، قال ياقوت: «الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل لكونه من لحفه» اهـ. «خبلاً» الخبل: فساد العقل، ويروى «وكانت له شغلاً على النأي شاغلاً»

وكقوله:

١٨٠ - * إِيْخَالُكَ - إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى * *

وقوله: «تربعت الأشراف» معناه نزلت به في وقت الربيع، والأشراف: اسم موضع، ولم يذكره ياقوت «تصيفت حساء البطاح» نزلت به زمان الصيف، وحساء البطاح: منزل لبني يربوع، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت: ووهم العيني في ضبطه بكسرهما ظناً منه أنه جمع بطحاء «رباحاً» بفتح الراء - الريح «ثاقلاً» ميتاً، لأن البدن يكون خفيفاً ما دامت الروح فيه، فإذا فارقت ثقل.

المحضي: لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحاً إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود، وإنه ليعرف الربح إذا مات، لأنه - حينئذ - يشاهد عظيم جزائه على ذلك. الإعراب: «حسبت» فعل وفاعل «التقى» مفعول أول «والجود» معطوف عليه «خير» مفعول ثان، وخير مضاف، و«تجارة» مضاف إليه «رباحاً» تمييز «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «ما» زائدة «المرء» اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد، وخبرها محذوف أيضاً، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة «إذا» إليها «أصبح» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء «ثاقلاً» خبره، والجملة لا محل لها مفسرة.

الشاهد فيه: قوله: «حسبت التقى خير - الخ» حيث استعمل الشاعر فيه «حسبت» بمعنى علمت، ونصب به مفعولين. أولهما قوله: «التقى»، وثانيهما قوله: «خير تجارة» على ما بيناه في الإعراب.

١٨٠ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ *

لللغة: «إيخالك» أظنك، والقياس في همزة المضارعة أن تكون مفتوحة نحو أخاف. ولكن جمهرة العرب كسروا همزة المضارعة في هذا الفعل وحده، وبنو أسد وحدهم يفتحونها على ما يقتضيه قياس نظائره «تغضض الطرف» غض الطرف: إطباق الجفن، وأراد ههنا النوم أو صرف عينيه عن الحسان وعن مفاتنهن «ذا هوى» صاحب عشق «يسومك» يكلفك ويجشمك «الوجد» الهيام.

المحضي: يقول: إن لم تنم وبقيت ساهراً أرقاً - أو إن لم تصرف عينيك عن التطلع إلى مفاتن الغواني ومحاسنهن - فإني أظنك مبتلى بعشق يبرح بك ويكلفك ما لا تقدر على احتماله.

وقوله:

١٨١ - * مَا خِلْتَنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنَا *

الإعراب: «إخالك» إخال: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير المخاطب مفعوله الأول «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تغضض» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الطرف» مفعول به لتغضض، وجملة تغضض وفاعله ومفعوله في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية «ذا» مفعول ثان لإخال منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف و«هوى» مضاف إليه «يسومك» يسوم: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هوى، وضمير المخاطب مفعول أول ليسوم «ما» اسم موصول مفعول ثان ليسوم، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية «يستطاع» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، وجملة لا يستطاع ونائب فاعله لا محل لها صلة ما، وجملة يسوم مع فاعله ومفعوليه في محل جر صفة لهوى «من الوجد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة.

الشاهد فيه: قوله: «إخالك ذا هوى» حيث استعمل في هذه العبارة مضارع خال - وهو فعل قلبي معناه الرجحان - ونصب به مفعولين: أولهما كاف المخاطب، وثانيهما قوله: «ذا هوى».

١٨١ - هذا صدر بيت من المنسرح، وعجزه قوله:

* أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ *

وقد أنشد الجوهري هذا البيت عن الأحمر، ولم يعزه إلى قائل معين.

اللغة: «ضمننا» بضاد معجمة مفتوحة فميم مكسورة وآخره نون - ومعناه مبتلى، ويروى في مكانه «ظمناً» بالطاء المشالة والهمزة بعد الميم - وأصله العطشان، ويراد به المشتاق «حموة الألم» بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو مفتوحة - هي شدة الألم وسورته.

المحنى: يقول لأحباب له فارقهم: إني أظن أنني سأبقى من بعد فراقكم شديد الشوق إلى لقاءكم، كثير الشكوى لما أجده من آلام البعد وتباريح الفراق.

الإعراب: «ما» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «خِلْتَنِي» خال: =

تنبيهان - الأول: ترد عَلِمَ بمعنى عَرَفَ، وَظَنَّ بمعنى اتَّهَمَ، ورأى بمعنى الرأي - أي: المذهب - وَحَجًّا بمعنى قَصَدَ، فَيَتَعَدَّيْنِ إلى واحدٍ نحو: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾^(١) ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾^(٢) وتقول: «رأى أبو حنيفة حلًّا كذا، ورأى الشافعي حُرْمَةً» و: «حَجَوْتُ بَيْتَ اللَّهِ»^(٣).

= فعل ماضٍ، وتاء المتكلم فاعله، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «زلت» زال: فعل ماضٍ ناقص، وتاء المتكلم اسمه «بعدكم» بعد: ظرف متعلق بزال أو بضمن الآتي، وبعد مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «ضمنًا» يجوز أن يكون خبر زال، ويجوز أن يكون هو المفعول الثاني لخال «أشكو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إليكم» جار ومجرور متعلق بأشكو «حموة» مفعول به لأشكو، وهو مضاف و«الألم» مضاف إليه، وجملة أشكو وفاعله ومفعوله في محل نصب: إما مفعول ثانٍ لخال وذلك إذا جعلت «ضمنًا» خبر زال، وإما خبر زال، وذلك إذا جعلت «ضمنًا» مفعولاً ثانياً لخال، ويجوز أن تجعل جملة «أشكو» ومعمولاته خبراً ثانياً لزال، ويكون المفعول الثاني لخال هو جملة زال ومعمولاته، وما النافية الواقعة أول البيت هي التي تدخل على زال وقد فصل بين النافي والمنفي بفعل القلب، وأصل الكلام: خلتنى ما زلت بعدكم ضمنًا أشكو.

الشاهد فيه: قوله: «خلتنى ضمنًا» حيث استعمل خال - وهو فعل قلبي - بمعنى الرجحان، ونصب به مفعولين: أولهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله: «ضمنًا» أو جملة «أشكو» أو جملة «ما زلت بعدكم ضمنًا أشكو - إلخ» على ما بيناه في إعراب البيت.

(١) سورة النحل، الآية: ٧٨.

(٢) سورة التكوين، الآية: ٢٤.

(٣) زعم الرضي أن معنى علم ومعنى عرف واحد، وأنه لا فرق بينهما إلا في التعدي فعلم

تتعدى لأثنين، وعرف تتعدى لواحد، وإذا جاءت علم بمعنى عرف تعدت لواحد، وزعم أن العرب قد يخصصون أحد اللفظين المتساويين في المعنى بحكم لفظي - أي وهذا الحكم اللفظي هنا هو التعدي لأثنين بالنظر إلى علم، وإلى واحد بالنظر إلى عرف.

وهذا الكلام عار عن التحقيق وجار على مذهب ضعيف، والصواب أنا لما تتبعنا كلام العرب وجدناهم يستعملون كلمة علم عند ما يتعلق الكلام بعلم المركبات، =

وترد وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان.

وتأتي هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعانٍ آخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين وإنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا: «أفعال القلوب».

الثاني: ألحقوا رأى الحلمية برأى العلمية في التعدّي لاثنين، كقوله:
١٨٢ - * أَرَاهُمْ رُفَقَتِي حَتَّى إِذَا مَا *

ويستعملون كلمة «عرف» عندما يتعلق الكلام بمعرفة البسائط، ورأيانهم من جهة الصناعة اللفظية يستعملون علم متعدياً إلى اثنين، ويستعملون عرف متعدياً إلى واحد، فعلمنا أن بين المعنى واللفظ تطابقاً وتآلفاً، فإن جاء من كلامهم تعدى علم إلى واحد أحياناً فإننا نعلم أنهم خرجوا عن مألوفهم لسبب وهو هنا أنهم استعملوا علم في موطن كان من حقه أن يستعمل فيه عرف، وأنهم ضمنوا هذا الفعل وهو علم معنى ذلك الفعل - وهو عرف - والفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدى تعديته، ولذلك أنواع لا نرى أن نذكرها هنا.

١٨٢ - هذا صدر بيت من الوافر، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه وبيت لاحق له هكذا:
أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي وَطَلَّقُ وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةُ أَثَالَا
أَرَاهُمْ رُفَقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوَرْدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُذْرِكْ بِلَالَا
وهذه الأبيات لعمر بن أحمز الباهلي، من قصيدة يندب فيها قومه ويبيكهم، وأولها قوله:

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلْحَا	وَتَحْتَالَا بِمَا بِهِمَا أَخْتِيَالَا
كَأَنَّهُمَا سَعِينَا مُسْتَغِيثٍ	يُرْجِي طَالِعَا بِهِمَا ثِقَالَا
وَهِيَ خَرَزَاهُمَا فَالْمَاءُ يَجْرِي	خِلَالَهُمَا وَيَنْسَلُّ أَنْسِلَالَا
عَلَى حَيَّتَيْنِ فِي عَامَيْنِ شَتَّى	فَقَدْ عَنَى طِلَابُهُمَا وَطَالَا
فَأَيُّ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوَاً	فَتُضْبِحُ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالَا

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رويناها أولاً قد استشهد به سيبويه (ج ١

ص ١٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة، وستعرف وجه ذلك فيما يلي.

اللغة: «تلحا» من قولهم: ألح السحاب، إذا دام مطره، يريد أن تدوما على البكاء «سعيينا مستغيث» سعيينا: مثني سعين، وهو تصغير سعن - بوزن قفل - وهي القربة =

وَمَصْدَرُهَا الرُّؤْيَا، نحو: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾^(١)، ولا تختصُّ الرؤيا بمصدر الحلمية، بل تقع مصدراً للبصرية، خلافاً للحريري وابن مالك، بدليل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾^(٢)، قال ابن عباس: هي رؤيا عين.

= تقطع من نصفها لينبذ فيها، وربما اتخذت دلوأ يستقى بها، والمستغيث: طالب الغيث «على حين» متعلق بقوله تلحاً، يقول: امتنعت عينك عن كل شيء إلا أن يدوم بكاؤهما على حين «وهي» ضعف وانشق «أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثال» أعلام أناسي «تجافى الليل وانخزل انخزالاً»: كناية عن الظهور وبيان ما كان مبهماً من أمر هؤلاء «آل» هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء «بلالاً» بزنة كتاب - ما تبل به حلقك من الماء وغيره «آونة» جمع أوان، مثل زمان وأزمة، ومكان وأمكنة، والأوان والزمان بمعنى «رفقتي» بضم الراء أو كسرهما - جمع رقيق «لورد» بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء.

الإحزاب: «أبو حنش» مبتدأ، وجملة «يؤرقني» خبره، و«عمار» وسائر الأعلام: معطوفات عليه، وقد رخم «أثال» في غير النداء ضرورة، وأصله أثالة، فهو مرفوع بضممة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم «أراهم» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير البارز الذي هو ضمير جماعة الغائبين مفعول أول «رفقتي» مفعول ثان.

الشاهد فيه: قوله: «أراهم رفقتي» حيث أعمل «أرى» في مفعولين: أحدهما الضمير المتصل به، والثاني قوله: «رفقتي» ورأى ههنا بمعنى حلم أي رأى في منامه، وقد أجريت مجرى «علم» وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابهاً، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن كالعلم فلذا أجريت مجراه، ومجيء المفعول الثاني معرفة - وهو قوله: «رفقتي» - في هذا البيت يرد على الذين ذهبوا إلى أن «رأى» الحلمية تنصب مفعولاً واحداً، وأن المنصوب الثاني في الكلام حال، ووجه الرد أن الأصل في الحال أن يكون نكرة.

(١) سورة يوسف، الآية: ١٠٠.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٦٠، والذي يدل على أن «الرؤيا» في هذه الآية الكريمة يراد بها الرؤية البصرية أربعة أمور، الأول: أن الصحابة الذين شهدوا تنزيل القرآن قالوا: إنها رؤيا عين، والأمر الثاني: أنه سبحانه أخبر عنها بأنها كانت فتنة للناس، والعقل يقضي بأن رسول الله ﷺ لو كان قد قال لهم إنني رأيت فيما يرى النائم أنني ذهبت إلى بيت =

النوع الثاني: أفعال التصيير، كَجَعَلَ، وَرَدَّ، وَتَرَكَ، وَاتَّخَذَ، وَتَخَذَ، وَصَيَّرَ، وَوَهَبَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾^(١) ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾^(٢) ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾^(٣) ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾^(٤)، وقال الشاعر:

* تَخَذْتُ غُرَازَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا * ١٨٣ -

المقدس وكان كذا وكذا ثم رجعت لم يكذبه أحد، لأنه يحدث لكثير منهم أن يرى في منامه أنه قطع المسافات البعيدة في لحظات يسيرة، فلا يستنكر ذلك من نفسه، الأمر الثالث: أنهم استوصفوه بيت المقدس والطريق إليه وبالغوا في تحري ذلك منه، والأمر الرابع: أن مجيء «الرؤيا» بمعنى رؤية البصر قد جاء في كلام العرب المحتج بكلامهم، مثل قول الراعي يصف صياداً رأى صيداً.

وَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُؤَادُهُ وَيَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا

(١) سورة الفرقان، الآية: ٢٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٠٩.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٩٩.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٢٥.

١٨٣ - هذا صدر بيت من الوافر لأبي جندب بن مرة الهذلي، وهو أخو أبي خراش الهذلي، والبيت المستشهد بصدوره ثالث ثلاثة أبيات له يقولها في بني لحيان، وهو بتمامه مع ما قبله:

لَقَدْ أُنْسَى بَنُو لَحْيَانَ مَنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ فِي خِزْيٍ مُبِينٍ
جَزَيْتُهُمْ بِمَا أَخَذُوا تِلَادِي بَنِي لَحْيَانَ، كَلًّا فَأَخِرُونِي
تَخَذْتُ غُرَازَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا وَقَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

اللغة: «جزيتهم» أراد كافاتهم على سيء صنيعهم «بما أخذوا تلادي» الباء ههنا للسببية، وما: مصدرية، وتقدير الكلام: كانت مكافأتي إياهم بسبب أخذهم تلادي، والتلاد - بكسر التاء وتخفيف اللام بعدها، بزنة كتاب - ومثله التليد: المال الذي ولد عندك، فإن تكن قد ورثته فهو طارف وطريف «تخذت» بفتح التاء وكسر المعجمة - قيل: هو فعل ثلاثي وضع من أول الأمر هكذا، وقيل: هو مخفف من اتخذ نظير تقي المخفف من اتقى «غراز» بضم الغين المعجمة، وبزنة غراب وآخره زاي معجمة، =

وقال :

* فَصِيرُوا مِثْلَ كَعَصِفٍ مَأْكُولٍ * ١٨٤ -

وقالوا : «وَهَبْنِي اللَّهُ فِدَاكَ» وهذا مُلَازِمٌ لِلْمُضِيِّ .

= ومنهم من يرويه غران بالنون في مكان الزاي ، وهو اسم واد «ليعجزوني» ليغلبوني ، وذلك بأن يفوتوني فلا أدركهم .

الإعراب: «تخذت» تخذ : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع «غراز» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة «إثرهم» إثر : ظرف منصوب بتخذ ، وضمير الغائبين العائد على بني لحيان مضاف إليه «دليلاً» مفعول ثانٍ لتخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة «وفروا» الواو عاطفة ، ويجوز عندي أن تكون حالية على مذهب الكوفيين الذين يجيزون أن تأتي جملة الحال فعلية فعلها ماض غير مقترن بقد ، أو على مذهب البصريين على أن تكون قد مقدرة بعد الواو ، وفر : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله «في الحجاز» جار ومجرور متعلق بفر «ليعجزوني» اللام لام التعليل ، والفعل المضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام كي ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وأن المضمرة مع الفعل المضارع في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بفر ، وتقدير الكلام : وفروا في الحجاز لإعجازهم إياي .

الشاهد فيه: قوله : «تخذت غراز دليلاً» حيث استعمل فيه تخذ وهو فعل من الأفعال الدالة على التصيير ، ونصب به مفعولين : أحدهما «غراز» وثانيهما قوله : «دليلاً» على ما بيناه في إعراب البيت .

١٨٤ - اختلف النحاة في نسبة هذا البيت ؛ فذكر قوم أنه من كلام حميد الأرقط وذكر ابن هشام في سيرة النبي ﷺ (٥٦/١) بتحقيقنا أنه لرؤبة بن العجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤبة فوجدت هذا الشاهد رابع أربعة أبيات من مشطور الرجز ، ووزنه وزن بعض ضروب السريع - وهاكها :

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلِ تَرْمِيهِمْ حِجَارَةٌ مِنْ سِجِّيلٍ
وَلَعَبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَايِلَ فَصِيرُوا مِثْلَ كَعَصِفٍ مَأْكُولٍ

وهذه الأبيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل ، وقد وردت هذه القصة في القرآن الكريم في سورة سميت سورة الفيل ، وذلك قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ =

فصل: لهذه الأفعال ثلاثة أحكام:

أحدها: الإعمال، وهو الأضل، وهو واقع في الجميع.

الثاني: الإلغاء^(١)، وهو: إبطال العمل لفظاً ومحلاً، لضعف العامل بتوسطه

الفيل * ألم يجعل كيدهم في تضليل * وأرسل عليهم طيراً أبابيل * ترميهم بحجارة من سجيل * فجعلهم كعصف مأكول * وأغلب ألفاظ الرجز هي ألفاظ السورة نفسها كما ترى.

اللمعة: «أصحاب الفيل» هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشي على بلاد اليمن يريدون هدمه وتخريبه فرد الله كيدهم في نحورهم وأهلكهم «ترميهم حجارة من سجيل» السجيل في الأصل: الطين الذي تحجر، وعن ابن عباس أنه الطين الذي أحرق كما يحرق الآجر، وعن يونس: السجيل الشديد الصلب «ولعبت طير بهم أبابيل» الأبابيل: الجماعات، قيل: هو جمع لا واحد له من لفظه كالعبايد والعباديد والشماطيط، وقيل: واحده إبالة، وقيل: واحده إبتول - بزنة جردحل - «وصيروا» تركوا «كعصف» العصف: ورق الزرع الذي يبقى في الأرض بعد الحصاد، ويقال: هو التبن.

الإعراب: «صيروا» صير: فعل ماض مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل، وهو المفعول الأول مبني على السكون في محل رفع «مثل» مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة «كعصف» الكاف زائدة، ومثل مضاف و«عصف» مضاف إليه، وقد فصل بين المتضايقين بالكاف كما قد يفصل بينهما بغير الكاف مما ستعرفه في باب الإضافة «مأكول» صفة لعصف مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف.

الشاهد فيه: «فصيروا مثل» حيث استعمل فيه صير بمعنى حول من حالة إلى حالة، ونصب به مفعولين: أولهما واو الجماعة الذي أنابه عن الفاعل، وثانيهما قوله: «مثل».

(١) فإن قلت: فما معنى كل من الإلغاء والتعليق؟

فالجواب أن نقول لك: إن التعليق هو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة - «إبطال عمل العامل لفظاً، لا معنى» يعنون أنك تجيء بالمعمول - وهو ههنا المفعولان - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه، فتقول مثلاً «علمت أزيد مسافر أم عمرو» فإن قولك «زيد مسافر» هو المعمول، وأصله مبتدأ وخبر، والمبتدأ والخبر مرفوعان، وقد =

جئت بهما بعد دخول العامل وهو علمت - مرفوعين كما كانا قبل دخول هذا العامل عليهما، لسر ستعرفه، فليس لعلم عمل في لفظ هذه الجملة كما ترى، ولكن هذه الجملة في محل نصب؛ لأنها - من حيث المعنى - معمولة للفعل المتقدم عليها، وهو يطلب منصوباً، والدليل على ذلك أنك تعطف عليها جملة أخرى بنصب جزأها، فتقول: «علمت لزيد مسافر وعمراً مقيماً» لأن العطف يكون تبعاً للمحل والمعنى كما يكون تبعاً للفظ، وأما الإلغاء فهو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة أيضاً - «إبطال عمل العامل في اللفظ والمعنى جميعاً» ويعنون بذلك أنك تجيء بالمعمول - وهو المفعولان كما علمت - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه، ولا تقدر - مع ذلك - أن هذا العامل له تسلط على محل هذا المعمول، فتقول: «زيد ظننت فاهم» أو تقول «زيد فاهم ظننت» فزيد في المثالين مبتدأ، وفاهم خبر، وهما مرفوعان كما كانا قبل ذكر العامل معهما، وظننت: جملة من فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب أيضاً لأنها جملة ابتدائية، ولا عمل لظننت في لفظ المبتدأ والخبر وهو ظاهر، ولا في محل المبتدأ والخبر لأنها لو عملت في محلها لكانت جملة في محل نصب مفعولاً به، وقد قلنا لك: إن الجملة لا محل لها من الإعراب وإنها ابتدائية، فلو عطفت عليها جملة أخرى لم يكن لك بد من أن ترفع طرفي هذه الجملة المعطوفة تبعاً للفظ طرفي الجملة المعطوف عليها، إذ لا محل للجملة المعطوف عليها يجوز لك أن تراعيه، فتقول «زيد ظننت فاهم، وعمرو مكابر».

فإن قلت: فما الفرق العملي بين هذين الحالين؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: قد اتفق جمهور النحاة على أن بينهما فرقاً من وجهين.

أحدهما: قد اتضح لك من الكلام السابق في شرح معناه، وخلاصته: أن الجملة في حال الإلغاء لا محل لها من الإعراب، وأنه لا يعطف عليها إلا بالرفع تبعاً للفظها، أما الجملة في حال التعليق فلفظها مرفوع ومحلها نصب، فيجوز لك في العطف عليها أن تراعي لفظها فتجيء بالمعطوف مرفوعاً فتقول: «علمت لزيد مقيم وعمرو مسافر» وأن تراعي محلها فتجيء بالمعطوف منصوباً فتقول: «علمت لزيد مقيم وعمراً مسافراً».

والوجه الثاني: أن إلغاء عمل العامل في المعمول أمر اختياري لا يجب عليك أن تصير إليه، بل يجوز لك - مع توسط العامل أو تأخره - أن تسلطه على المعمول فتنبه، كما =

يجوز لك ألا تسلطه عليه فتجيء به على أصله، فتقول «زيد ظننت مسافر» أو تقول «زيداً ظننت مسافراً» وتقول «زيد مسافر ظننت» أو تقول «زيداً مسافراً ظننت» وخالف الأخفش في هذا، فجعل الإلغاء واجباً عند توسط العامل بين المعمولين أو تأخره عنهما، وأما تعليق العامل عن العمل في لفظ المعمول فأمر واجب لا مندوحة لك عنه، ومعنى هذا أنه يتعين عليك أن تأتي بالمعمول المعلق عنه على أصله الذي كان عليه قبل دخول العامل عليه، وهو الرفع.

فإن قلت: فما سر هذا الفرق؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إن طبيعة الأدوات التي تعلق العامل عن المعمول أن لها صدر الكلام، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، فإن قلت «علمت لزيد قائم» وأتيت بلام الابتداء بعد العامل فقد قطعت هذا العامل عما بعد اللام، لأن لام الابتداء تأبى طبيعتها إلا أن تكون في أول الكلام، وكذلك كل الأدوات التي حكى النحاة أنها تكون سبباً في تعليق العامل، فأما في حال الإلغاء فإنه لم يدخل شيء بين العامل والمعمول، وكل ما في الباب أن العامل قد وضع في غير موضعه الطبيعي من الجملة، ولو كانت هذه الأفعال التي هي أفعال القلوب مثل بقية الأفعال المتعدية لكان الإعمال فيها مع وضعها في غير موضعها كإعمالها إذا وضعت في موضعها، ولكنها - أي أفعال القلوب - ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية، فلهذا جاز إعمالها وإلغاؤها إذا زاد ضعفها فوضعت في غير موضعها، انظر إلى قولك «ضرب زيد عمراً» فهذا فعل متعد من غير أفعال القلوب قد رفع فاعله ونصب مفعوله ووقع ترتيب هذه الأجزاء على الأصل في ترتيب العامل والمعمولات، ثم انظر إلى قولك: «ضرب عمراً زيد» وإلى قولك: «عمراً ضرب زيد» تجد الترتيب قد تغير ولكن العمل باق، وليس لك أن تلغي هذا الفعل فتمنعه من نصب مفعوله، إن قدمت هذا المفعول على الفعل نفسه أو وسطت المفعول بين الفعل وفاعله، وقد كان هذا ممكناً أن يلتزم مع أفعال القلوب من حيث كونها أفعالاً متعدية ومن حيث كان هذا شأن الأفعال المتعدية، لكن العرب حين استعملت أفعال القلوب استشعرت فيها ضعفاً يقعد بها عن منزلة بقية الأفعال، فعاملتها معاملة تقصر عن معاملة سائر الأفعال المتعدية، فقضى استعمالهم إياها بأنها إذا وقعت في موقعها الطبيعي من الكلام ووقع معمولاتها منها في الموقع الطبيعي التزموا إعمالها خلافاً للكوفيين في هذه الجزئية، وإذا تغير الوضع الطبيعي =

أو تَأَخَّرِهِ، كـ «زَيْدٌ ظَنَّتُ قَائِمٌ» و «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَّتُ»^(١) قال:

= فتأخر الفعل عن المفعولين جميعاً أو توسط بينهما لم يلتزموا بالإعمال، وأجازوا الإعمال والإلغاء جميعاً.

فإن قلت: فهل يجري كل واحد من الإلغاء والتعليق في شيء من الأفعال غير أفعال القلوب هذه؟

فالجواب عن هذا السؤال أن نقول لك:

أما الإلغاء فقد أجمع النحاة بصريهم وكوفيهم على أنه لا يجري في شيء من الأفعال سوى أفعال القلوب المعقود لها هذا الباب.

وأما التعليق فإن للنحاة فيه مذهبين:

الأول: - وهو مذهب يونس بن حبيب - أنه يجري في جميع الأفعال القلبية وغير القلبية، فيجوز عنده أن تقول «ضربت أيهم في الدار» على أن يكون «أيهم» اسم استفهام مبتدأ، و«في الدار» جاراً ومجروراً يتعلق بمحذوف خبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بضررت، وقد ذكرنا في باب الاسم الموصول أنه حمل على التعليق قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ وهذا مذهب غير مرضي عند العلماء.

الثاني: - وهو مذهب الجمهور - أن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل: النوع الأول: كل فعل يدل على الشك، وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر، نحو قولك: شككت أزيد في الدار أم عمرو، وترددت أوفى أنت أم غادر، ونسيت أكنت معنا أمس أم لم تكن.

النوع الثاني: كل فعل يدل على العلم، نحو قولك: علمت أصادق أنت أم كاذب، ودرت أصدق فعلك مقالك أم لا، وتبينت أتؤدي واجبك أم تهمله.

النوع الثالث: كل فعل يطلب به العلم، نحو قولك: فكرت أقيم أنت أم ظاعن، وابتليت علياً أيصبر أم يجزع، وامتحنت خالداً أيشكر الصنيعة أم يجحدها، واستفهمت أحضر بكر أم غاب.

النوع الرابع: كل فعل من أفعال الحواس الخمس، نحو لمست، وأبصرت، ونظرت، واستمعت، وشممت، وذقت، كقولك: لمست أناعم جلدك أم خشن، وشممت أطيّب ريحك أم نتن، وأبصرت أسريعة خطاك أم بطيئة.

(١) ظاهر عبارة المؤلف ههنا أن للإلغاء صورتين ليس غير:

١٨٥ - * وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمُ وَالْخَوَرُ *

إحدهما: أن يتوسط الفعل القلبي بين المفعولين كما في الشاهد رقم ١٨٥ الذي سيأتي عقيب هذا الكلام، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَ فَلَمْ تَغْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَ

وهذا البيت يروى برفع كلمة «ربع» ونصبها، فأما رواية الرفع فتخرجها على أن «شجا» فعل ماض، والكاف ضمير المخاطب مفعول به، ورب: فاعل شجا، وهذه جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أي أن الكلام مبتدأ بها، وأظن: فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، وليس له مفعول لا في اللفظ ولا في التقدير، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب أيضاً لأنها معترضة بين الفعل وفاعله، وأما رواية نصب كلمة «ربع» فتخرجها على أن «شجاك» فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربع، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ تقدم على العامل وعلى المفعول الأول، وأظن: فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، ورب: مفعول أول لأظن، وأصل الكلام: أظن ربع الظاعنين شجاك، وهذا البيت بروايته يدل على أن الإلغاء عند التوسط جائز.

الصورة الثانية أن يتأخر الفعل القلبي عن المفعولين جميعاً، ومن شواهد ذلك البيت الآتي برقم (١٨٦) ومن شواهد أيضاً قول الشاعر:

آتِ الْمَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ هَبْكُمْ مِنْ لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ

وقد ذكر غير المؤلف من النحاة صورة ثالثة للإلغاء، وهي أن يتقدم الفعل القلبي على المفعولين جميعاً، ولكن لا يبتدأ به الكلام، بل يقع قبله شيء من الكلام. نحو قولك «متى ظننت زيدا قائماً» ومنه البيت:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَا يُذْنِبْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وسيدكر المؤلف هذه الصورة في صدد تخريج الشاهدين ١٨٩ و ١٩٠.

١٨٥ - هذا عجز بيت من البسيط، وصدده قوله:

* أَبِالْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تُوعِدُنِي *

وهذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري.

والصواب في إنشاد الشاهد:

* ... خَلَّتِ اللَّؤْمُ وَالْفُشَل *

وقال:

* هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ، وَإِنَّمَا *

- ١٨٦

= لأن البيت من قصيدة لامية يهجو بها اللعين المنقري رؤبة بن العجاج، وقبل هذا البيت قوله:

إِنِّي أَنَا ابْنُ جَلَا إِنْ كُنْتَ تَعْرِفْنِي يَا رُؤْبَ، وَالْحَيَّةُ الصَّمَاءُ وَالْجَبَلُ
 اللُّغَةُ: «الأراجيز» جمع أرجوزة - بضم الهمزة - وهي ما كان من الشعر من بحر الرجز،
 ويقال لما لم يكن من هذا البحر: قصيدة، وهما متقابلان، وقد كان من الشعراء رُجَّاز
 لا يقولون غير الرجز كروبة والعجاج أبيه، وكان منهم من يقول الشعر ولا يقول
 الرجز، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعاً، وانظر إلى قول الراجز:
 * أَرْجَزاً تُرِيدُ أَمْ قَصِيداً *

«توعدني» تهديدني، وهو مضارع أوعد، ولا يقال «أوعده» من غير ذكر الموعد به إلا
 أن يكون الموعد به شراً.

الإعراب: «أبالأراجيز» الهمزة للاستفهام، والباء حرف جر، والأراجيز: مجرور بالباء،
 والجار والمجرور متعلق بقوله توعدني الآتي «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب
 بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«اللؤم» مضاف إليه. مجرور بالكسرة الظاهرة، وجملة
 النداء لا محل لها معترضة بين المعمول وعامله «توعدني» توعد: فعل مضارع مرفوع
 بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء
 مفعول به «وفي الأراجيز» الواو واو الحال وفي: حرف جر، الأراجيز: مجرور بفي،
 والجار والمجرور متعلق بمحذوف مقدم «خلت» خال: فعل ماضٍ، وتاء المتكلم فاعل
 مبني على الضم في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب
 معترضة بين المبتدأ وخبره «اللؤم» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة «والخور» الواو
 عاطفة، الخور: معطوف على اللؤم، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه: قوله «في الأراجيز خلت اللؤم» حيث توسط «خال» مع فاعله بين المبتدأ
 الذي هو قوله «اللؤم» والخبر الذي هو قوله «في الأراجيز» فلما توسط الفعل بينهما
 ألغى عن العمل فيهما، ولولا هذا التوسط لنصبهما، فكان يقول: وخلت اللؤم والخور
 في الأراجيز، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول ونصب محل الجار والمجرور على أنه
 المفعول الثاني.

١٨٦ - هذا صدر بيت من الطويل لأبي أسيدة الديبري، وقد رواه ابن السكيت في كتاب =

الألفاظ ثاني أربعة أبيات (انظر تهذيب الألفاظ ص ١٣٥) ونسبها إلى أبي أسيدة الدبيري، وهاك بيت الشاهد مع البيت السابق عليه:

وَإِنَّ لَنَا شَيْخَيْنِ لَا يَنْفَعَانِنَا غَنِيَّيْنِ لَا يُجِدِي عَلَيْنَا غِنَاهُمَا
هُمَا سَيِّدَانَا، يَزْعُمَانِ وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ أُيسِرَتْ غَنَمَاهُمَا

وقد روى الجاحظ في كتاب الحيوان (٦/٦٥) أول هذين البيتين مع بيتين آخرين بعده.
اللفظة: «شيخين» تشية شيخ، وهو الذي تقدمت به السن وظهر فيه الشيب، والإنسان شيخ من خمسين سنة من عمره إلى آخر حياته. وقيل غير ذلك، وسبق تفسيره قريباً (ش ١٧٥) وقد جرت عادة الناس أن يكون المقدم عليهم وصاحب الرأي فيهم من بلغ سن الشيخ، من أجل هذا أطلق لفظ الشيخ على صاحب رأي القوم والمقدم عليهم، وأبو طالب بن عبد المطلب عم النبي كان يسمى شيخ البطحاء «لا يجدي علينا غناهما» يريد أن غناهما قاصر نفعه عليهما، ولا ينال قومهما منه شيء، وأجدي: صار ذا جدى، وهو العطية والنفع «هما سيدانا يزعمان» يريد أن هذين الشيخين يظنان أن لهما السيادة علينا والتقدم «أيسرت غنماهما» معناه كثرت ألبانها وجرى علينا منه، ورواه ابن السكيت «يسرت غنماهما» بالتضعيف. وضرب ذلك مثلاً لما يجري عليهم من النفع. المحقق: يقول: إن من قومنا رجلين طعنا في السن وليس من ورائهما نفع لنا، وهما يظنان أنهما بتقدم سنهما قد صارا صاحبي الأمر النافذ فينا، ولكننا لا نعترف لهما بذلك إلا أن ينالنا من غناهما ما ننتفع به، وما دامت أيديهما مغلولتا فإننا لا نقر لهما بسيادة، ولا نعترف لهما بتقدم.

الإعراب: «هما» ضمير منفصل مبتدأ «سيدانا» سيدا: خبر المبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثني، وسيدا مضاف والضمير مضاف إليه «يزعمان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعله «إنما» أداة حصر لا عمل لها يسوداننا فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعله، ونا: مفعول به «إن» حرف شرط جازم «أيسرت» أيسر: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، والتاء للتأنيث غنماهما فاعل أيسر، مرفوع بالألف لأنه مثني، وضمير الغائبين العائد إلى الشيخين مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام.

الشاهد فيه: قوله «هما سيدانا يزعمان» حيث استعمل فيه مضارع الفعل القلبي - وهو يزعم - وأخره في الكلام عن مفعوليه، فرفعهما، وألغى عمله في لفظهما وفي المحل =

والغاء المتأخر أقوى من إعماله، والمتوسط بالعكس، وقيل: هُما في المتوسط بين المفعولين سواءً.

الثالث: التعليق، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، لمجيء ما له صدر الكلام بعده، وهو: لام الابتداء، نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾^(١)، ولَامُ الْقَسَمِ، كقوله:

١٨٧ - * وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِّي * *

= أيضاً، وهذان المفعولان هما المبتدأ والخبر الآن، وذلك قوله «هما سيدانا» ولو أنه أخرهما عن الفعل لنصبهما به فقال «يزعمانهما سيدينا» وذلك ظاهر إن شاء الله. ومثله البيت الذي أنشدناه في ص ٦٤ عند بيان الصورة الثانية من صور الإلغاء. (١) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

١٨٧ - هذا صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سَهَامُهَا *

والبيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وقد أنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٦) والمؤلف في قطر الندى (رقم ٧٣) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٥) وهو من قصيدة لبيد المعدودة في المعلقات والتي أولها قوله:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمَقَامُهَا بِمَنَى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

اللغة: «منيتي» المنية: الموت، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى يمني - بوزن رمي يرمي - ومعناه قدر، ولحققتها التاء لأنها قد صارت اسماً «لا تطيش» لا تخيب، بل تصيب المرمى دائماً «سهامها» السهام: جمع سهم.

المعنى: إني موقن أنني سألاقي الموت حتماً، لأن الموت نازل بكل إنسان، ولا يفلت منه أحد أبداً.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق «علمت» فعل ماض وفاعل «لتأتين» اللام واقعة في جواب القسم، تأتي: فعل مضارع، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «منيتي» منية: فاعل تأتي، مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجملة من الفعل المؤكد والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم «إن» حرف توكيد ونصب «المنايا» اسم إن، منصوب بفتحة =

وَمَا النَّافِيَةُ نَحْوُ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُ مَا هُؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾^(١).

وَلَا وَإِنَّ النَّافِيَتَانِ فِي جَوَابِ قَسَمٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ وَاللَّهِ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو» وَ «عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

والاستفهام، وله صورتان:

إحدهما: أَنْ يَعْتَرِضَ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْجُمْلَةِ، نَحْوُ: ﴿وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾^(٢).

والثانية: أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ: عَمْدَةٌ كَانَ، نَحْوُ: ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾^(٣)، أَوْ فَضْلَةٌ، نَحْوُ: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٤).

وَلَا يَدْخُلُ الْإِلْغَاءُ وَلَا التَّعْلِيقُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ، وَلَا فِي قَلْبِيَّ جَامِدٍ

مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تطيش» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة «سهامها» سهام: فاعل تطيش، مرفوع بالضمة، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن. **الشاهد فيه:** قوله «علمت لتأتين منيتي» حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم، فلما وقع ذلك الفعل في هذا الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة، ولولا هذه اللام لنصب الفعل المفعولين، فكان يقول: ولقد علمت منيتي آتية، بنصب منية نصباً تقديرياً على أنه المفعول الأول، ونصب آتية نصباً ظاهراً على أنه المفعول الثاني، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب في اللفظ، وجعله موجوداً في المحل، والدليل على وجوده في المحل أنك لو عطفت على محل جملة «لتأتين منيتي» لعطفت بالنصب، وسيأتي إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي، إن شاء الله تعالى.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٦٥

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٩

(٣) سورة الكهف، الآية: ١٢

(٤) سورة الشعراء، الآية: ٢٢٧

- وهو اثنان: هَبْ، وَتَعَلَّمْ^(١) - فإنهما يلزمان الأمر، وما عداهما من أفعال الباب متصرف إلا وَهَبَ، كما مر.

ولتصاريهفنَّ ما لهنَّ، تقول في الإعمال: «أُظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا» و «أَنَا ظَانٌّ زَيْدًا قَائِمًا»، وفي الإلغاء: «زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمًا، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ، وَزَيْدٌ أَنَا ظَانٌّ قَائِمٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَانٌّ» وفي التعليق «أُظُنُّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَأَنَا ظَانٌّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ».

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين:

أحدهما: أن العامل المُلغى لا عَمَلٌ له أَلْبَتَّةَ، والعامل المعلق له عَمَلٌ في المحل، فيجوز: «علمت لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ من أموره» بالنصب عَطْفًا على المحل^(٢)، قال:

(١) المراد «هَبْ» القلبية التي بمعنى ظن، و«تعلم» القلبية التي بمعنى اعلم، وهما ملازمان لصيغة الأمر كما قال المؤلف، فأما «هَبْ» من الهبة فهو فعل متصرف تام التصرف، وكذلك تعلم بمعنى اكتسب علماً نحو «تعلمت النحو» فإنه أيضاً متصرف تام التصرف، وقد سبق لنا ذكر هذا.

(٢) ههنا شيان أحب أن أنبهك إليهما. الأول أن للعلماء خلافاً في الجملة المعلق عنها بأحد المعلقات التي ذكرها المؤلف - إلا الاستفهام - ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب: أولها: أن لهذه الجملة محلاً من الإعراب، وأن هذا المحل هو النصب، وهذا مذهب سيويه وسائر البصريين وابن كيسان، وهو الذي يجري عليه كلام المؤلف ههنا. والثاني: أنه لا محل لها من الإعراب، وأنها جواب قسم مقدر بينها وبين الفعل المعلق، فإذا قلت «علمت لزيد قائم» فتقدير الكلام: علمت والله لزيد قائم، وهذا مذهب الكوفيين.

الثالث: أن الجملة المعلق عنها لا محل لها من الإعراب بسبب كونها جواب قسم لكن هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل المعلق، وليس مدلولاً عليه بشيء محذوف كما زعم الكوفيون، وهذا مذهب المغاربة من النحويين، وممن ذهب إليه ابن عصفور. الشيء الثاني: أنه إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها جملة أو مفرد في معنى الجملة.

١٨٨ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ

١٨٨ - هذا بيت من الطويل، وهذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، الذي اشتهر بكثير عزة، لكثرة ما كان يتغزل فيها، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) والمؤلف في قطر الندى (رقم ٧٤) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٧).
اللغة: «أدري» أعلم «عزة» اسم امرأة كان الشاعر يحبها ويتغزل فيها «موجعات» جمع موجعة، وهي المؤلمة.

المعنى: يقول: قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعلم البكاء، لأنه لم يكن يمر بخاطري، ولم أكن ذقت الأمور المؤلمة، لأنني كنت مرتاح الخاطر هنيئ البال. وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعري.

الإعراب: «ما» نافية «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع «أدري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان «قبل» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية، وهو متعلق بأدري، وقبل مضاف و«عزة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «البكى» خبر المبتدأ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بأدري سدت مسد مفعولها «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «موجعات» معطوف على محل ما البكى، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف و«القلب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «حتى» حرف غاية وجر «تولت» تولى: فعل ماض، والتاء حرف دال على التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة، وقبل «تولت» أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى، والجار والمجرور متعلق بالنفي الذي دل عليه «ما» في قوله «ما كنت أدري».

الشاهد فيه: قوله «أدري ما البكى ولا موجعات» فإن «أدري» فعل مضارع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقوله «ما البكى» جملة من مبتدأ وخبر، وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب، لكن المبتدأ اسم استفهام، واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن رتبته التصدير، لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر، وعملت في محلها النصب، والدليل على أنه عمل في =

والثاني: أن سبب التعليق مُوجِبٌ، فلا يجوز: «ظَنَنْتُ ما زِيداً قائماً» وسبب الإلغاء مُجَوِّزٌ، فيجوز: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قائماً» و «زَيْدٌ قائماً ظَنَنْتُ».

ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم، خلافاً للكوفيين والأخفش، واستدلوا بقوله:

١٨٩ - * أَنِّي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ *

= محلها نصب أنه لما عطف عليهما قوله «موجعات» جاء به منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم.

١٨٩ - هذا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* كَذَاكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي *

والبيت مما اختاره أبو تمام في حماسته ونسبه إلى بعض الفزاريين، ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ١٤٧/٣ بتحقيقنا).

اللغة: «كذاك أدبت» الأحسن في الكاف في مثل هذا التعبير أن تكون اسماً بمعنى مثل، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده. وتقدير الكلام: تأديباً مثل ذلك التأديب أدبت، وذلك التأديب هو الذي عبر عنه في البيت السابق عليه، وهو قوله:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقُبُهُ، وَالسَّوَاءَ اللَّقْبُ

«ملاك» بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه «الشيمة» الخلق، وجمعها شيم.

الإعراب: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف، يقع مفعولاً مطلقاً عاملاً أدبت الذي بعده، واسم الإشارة مضاف إليه، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لأدبت، والتقدير: تأديباً مثل هذا التأديب أدبت «أدبت» أدب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماض ناقص «من خلقي» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أني» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «وجدت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ «الشيمة» مضاف إليه «الأدب» خبر لمبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سد مسد مفعولي وجد على تقدير لام ابتداء علق هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأي هذه الجملة، والأصل: وجدت لملاك الشيمة الأدب، أو الجملة في محل نصب مفعول ثان لوجد، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف، وأصل الكلام: وجدت (أي الحال والشأن) ملك الشيمة الأدب.

وقوله:

* وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ * ١٩٠

الشاهد فيه: قوله «وجدت ملاك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «وجدت» مع تقدمه، لأنه لو أعمله لقال «وجدت ملاك الشيمة الأدبا» بنصب «ملاك» و«الأدب» على أنهما مفعولان، ولكنه رفعهما، والعلماء يختلفون في تخريج هذا البيت وأمثاله مما جاء فيه رفع المبتدأ والخبر الواقعين بعد فعل من أفعال القلوب.

فقال الكوفيون: هو على الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخر، لأن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية، فهذا الإلغاء أثر من آثار ضعفها.

وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو محتمل لثلاثة أوجه من التخريج:

الأول: أنه من باب التعليق، ولام الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك».

والثاني: أنه من باب الإعمال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان، على ما بيناه في إعراب البيت.

والثالث: أنه من باب الإلغاء، لكن سبب الإلغاء أن الفعل لم يقع في أول الكلام، بل قد سبقه قول الشاعر «أني» وهذه هي الصورة الثالثة من الصور المبيحة للإلغاء كما سبق التنبيه إليه.

والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذه التأويلات من التكلف ولا يسعه إلا أن يحكم في هذه المسألة - بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على ما رواه الكوفيون - بمذهب الكوفيين، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد، ما لم تدع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله، وإلا يكن الأمر كذلك تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها، لأن التأويل في كل كلام ممكن.

١٩٠ - هذا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتَهَا *

والبيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا ومولانا رسول الله ﷺ والتي مطلعها:

بَانتْ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَّبُولُ مَتِّيمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفَدَ مَكْبُولُ

اللغة: «بانت» بعدت وفارقت «متبول» اسم مفعول من تبله الحب: أي أضناه وأسقمه

«متيم» اسم مفعول من تيمه الحب - بالتضعيف - إذا ذلله وقهره وعبده «إثرها» بعدها،

وهو ظرف متعلق بمتيم «يفد» أصله من قولهم: فدى الأسير يفديه فداء؛ إذا دفع لآسريه =

وأُجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

أحدها: أي يكون من التعليق بلام الابتداء المُقَدَّرَة، والأصل: «لَمَلَاكُ» و«لَلدَيْنَا» ثم حُذِفَتْ وبقي التعليق.

= جزاء إطلاقه «مكبول» اسم مفعول مأخوذ من قولهم: كبل الأسير، إذا وضع فيه الكبل، وهو القيد «تدنو» تقرب «تنويل» عطاء.

الإعراب: «أرجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وآمل» مثله «أن» مصدرية «تدنو» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنت واوه ضرورة «مودتها» مودة: فاعل تدنو، وهو مضاف وها: مضاف إليه «وما» نافية «إخال» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لدينا» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل على مذهب سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ، أو صاحبه ضمير المبتدأ المستتر في الخبر على مذهب الجمهور «تنويل» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لإخال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف.

الشاهد فيه: قوله «وما إخال لدينا منك تنويل» فإن ظاهره أنه ألغى «إخال» مع كونه متقدماً، وقد أخذ بهذا الظاهر نحاة الكوفة، ورأوا أنه يجوز في أفعال القلوب - بسبب ضعفها في ذاتها - أن تلغى عن العمل مع كونها متقدمة على المفعولين جميعاً في كل حالة، وأنه يجوز الحذف على هذا، وليس هذا الظاهر مسلماً عند جمهور البصريين، وهو الذي اختاره المؤلف هنا تبعاً للناظم، ولهذا أولوا البيت بما يخرج عن استشهاد أهل الكوفة به، ولهم فيه توجيهات عدة.

منها: أنه من باب التعليق، وأن لام الابتداء مقدرة بين «إخال» وما بعدها، وتقدير الكلام: وما إخال لدينا منك تنويل.

ومنها: أنه من باب الإلغاء بسبب وقوع العامل وسطاً كما قرره المؤلف.

ومنها: أن «إخال» عاملة في مفعولين، الأول مفرد محذوف وهو ضمير الشأن والثاني جملة، كما قررناه في إعراب البيت.

وهذا الأخير أحد توجيهات في البيت على تقدير الإعمال، وهو الذي ذكره الشارح، وفيه توجيه ثان، وحاصله أن «ما» اسم موصول مبتدأ، وقوله «تنويل» خبرها، و«إخال» عاملة في مفعولين أحدهما محذوف وهو العائد على «ما» والثاني هو متعلق قوله «لدينا» والتقدير: الذي إخاله كائناً منك هو تنويل.

والثاني : أن يكون من الإلغاء، لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتضٍ أيضاً، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا قد سبق بأنّي وبما النافية، ونظيره «مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قائماً» فيجوز فيه الإلغاء.

والثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل : «وَجَدْتَهُ» و «إِخَالَهُ» كما حُذِفَ في قولهم : «إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ».

فصل : ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصاراً، أي : لدليل، نحو : «أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ»^(١)، وقوله :
١٩١ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَىٰ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

(١) سورة القصص، الآية : ٧٤.

١٩١ - هذا بيت من الطويل، وهذا البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرُبُ وَلَا لِعِبَا مِنِّي، وَدُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبُ
اللغة: «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأي بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشيء من التكلف «عاراً» العار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة، وتقول : غيرته كذا، قالوا : ولا تقل : غيرته بكذا، فهو يتعدى إلى اثنين بنفسه، وفي لامية السموأل :

تُعَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكَرَامَ قَلِيلُ

وليس في الاستدلال بهذا البيت ما يقطع بتعديه إلى الثاني بنفسه، لأن حذف الجار مطرد قبل أن المؤكدة، ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول ذلك، ولكنه قليل (وانظر شرح الحماسة ٣٢/١) «وتحسب» أي تظن، من الحساب.

الإحواب: «بأي» جار ومجرور متعلق بقوله «ترى» الآتي، وأي مضاف، و«كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفة «بأية» جار ومجرور معطوف على الأول، وأية مضاف، و«سنة» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حبهم» =

أي: تزعمونهم شركائي، وتحسب حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ.

وأما حذفهما اقتصاراً - أي: لغير دليل - فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً، واختاره الناظم، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً، لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١) ﴿فَهُوَ بَرَى﴾^(٢) ﴿وَوَضَعْتُمْ ظَنَّنَ السَّوْءَ﴾^(٣)، وقولهم: «مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ»، وعن الأعلام يجوز في أفعال الظن دون أفعال العلم.

ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً، وأما اختصاراً فمنعه ابن مَلَكُون وأجازة الجمهور، كقوله:

١٩٢ - وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

حب: مفعول أول لترى، وضمير الغائبين مضاف إليه «عاراً» مفعول ثان، سواء أوجلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية، ويجوز على الأول جعله حالاً «على» جار ومجرور متعلق بعار، أو بمحذوف صفة له «وتحسب» الواو عاطفة، تحسب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق، والتقدير «وتحسب حبهم عاراً عَلَيَّ».

الشاهد فيه: قوله «تحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه في الإعراب وبينه الشارح.

(١) سورة البقرة، من الآيتين: ٢١٦ - ٢٣٢.

(٢) سورة النجم، الآية: ٣٥.

(٣) سورة الفتح، الآية: ١٢.

١٩٢ - هذا بيت من الكامل، والبيت لعنترة بن شداد العبسي، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمٍ

اللغة: «غادر» ترك «متردم» بزنة اسم المفعول - وهو في الأصل اسم مكان من قولك:

ردمت الشيء، إذا أصلحته، ويروى «مترنم» بالنون - وهو صوت خفي ترجعه بينك

وبين نفسك، يريد هل أبقي الشعراء معنى إلا سبقوك إليه؟ وهل يتهياً لك أو لغيرك أن

تجيئوا بشيء جديد؟ «المحب» اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل في

الاستعمال، والأكثر أن يقال في اسم المفعول محبوب، أو حبيب، مع أنهم هجروا =

فصل : تُحكى الجملة الفعلية بعد القول، وكذا الاسمية، وَسَلَيْمٌ يُعْمَلُونَهُ فِيهَا عَمَلٌ ظَنٌّ مطلقاً، وعليه يُرَوَى قوله :

١٩٣ - * تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابٍ *

= الفعل الثلاثي، وفي اسم الفاعل قالوا: محب، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه.

المحنى: أنت عندي بمنزلة المحب المكرم فلا تظني غير ذلك واقعاً.
الإعراب: «ولقد» الواو للقسمة، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظني» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه النون وياء المخاطبة فاعل «غيره» مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف «مني» جار ومجرور متعلق بقوله «نزلت» «بمنزلة» مثله، ومنزلة مضاف، و«المحب» مضاف إليه «المكرم» نعت له.
الشاهد فيه: قوله «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً، وذلك جائز عند جمهرة النحاة خلافاً لابن ملكون، والأصل: فلا تظني غيره حاصلًا، أو نحو ذلك.

١٩٣ - هذا عجزيت من الطويل، وصدره قوله :
* إِذَا مَا جَرَى شَاوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ *

والبيت في وصف فرس، وهو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي، وأولها قوله :

خَلِيلِي مُرًّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ لِنَقْضِي حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذِّبِ
اللغة: «شأوين» مثني شأو - بفتح الشين وسكون الهمزة - وهو الشوط والطلق، تقول: جرى الفرس شأواً، تريد شوطاً، ومنه قالوا: فلان لا يدرك شأوه، يريدون أنه سباق في المكرمات لا يجاريه أحد ولا يباريه «عطفه» بكسر العين وسكون الطاء المهملة - جانبه، وأراد من قوله: «ابتل عطفه» أنه عرق «هزيز الريح» دويها عند هبوبها «أثاب» اسم جنس جمعي واحده أثابة، وهي الشجرة، والريح إذا مرت بالشجرة سمعت دويها عالياً.

المحنى: يصف الفرس بأنه سريع الجري شديده يشق الجو شقاً، حتى لتظنه عندما يشتد جريه ريحاً مرت بشجرة.

الإعراب: «تقول» فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة =

بالنصب، وقوله:

١٩٤ - * إِذَا قُلْتُ أَنِّي آئِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ *

= رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هزیز» مفعول أول لتقول، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و«الريح» مضاف إليه «مرت» مر: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الريح «بأثاب» جار ومجرور متعلق بمر، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول.

الشاهد فيه: قوله «تقول» حيث استعمله بمعنى تظن من غير أن يتقدمه استفهام، ونصب فيه مفعولين: أحدهما قوله «هزیز الريح» وثانيهما جملة «مرت بأثاب» والذين يجرونه هذا المجرى بغير قيد هم بنو سليم من بين العرب كافة، وأما غيرهم فيتقيدون بقيود ذكرها المؤلف كغيره من النحاة.

١٩٤ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ *

والبيت من كلمة للحطيئة يصف بعيره بالسرعة، ومثله في المعنى قول حميد بن ثور: إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا: وَزِدْهُمْ ضُحًى غَدٍ تَوَاهَقْنَ حَتَّى وَزِدْهُمْ طُرُقًا تَوَاهَقْنَ: تبارين في السير، وأراد أسرعن، وطروق: هو الورد ليلًا.

اللغة: «قلت» معناها ههنا ظننت «آئب» اسم الفاعل من «آب يؤوب» إذا رجع، والعادة أن يرجع الإنسان من عمله آخر النهار وفي أول الليل، وأراد هنا من الأوب وقته الذي ذكرنا «الولية» بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مشناة مشددة - وهي البرذعة، وقيل: ما يوضع تحتها، والبرذعة توضع تحت رحل البعير «بالهجر» بفتح الهاء وسكون الجيم هنا - نصف النهار عند اشتداد الحر، ومثله الهاجرة، وأصل الهجر بتحريك الجيم، ولكنه سكنها حين اضطر.

المعنى: يقول: إذا ظننت أنني أصل بلدة عند آخر النهار وفي أول الليل وقدرت للمسافة التي بيني وبينها هذا الوقت فإني أصل البلدة في نصف النهار عند شدة الحر، ولا أحتاج للوقت الباقي بعد ذلك، وهذا بسبب سرعة بعيري ونجابتة.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب بوضعت الآتي «قلت» فعل ماض بمعنى ظننت مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله «أنى» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «آئب» خبر أن، =

بالفتح^(١)، وَغَيْرُهُمْ يشترط شروطاً، وهي: كونه مضارعاً، وَسَوَّى به السيرافي
«قُلْتُ» بالخطاب، والكوفي «قُلْ»، وإسناده للمخاطب، وكونه حالاً، قاله الناظم،
ورُدَّ بقوله:

* فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا * ١٩٥ -

وفي آتب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل «أهل» مفعول به لآتب لإشراجه معنى
واصل أو مدرك، وأهل مضاف و«بلدة» مضاف إليه، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل
مصدر سد مسد مفعولي قال الذي بمعنى ظن، وجملة قال وفاعله ومفعولي في محل
جر بإضافة إذا إليها «وضعت» فعل وفاعل «بها، عنه» جاران ومجروران يتعلقان
بوضع، والضمير المجرور محلاً بالباء يعود إلى البلدة، والضمير المجرور محلاً بعن
يعود إلى البعير الموصوف «الولية» مفعول به لوضع «بالهجر» جار ومجرور متعلق
بوضع.

الشاهد فيه: قوله «قلت أني آتب» حيث أجرى قلت مجرى ظننت، ولم يحك به
الجملة التي بعده، والدليل على ذلك أن الرواية وردت في هذا البيت بفتح همزة «أنى»
ولو أنه قصد الحكاية لكسر الهمزة كما وردت مكسورة في نحو قوله تعالى: «قال إني
عبد الله» فلما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة «ظننت» من قبل أن الهمزة تفتح
بعد ظننت، نحو قوله تعالى: «وظن أهلها أنهم قادرون عليها» وقوله سبحانه: «إني
ظننت أني ملاق حسابه» وغير ما ذكرنا مما لا يحصى من الشواهد، والشيء إذا تضمن
معنى الشيء يأخذ حكمه، نعني أنه لما تضمن قال معنى ظن، ومن حكم ظن أن تفتح
الهمزة بعده، فتحت الهمزة بعد قال، هذا مع قصدهم إلى التفرقة بين قال التي تقصد
بها الحكاية وقال التي يراد بها معنى ظن، فافهم ذلك واحرص عليه، والله المسؤول أن
ينفعك به.

(١) أي بفتح همزة «أنى».

١٩٥ - هذا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ *

وهذا البيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وهو من شواهد سيبويه.

اللغة: «الرحيل» الارتحال ومفارقة ديار الأحبة «دون بعد غد» أي قبل بعد الغد فإما
اليوم وإما غداً «فمتى تقول الدار تجمعنا» يريد أي وقت بحسب ظنك وما يترجح عندك
تجمعنا فيه دار واحدة، وليس الاستفهام على حقيقته، ولكنه يستبعد ذلك.

الإعراب: «متى» ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتقول، وسيأتي في =

بيان الاستشهاد بحث طريف فيه «تقول» فعل مضارع بمعنى تظن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الدار» مفعول به أول لتقول، منصوب بالفتحة الظاهرة «تجمعنا» تجمع: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار، ونا: مفعول به، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول.

الشاهد فيه: قوله «تقول الدار تجمعنا» حيث استعمل تقول بمعنى تظن، ونصب به مفعولين: أحدهما قوله «الدار» والثاني جمـ' «تجمعنا» ولم يقصد به الحكاية؛ لأنه لو قصد الحكاية لرفع «الدار» بالابتداء، وكانت جملة «تجمعنا» في محل رفع خبر. وكانت جملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول القول، لكنه لما نصب «الدار» علمنا أنه أراد من تقول معنى تظن فنصب به.

و«تقول» في هذا البيت ليست للزمان الحاضر، ولكنها للزمان المستقبل، وإن كانت بمعنى تظن، فدل ذلك أنه لا يشترط في استعمال تقول بمعنى تظن أن يكون زمانه الحال، قال أبو حيان: «وفيه رد على من اشترط الحال؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعها وأحبابه، بل استفهمه عن وقوع ظنه، لا عن ظنه في الحال» اهـ كلامه، وقال اللقاني: «متى ظرف لتقول، فهي استفهام عن حاصل» اهـ.

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه: جرى الشيخان أبو حيان واللقاني على أن «متى» ظرف زمان متعلق بتقول، وبني الرد على هذا، والذي صح عندنا من أقوال العلماء أن ما ذهب إليه ابن مالك من اشتراط كون تقول بمعنى تظن للزمان الحاضر هو المستقيم، ولا دليل لمن خالفه في هذا البيت من وجهين:

الأول: أنا لا نسلم أن «متى» ظرف متعلق بقوله تقول، بل هو متعلق بقوله تجمعنا، والمستبعد هو الجمع بينه وبين أحبته، وليس المستبعد ظن الجمع بينه وبينهم، فالمعنى أتظن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الأزمنة، وليس المراد في أي وقت تظن أن الدار تجمعنا، ووقوع «تقول» بعد الاستفهام لا يستلزم أن يكون هو المستفهم عنه.

الوجه الثاني: سلمنا أن «متى» متعلق بتقول، ولكننا لا نسلم أنه إذا تعلق متى بتقول كان ذلك مستلزماً أن يكون تقول للمستقبل لا للحاضر، إذ يجوز أن يكون متى متعلقاً بتقول وهو مع ذلك للحاضر، وبيان ذلك أن القول بمعنى الظن مما يخفى على غير من قام هو به حصوله ووقته، فيمكن أن يقع الاستفهام عن حصوله أو عن وقته، ويجب بما يحدد الزمن الذي يحصل فيه أو ببيان أنه حاصل الآن فعلاً، ألسن تقول: متى يحصل عندك ظن أنني ملاق أحبتي! فتجيب أن الظن حاصل فعلاً! وفي هذا القدر كفاية.

والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لنقول، وكونه بعد استفهام بحرف أو باسم،
سمع الكسائي: «أقول للعَمَيَّانِ عَقْلًا» وقال:
* عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي * ١٩٦ -

١٩٦ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ *

والبيت من كلمة لعمر بن معد يكرب الزبيدي، رواها أبو تمام في ديوان الحماسة.
اللغة: «علام» كلمة مؤلفة من حرف واسم، فالحرف على، والاسم ما الاستفهامية وقد
حذفت ألفها كما تحذفها مع كل جار، نحو قوله تعالى: «فيم أنت من ذكراها» وقوله
جل ذكره: «فيم تبشرون؟» وقوله سبحانه: «عم يتساءلون» للفرق بين الموصولة
والاستفهامية، والاستفهام هنا عن سبب الظن المعبر عنه بتقول، ومن هنا تعلم أنه لا
فرق بين أن يكون المستفهم عنه هو الظن وأن يكون المستفهم عنه شيئاً يتصل بالظن
كسببه ووقته وحصوله «تقول» أي تظن «يثقل عاتقي» روي في مكانه «يثقل كاهلي»
«أطعن» تقول: طعن فلان فلاناً بالرمح يطعنه - مثل منع يمتنع أو نصر ينصر - طعناً، إذا
ضربه به، فهو طاعن، والآخر مطعون أو طعين، فأما طعن فلان على فلان فمن باب
فتح ومنع لا غير ومعناه جرحه ونال من عرضه.

المعنى: بأي حجة أحمل السلاح إذا كنت لا أقاتل به الأقران عند اشتداد البأس؛ يريد
أنه إنما يتكلف مؤنة حمل السلاح ليضرب به أعداءه وينال منهم.

الإعراب: «علام» على: حرف جر، وما: اسم استفهام مبني على سكون الألف
المحذوفة للترقية بين الخبر والاستخبار في محل جر، والجار والمجرور متعلق بتقول
«تقول» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت
«الرمح» مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة «يثقل» فعل مضارع مرفوع بالضمة
الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرمح، والجملة من الفعل
المضارع وفاعله في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول «عاتقي» عاتق: مفعول به ليثقل،
منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وعاتق مضاف وياء المتكلم مضاف
إليه.

الشاهد فيه: قوله: «تقول الرمح يثقل عاتقي» حيث استعمل فيه «تقول» بمعنى تظن،
ونصب به مفعولين؛ أحدهما قوله «الرمح» وثانيهما جملة «يثقل عاتقي» على ما تبين
لك من الإعراب.

قال سيويه والأخفش : وكونُهُما متصلين ، فلو قلت : «أأنت تقول» فالحكاية ،
وَحَوْلًا ، فَإِنْ قَدَّرْتَ الضمير فاعلاً بمحذوفٍ والنصبُ بذلك المحذوف جاز اتفاقاً ،
واغتفر الجميع الفصلَ بظرفٍ أو مجرورٍ أو معمولٍ القولِ ، كقوله :
١٩٧ - * أَبْعَدَ بُعْدَ تَقُولِ الدَّارَ جَامِعَةً *

= والدليل على ذلك أن الرواية جاءت بنصب «الرمح» بالفتحة الظاهرة ، ولو لم يكن
«تقول» بمعنى تظن لكان يجب أن يكون «الرمح» مرفوعاً على أنه مبتدأ وتكون جملة
«يثقل عاتقي» في محل خبر المبتدأ ، وتكون جملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول
القول ، لأن القول لا ينصب اسماً مفرداً متى كان المقصود به الحكاية ، وإنما ينصب
الجملة أو ما يؤدي معنى الجملة ، فأنت تقول : «قلت إن محمداً قائم» أو «قلت محمد
قائم» ولا تقول «قلت محمداً قائماً» فتنصب محمداً وقائماً بقلت إلا إذا كنت قد
أجريتها مجرى ظننت كما هي لغة سليم .
١٩٧ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومًا؟ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق
تتصل به .

اللغة : «جامعة» اسم فاعل فعله جمعت تجمع جمعاً ، والجمع ضد التفريق «شملي»
الشمّل - بفتح الشين وسكون الميم - يطلق على ما تفرق وعلى ما اجتمع ، تقول : جمع
الله شملككم ، تريد ضم ما تفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملككم ، تريد فرق ما
اجتمع من أمركم «محتوماً» اسم مفعول فعله حتم الله الأمر يحتمه - من باب ضرب -
أي قضاءه وأوجه .

المحنى : لقد تفرقنا ، وتباعدت ديارى عن ديار أحبتي ، فهل تظن أننا سنلتقي مرة أخرى
وتجمعنا دار واحدة أم تظن أنه قد قضي علينا بالفراق أبد الأبد ! .

الإعراب : «أبعد» الهمزة حرف استفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب بتقول ، أو بجامعة ،
وهو مضاف و«بعد» مضاف إليه «تقول» فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضممة
الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الدار» مفعول أول لتقول ،
منصوب بالفتحة الظاهرة «جامعة» مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وفي
جامعة ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار وهو فاعله «شملي» شمل : مفعول
به لجامعة ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم =

وقوله:

* أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ * ١٩٨ -

= مضاف إليه «بهم» جار ومجرور متعلق بجامعة «أم» حرف عطف «تقول» فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «البعد» مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة «محتوماً» مفعول ثانٍ لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً.

الشاهد فيه: قوله: «تقول الدار جامعة» وكذلك قوله: «تقول البعد محتوماً» وإن لم يكن المؤلف قد أنشده، حيث استعمل في كل واحدة من هاتين العبارتين «تقول» بمعنى تظن، فنصب به مفعولين: أحدهما في العبارة الأولى قوله: «الدار» وثانيهما فيها قوله: «جامعة» والأول في العبارة الثانية قوله: «البعد» والثاني فيها قوله: «محتوماً» وقد اتضح ذلك في إعراب البيت غاية الاتضاح.

وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن، والسر في هذا أن المفعولين اللذين نصبهما تقول في كل واحدة من العبارتين منصوبان لفظاً، وقد علمت أن القول إذا قصدت به الحكاية لم ينصب إلا الجمل أو ما يؤدي مؤداها، وإذا لم يصح أن تقصد به في هذا البيت الحكاية لما ذكرنا وجب أن يكون بمعنى الظن، إذ لا ثالث لهما المعنيين.

١٩٨ - هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ *

وهذا البيت للكميت بن زيد الأسدي.

اللغة: «أجهالاً» الجهال: جمع جاهل، ويروى في مكانه «أنوماً» وهو جمع نائم «بنو لؤي» أراد بهم جمهور قريش وعامتهم؛ لأنهم جميعاً ينتهي نسبهم إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبو قريش كلها «متجاهلينا» المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل، والذين رويوا في صدر البيت «أنوماً» يروون هنا «متناومينا» والمتناوم: الذي يتصنع النوم.

المحنى: أظن قريشاً جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمينين، وآثروهم على المضربين، أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر، مقدرين سوء النتائج، غير غافلين عما ينبغي العمل به، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم؟

الإعراب: «أجهالاً» الهمزة للاستفهام، جهالاً: مفعول ثانٍ مقدم على عامله وعلى =

قال السُّهَيْلِي: وأن لا يتعدى باللام، كـ «تَقُولُ لِزَيْدٍ عَمَرُو مُنْطَلِقٌ» .
وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط، نحو: «أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ» ^(١) الآية،
في قراءة الخطاب، وَرَوِي: * عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ * بالرفع.

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهي: أَعْلَمَ وَأَرَى اللَّذَانِ أَضْلَهُمَا عِلْمَ وَرَأَى الْمُتَعَدِيَانِ لِاثْنَيْنِ، وما ضَمَّنَ
معناها من نَبَأٍ وَأَنْبَأَ وَخَبَّرَ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ، نحو: «كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ
حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ» ^(٢) «إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا، وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا» ^(٣).
ويجوز عند الأكثرين حذف الأول، كـ «أَعْلَمْتُ كَبَشَكَ سَمِينًا» والاقتصار
عليه، كـ «أَعْلَمْتُ زَيْدًا».

وللثاني وللثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً وَمَنْعُهُ اِقْتِصَاراً، ومن الإلغاء
والتعليق ما كان لهما، خلافاً لمن منع من الإلغاء والتعليق مطلقاً، ولمن منعهما في
المبني للفاعل، ولنا على الإلغاء قول بعضهم: «الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الْأَكَابِرِ» وقوله:

= المفعول الأول «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بني»
مفعول أول لتقول، وهو مضاف، و«لؤي» مضاف إليه «لعمري» اللام لام الابتداء، عمر:
مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، وعمر مضاف وأبي من «أبيك» مضاف إليه، وأبي
مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «أم» عاطفة «متجاهلينا» معطوف على
قوله: «جهالاً».

الشاهد فيه: قوله: «أجهالاً تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل «تظن» فنصب
به مفعولين، أحدهما قوله: «جهالاً» والثاني قوله: «بني لؤي» مع أنه فصل بين أداة
الاستفهام - وهي الهمزة - والفعل، بفواصل - وهو قوله: «جهالاً» - وذلك لأن هذا
الفصل لا يمنع الأعمال، لأن الفاصل معمول للفعل، إذ هو مفعول ثان للفعل كما
عرفت.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٦٧.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٤٣.

١٩٩ - * وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ *

١٩٩ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَأَرَأْفُ مُسْتَكْفَى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وهم ينشدون قبله بيتاً، وهو قوله:

وَكَيْفَ أَبَالِي بِالْعِدَى وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلِمَّاتِ الزَّمَانِ الصَّوَائِبِ

اللغة: «أمنع» أفعل تفضيل فعله منع - بوزن كرم - إذا صار منيعاً لا يغالب، قوياً لا يعتدى عليه، عزيزاً لا ينال بمكروه «عاصم» هو اسم فاعل فعله عصم - من باب ضرب - وتقول: عصم فلان فلاناً، إذا منع عنه الأذى وحال دون المكروه أن يصيبه، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ وقوله: «أراف» هو أفعل تفضيل من الرأفة، وهي الشفقة والرحمة «مستكفى» تقول: استكفى فلان فلاناً، إذا طلب منه أن يكفيه مهمه، والمراد أن المخاطب أراف من يلجأ إليه في المهمات، ويعاذ به في الملمات «أسمح» أفعل تفضيل من السماح، وهي الجود والكرم «واهب» اسم فاعل من الهبة وهي هنا العطاء.

المحضي: يقول: أنا لا أهتم بأعدائي، ولا أفكر فيهم، ولا أجعلهم في حسابي، ولا أخاف نوازل الدهر، ولا أهرب كوارثه، لأنني اعتصمت بك، والتجأت إليك، وأنت الذي يأمن من لاذبه.

الإعراب: «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «أراني» أرى: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «الله» فاعل أرى، مرفوع بالضممة الظاهرة «أمنع» خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف و«عاصم» مضاف إليه «وأراف» الواو حرف عطف، أراف: معطوف على أمنع، وهو مضاف و«مستكفى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر «وأسمح» الواو عاطفة، أسمح: معطوف على خبر المبتدأ، وهو مضاف و«واهب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «أنت أراني الله أمنع عاصم» حيث ألغى أرى عن العمل في المفعولين الثاني والثالث - وهما قوله: «أنت أمنع عاصم» لكون هذا الفعل قد توسط بين هذين المفعولين، ولو أنه رتب المفعولات بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل الفعل في ثلاثتها فيقول: أراني الله إياك أمنع عاصم، أو يقول: أرانيك الله أمنع عاصم =

وعلى التعليق ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(١)، وقوله:
٢٠٠ - حَذَارٍ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لِلَّذِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

(١) سورة سبأ، الآية: ٧.

٢٠٠ - هذا بيت من الطويل، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «حذار» اسم فعل أمر معناه احذر، واسم الفعل قياسي على هذه الزنة من كل فعل ثلاثي «أنبئت» بالبناء للمجهول - معناه أعلمت وأخبرت، وأصله النبأ - وهو كالخبر معنى ووزناً، ويقال: النبأ خاص بما له شأن خطير من الأخبار «ستجزي» ستكافأ «بما تسعى» أراد بما تعمل في هذه الحياة من خير أو شر.

المعنى: يحذر مخاطبه من أن يعمل عملاً يندم على عواقبه، وينبئه إلى أن كل إنسان يجزي على ما قدمت يداه، وأن جزاءه سيكون على حسب ما أزلف، فإن كان عمله خيراً سعد في عقباه، وإن كان عمله شراً شقي به.

الإعراب: «حذار» اسم فعل أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فقد» الفاء حرف دال على التعليل، قد: حرف تحقيق «نبت» نبيء: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعله «إنك» إن: حرف توكيد ونصب، وكاف المخاطب اسمه، مبني على الفتح في محل نصب «للذي» اللام لام التوكيد، وهي المرحلقة، الذي: خبر إن، والجملة في محل نصب بنبيء «ستجزي» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضممة مقدرة على الألف ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الذي «بما» الباء جارة، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالياء، والجار والمجرور متعلق بتجزي «تسعى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة «ما» الموصولة المجرورة محلاً بالباء «فتسعد» الفاء حرف عطف، تسعد: فعل مضارع معطوف على تجزي مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «تشقى» معطوف على تسعد.

الشاهد فيه: قوله: «نبت إنك للذي» فقد استعمل فيه «نبيء» وهو فعل قلبي ينصب ثلاثة مفاعيل، وعدها إلى واحد من هذه المفاعيل الثلاثة وهو الضمير المتصل الواقع نائب فاعل، وعلقه عن العمل في الثاني والثالث منها باللام الواقعة في خبر إن، =

قال ابن مالك: وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من المتعدي لواحد تعدتا لاثنتين، نحو: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾^(١)، وحكهما حكم مفعولي «كَسَا»، في الحذف للدليل وغيره، وفي منع الإلغاء والتعليق، قيل: وفيه نظر في موضعين؛ أحدهما: أن «علم» بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، والثاني: أن «أرى» البصرية سُمع تعليقها بالاستفهام، نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾^(٢)، وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياساً، نحو: «أَلَبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً» وبإدعاء أن الرؤية هنا علمية.

هذا باب الفاعل

الفاعل: أَسْمٌ أو ما في تأويله، أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقَدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة.

فالاسم نحو: «تَبَارَكَ اللَّهُ» والمؤوَّل به نحو: ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾^(٣)، والفعلُ كما مثلنا، ومنه: «أَتَى زَيْدٌ» و«نِعِمَ الْفَتَى»، ولا فرق بين المتصرف^(٥) والجامد، والمؤوَّل بالفعل نحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾^(٤)، ونحو: «وَجْهُهُ» في قوله «أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ» و«مُقَدَّمٌ» رافع لتوهم دخول نحو: «زَيْدٌ قَامَ» و«أصليُّ المحلِّ» مخرج لنحو: «قَائِمٌ زَيْدٌ» فإن المسند - وهو قائم - أصله التأخيرُ لأنه خبر، وذكر

وتعليقه عن العمل فيهما مغناه إبطال عمل العامل في لفظهما مع كونه عاملاً في محلهما، ولذلك قلنا: إن «إن» واسمها وخبرها المقترن باللام في محل نصب بنبيء، وذلك نظير بيت كثير عزة الذي مضى مشروحاً (انظر شرح الشاهد رقم ١٨٧).

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٢.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٣) سورة العنكبوت، الآية: ٥١.

(٤) سورة النحل، الآية: ٦٩.

(٥) أي قول ابن مالك في الألفية.

الصيغة مخرج لنحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ» - بضم أول الفعل وكسر ثانيه، فإنها مُفْرَعَةٌ عن صيغة ضَرَبَ - بفتحهما.

وله أحكام:

أحدها: الرفع^(١)، وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافة المصدر، نحو: «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ»^(٢)، أو اسمه نحو: «مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»، أو يَمِنْ أو بالباء الزائدتين نحو: «أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ»^(٣) «وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا»^(٤).

(١) قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس، وقد ورد عن العرب قولهم: خرق

الثوب المسمار، وقولهم: كسر الزجاج الحجر، وقال الأخطل:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجَرُ

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبِّعَا بِيْطْنِ حُلِيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعَا

إِلَى الشَّرِي مِنْ وَادِي الْمُغْمَسِ بَدَلَتْ مَعَالِمُهُ وَبَلَا وَنَكَبَاءَ زَعْرَعَا

وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٥ الآتي.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ١٩.

(٤) سورة الفتح، الآية: ٢٨، ثم اعلم أن جر الفاعل بالباء الزائدة على ثلاثة أضرب:

واجب، وجائز كثير، وشاذ:

فأما الواجب ففي فاعل أفعل في التعجب نحو قوله تعالى: «أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ» ونحو

قول الشاعر:

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَخْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا

وأما الجائز الكثير ففي فاعل «كفى» كآلية التي تلاها المؤلف، ومن تجرد فاعل كفى

القليل قول سحيم بن وثيل الرياحي:

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَارِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وأما الشاذ ففي نحو قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

إذا ذهبت إلى أن «ما لاقَتْ» فاعل «يأتي» كانت الباء زائدة، وإلا كانت متعلقة بتنمي،

وقد خرج العلماء البيت على الوجهين.

الثاني: وقوعه بعد المُسند، فإن وُجدَ ما ظاهِرُهُ أنه فاعل تقدّم وجب تقديرُ
الفاعل ضميراً مستتراً، وكونُ المُقدّم إما مُبتدأً في نحو: «زَيْدٌ قَامَ»، وإمّا فاعِلاً
محذوف الفعل في نحو: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ»^(١) لأن أداة الشرط
مختصة بالجملة الفعلية، وجاز الأمران في نحو: «بَشَرٌ يَهْدُونَنَا»^(٢) و«أَنْتُمْ
تَخْلُقُونَهُ»^(٣)، والأزجُ الفاعلية^(٤).

(١) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٢) سورة التغابن، الآية: ٦.

(٣) سورة الواقعة، الآية: ٥٩.

(٤) ذكر المؤلف فيما ظاهره أنه فاعل تقدم ثلاث صور:

الأولى: ما يجعل فيه المقدم مبتدأ ليس غير، ومثل لذلك بنحو «زيد قام» فزيد - في
هذا المثال ونحوه - مبتدأ، وقام: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى زيد، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، والكلام جملة
واحدة اسمية، وهذا الذي يفهمه كلامه أنه مذهب غير المبرد، وقد ذكروا في باب
الاشتغال أن المبرد يجيز في هذا المثال ونحوه الوجهين، وهما أن يكون «زيد» مبتدأ
كما قال الجمهور، والثاني أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وأصل
الكلام: قام زيد قام زيد، فالكلام جملتان فعليتان ولا محل لواحدة منهما، أما الأولى
فلكونها ابتدائية، وأما الثانية فلأنها مفسرة، وضابط هذه الصورة: أن يقع اسم مرفوع
في أول الكلام ليس قبله شيء، وبعده فعل يحتاج إلى فاعل، ونقل المؤلف في باب
الاشتغال ما ذكرناه من أن المبرد يرجح في هذا المثال كون الاسم المتقدم مبتدأ، ولا
يوجب ذلك.

الصورة الثانية: ما يجعل فيه الاسم المتقدم فاعلاً ليس غير، ومثل لذلك بالآية الكريمة
«وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ...» فأحد: فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك
الذي بعده، وأصل الكلام: وإن استجارك أحد استجارك، والكلام حينئذ جملتان على
نحو ما ذكرناه في كلام المبرد في الصورة الأولى، ونظير هذا المثال: كل اسم مرفوع
وقع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتحضيض.

الصورة الثالثة: ما يجوز في الاسم المرفوع الوجهان: أن يكون فاعلاً بفعل محذوف،
وأصل الكلام حينئذ: أتخلقونه تخلقونه، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، ويجوز أن =

وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل، تَمَسُّكَأ بنحو قول الزبّاء:
* مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَيَدَا * ٢٠١ -

= يكون مبتدأ خبره (تخلقونه) الذي بعده، وضابط هذه المسألة: أن يكون الاسم المرفوع واقعاً بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وعلى الفعل كهمزة الاستفهام.

٢٠١ - هذا بيت من الرجز المشطور ينسبه النحاة ورواة الشعر والأمثال إلى الزبّاء - كما نسبته المؤلف - وهي بنت عمرو بن الضرب من نسل العماليق، وكان أبوها قد ملك الجزيرة - والجزيرة: مصر قديم يقع بين دجلة والفرات - فغزاه جذيمة الأبرش، ففرق جموعه وقتله، فملك الزبّاء بعد أبيها، فما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذيمة في قصة يطول ذكرها (انظرها في مجمع الأمثال للميداني في شرح المثل: خطب يسير في خطب كبير) وبعد البيت المستشهد به قولها:

أَجْنَدَلَا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا أَمْ صَرْفَانَا بَارِدَا شَدِيدَا

* أَمْ الرَّجَالُ جُثْمًا قُعُودًا *

اللغة: «وئيداً» ثقيلًا تصحبه تودة وبطء «أجندلاً» الجندل - بزنة جعفر - الحجارة «صرفانا» بفتحات - النحاس والرصاص، وهو أيضاً تمر رزين صلب عند المضغ «جثماً» جمع جاثم، وهو اسم فاعل من جثم يجثم - من بابي دخل وجلس - إذا تلبد بالأرض «قعوداً» جمع قاعد، ونظيره شاهد وشهود.

الإعراب: «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «للجمال» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «مشيها» روي بالرفع، وأعربه الكوفيون فاعلاً مقدماً لوئيد، وضمير الجمال مضاف إليه «وئيداً» حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وستعرف إعراب البصريين للبيت وما فيه.

الشاهد فيه: قوله: «مشيها وئيداً» واعلم قبل كل شيء أن هذه العبارة تروى بثلاثة أوجه، أحدها رفع «مشيها»، وثانيها نصبه، وثالثها جره.

فأما رواية الجر فإعرابها على أن «مشيها» بدل من الجمال بدل اشتمال، وضمير الجمال مضاف إليه، و«وئيداً» حال من المشي.

وأما رواية النصب فإعرابها على أن «مشيها» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: تمشي مشيها، و«وئيداً» حال من المصدر، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب حال من الجمال.

ولا شاهد في البيت لما نحن فيه على هاتين الروايتين.

= أما رواية الرفع فهي التي أنشد المؤلف البيت هنا عليها، وهي التي تمسك بها الكوفيون، وهي التي أعربنا البيت عليها على ما رآه الكوفيون فيه. والتقدير عندهم أي شيء ثابت للجمال حال كونها وثيداً مشيها، وعندهم أن الفاعل يجوز أن يجيء قبل العامل فيه كما يجيء بعده.

والبصريون لا يجيزون أن يتقدم الفاعل على عامله، لوجهين: أحدهما: أن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزأين صدرها هو الفعل وعجزها هو الفاعل، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر.

وثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت «زيد قام» وكان تقديم الفاعل جائزاً - لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت إسناد قام وحده إليه، ولا شك أن بين الحالين فرقاً، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه، ولا يجوز إغفال هذا الفرق وادعاء أنه مما لا يتعلق به غرض المتكلم الذي يريد إفادة المخاطب أصل معنى الكلام الذي هو ثبوت المسند للمسند إليه أو نفيه عنه، على أي وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفي، فأما ما وراء ذلك من الملابس فإنه من الأغراض التي لا تعني هذا المتكلم، وإنما تعني متكلماً يدقق في ألفاظ الكلام، وهي التي يتوجه إليها نظر علماء البلاغة.

وإذا كان الأمر على هذا الوجه فقد خرج البصريون رواية الرفع في البيت على غير ما وجهها الكوفيون به، ولهم فيها ترجيحان:

أحدهما: أن يكون «مشيها» مبتدأ، و«وثيداً» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وثيداً، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

والوجه الثاني: أن يكون «مشيها» بدلاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً وهو «للجمال» فإنك قد علمت أن متعلق هذا الجار والمجرور كان يتحمل ضميراً مرفوعاً بالفاعلية، وأنه لما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور.

وفي كل واحد من هذين التوجيهين مقال أوضحنه في شرحنا على شرح الأشموني.

ومن العلماء من ذكر أن هذا البيت شاذ لا يقاس عليه ومعناه أنه سلم الظاهر، ولكنه لم يسلم أنه يصح الاستدلال به.

وهو عندنا ضرورة، أو: «مَشِيْهَا» مبتدأ حُذِفَ خبره، أي يَظْهَرُ وَثِيْدًا، كقولهم: «حُكْمُكَ مُسَمَّطًا» أي: حكمك لك مُثْبِتًا، قيل: أو: «مَشِيْهَا» بدلٌ من ضمير الظرف.

الثالث: أنه لا بُدَّ منه^(١)، فإن ظهر في اللفظ نحو: «قَامَ زَيْدٌ، والزيدان قَامَا» فذَآك، وإلَّا فهو ضمير مستتر راجع: إما لمذكور، كـ «زَيْدٌ قَامَ» كما مرَّ، أو لما دَلَّ عليه الفعل كالحديث: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ

(١) قد ذكر أكثر النحاة أنه يطرد حذف الفاعل في ستة مواضع: الأول: في الفعل المبني للمجهول، نحو قوله تعالى: ﴿وغيض الماء﴾ وقوله سبحانه: ﴿وقضي الأمر﴾.

الثاني: في الاستثناء المفرغ، نحو قولك: ما حضر إلا هند. الثالث: في أفعال الذي على صورة الأمر في التعجب إذا كان معطوفاً على مثله، نحو قوله تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعل أسمع عليه، وسهل ذلك في هذا الموضع كون فاعل أفعال هذا على صورة الفضلة فإنه مجرور بالباء الزائدة دائماً، فلما جاء على صورة الفضلة أخذ بعض حكمها وهو جواز الحذف. الرابع: فاعل المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة * يتيماً﴾ فإن فاعل (إطعام) محذوف، وتقديره: أو إطعامك في يوم - الخ، وقد ذكر مفعول هذا المصدر في الكلام وهو قوله: (يتيماً).

الخامس: فاعل الأفعال المكفوفة بما، وهي ثلاثة أفعال، وهي قل، وكثر، وطال، تقول: قلما يحظى بالخير كسول، وكثر ما نهيتك عن التواني، وطالما سعت في الخير، فإن جعلت ما مصدرية لم يكن الكلام من هذه البابة، وكانت «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل، والتقدير: قل حظوة كسول بالخير، وكثر نهى إياك، وطال سعيي في الخير، وهكذا.

السادس: أن يكون الفاعل قد عرضت له علة تصريفية اقتضت حذفه، وذلك مثل التقاء الساكنين الذي اقتضى حذف واو الجماعة في نحو قولك: «يا قوم اضربن» وحذف ياء المؤنثة المخاطبة في نحو قولك: «يا هند اضربن» ولا يقال: إن المحذوف لعله كالثابت، لأننا نقول: إننا نريد أن نحصي لك مواضع الحذف مطلقاً.

يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(١) أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب، أو لما دلَّ عليه الكلام أو الحال المُشَاهِدَةُ، نحو: ﴿كَأَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(٢)، أي: إذا بلغت الروح، ونحو قولهم: «إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتِنِي» وقوله:

٢٠٢ - * فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي *

(١) أخرج هذا الحديث مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان (٥٤/١) والبخاري في كتاب الأشربة من صحيحه (١٠٤/٧ بولاق) وأبو داود (الحديث رقم ٤٦٥٩ بتحقيقنا).

(٢) سورة القيامة، الآية: ٢٦.

٢٠٢ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالُكَ رَاضِيًا *

وهذا البيت لسواد بن المضرب - بتشديد الراء مفتوحة - السعدي، أحد بني سعد بن تميم، وكان قد هرب من الحجاج حين فرض البعث مع المهلب لقتال الخوارج (انظر الكامل للمبرد ص ٤٤٥ طبع الحلبي) وقبل البيت المستشهد به قوله:

أَقَاتِلِي الْحَجَّاجُ إِنْ لَمْ أَزُرْ لَهُ دَرَابَ، وَأَتْرُكُ عِنْدَ هِنْدٍ فَوَادِيَا

اللغة: «دراب» بفتح الدال والراء المهملتين - مختصر من «دارا بجرد» وهي كورة بفارس بينها وبين شيراز خمسون فرسخاً، وفيها حدثت وقعة بين المهلب بن أبي صفرة والخوارج «قطري» بفتح القاف والطاء جميعاً - رأس من رؤوس الخوارج، وكان قد سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة، وهو قطري بن الفجاءة التميمي «لا إخالك راضياً» لا أظنك ترضى أصلاً لأن رضاك معلق على العود إليه وأنا لن أعود.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم «كان فعل ماض ناقص فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما تدل عليه الحال «لا» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يرضي» يرضي: فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان «حتى» حرف غاية وجر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تردني» ترد: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية: وياء المتكلم مفعول به، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بيرضي «إلى قطري» جار ومجرور متعلق بترد =

أي: إذا كان هو - أي: ما نحن الآن عليه من سلامة - أو فإن كان هو - أي: ما تُشاهده مِنِّي - وعن الكسائي إجازة حذفه تَمَسُّكاً بنحو ما أولناه^(١).

الرابع: أنه يَصِحُّ حذفُ فِعْلِهِ، إن أُجِيبَ به نَفْيً، كقولك: «بَلَى زَيْدٌ» لمن قال: ما قام أحدٌ، أي: بَلَى قَامَ زَيْدٌ، ومنه قوله:
٢٠٣ - تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَغْرُ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ، قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

= «لا» نافية «إخالك» إخال: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير المخاطب مفعول به أول «راضياً» مفعول ثان، وجملة «لا إخالك راضياً» هي جواب الشرط الذي هو إن، ورفع الجواب بعد هذا الشرط الماضي حسن لا غبار عليه، وفي تقرير هذه القاعدة يقول ابن مالك في الألفية:
* وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ *

الشاهد فيه: قوله: «فإن كان لا يرضيك» فإن الكسائي ذهب إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة أو فاعلها على تقدير كونها تامة محذوف، وتمسك بهذا البيت وما يشبهه، فأجاز أن يحذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة.
وجمهور النحاة البصريين ينكرون عليه ذلك، لا يجيزون حذف الفاعل؛ بل لا بد عندهم من أحد أمرين: أولهما أن يكون الفاعل مذكوراً في الكلام، وثانيهما أن يكون مضمراً، ولما لم يكن في هذا الكلام مذكور يصلح أن يكون اسماً لكان أو فاعلاً لها قالوا: إن اسمها مضمّر جوازاً تقديره هو، ولما كان لا بد لضمير الغائب بارزاً أو مستتراً من مرجع يعود إليه، ولم يكن في هذا اللفظ ما يصلح أن يكون مرجعاً لهذا الضمير، قالوا: إنه يعود على الحال المشاهدة للمتكلم والسامع.

(١) قد ذكرنا في بيان الاستشهاد بالبيت (٢٠١) مقالة الكوفيين ومقالة البصريين في هذه المسألة، وأدلة الفريقين، والرد على ما ذهب إليه الكوفيون، فارجع إلى ذلك هناك إن شئت.

٢٠٣ - هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثر له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللمحة: «تجلدت» تكلفت الجلد، والجلد - بفتح الجيم واللام جميعاً - الصبر والقوة على احتمال الشيء الشاق أو المكروه «لم يعر قلبه» لم ينزل به «الوجد» شدة الحب. المحنى: إني تكلفت الصبر على هجرانكم، والقوة على احتمال دلالكم، حتى ظن=

أو استفهامٌ محققٌ، نحو: «نَعَمْ زَيْدٌ» جواباً لمن قال: هل جاءك أحد؟ ومنه: «وَلَيْتَن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ»^(١)، أو مُقَدَّرٌ كقراءة الشامي وأبي بكر:

الناس أنني لم أذق للهوى طعماً، ولم ينزل بي شيء من الحب، مع أن الذي عندي من الوجد بكم والشغف إليكم ما ليس فوقه زيادة لمستزيد.

الإعراب: «تجلدت» فعل وفاعل «حتى» حرف غاية وجر «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يعر» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو، والضمة قبلها دليل عليها «قلبه» قلب: مفعول به ليعرو، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه «من الوجد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من شيء الآتي «شيء» فاعل يعرو، وجملة الفعل المضارع المنفي بلم وفاعله في محل رفع نائب فاعل قيل، وأن المصدرية مقدرة بعد حتى، وهي مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بقوله تجلدت، وكأنه قال: تجلدت إلى قول الناس لم يعر - الخ «قلت» فعل وفاعل «بل» حرف إضراب «أعظم» فاعل لفعل محذوف، والتقدير: بل عراه أعظم الوجد، وأعظم مضاف و«الوجد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «بل أعظم الوجد» حيث ارتفع «أعظم الوجد» على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام، وهذا الفعل المحذوف مجاب به على كلام منفي سابق - وهو قول القائلين: «لم يعر قلبه من الوجد شيء».

فإن قلت: فلماذا لا تجعل قوله: «أعظم الوجد» معطوفاً ببل على قوله: «شيء» عطف مفرد على مفرد، والتزمت تقدير فعل ليكون من عطف جملة على جملة؟.

فالجواب على ذلك أن نقول لك: إن بل التي تعطف مفرداً على مفرد بعد نفي أو شبهه تقرر ذلك النفي السابق وثبت ضده لما بعدها، وعلى هذا يكون المعنى أنه لم يعر قلبه شيء من الوجد وعراه أعظم الوجد، وهذا كلام متناقض محال، أما بل التي تعطف جملة على جملة فإنها تبطل الجملة الأولى التي نفت عرو شيء من الوجد، فإذا بطلت الجملة الأولى صح أن تثبت جملة أخرى تدل على أنه قد عراه أعظم الوجد، فتأمل ذلك.

(١) سورة الزخرف، الآية: ٨٧، فلفظ الجلالة في قوله تعالى: «ليقولن الله» فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل الواقع بعد أداة الاستفهام في قوله: «من خلقهم» والدليل على أن لفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف وليس مبتدأ خبره محذوف - وتقدير الكلام =

﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾^(١)، وقوله:
* لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ * ٢٠٤ -

عليه: الله خالقنا، مثلاً - أنه قد ورد في مثل هذه العبارة فاعلاً لفعل ملفوظ به في الكلام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلْتَن سَأَلْتَهُمْ مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لِيَقُولُنْ خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾، ومجيء الجواب على هذا الوجه أكثر من مجيئه بالجملة الاسمية، فالحمل عليه أولى.

(١) سورة النور، الآية: ٣٦، والداعي إلى تقدير فعل يكون (رجال) فاعلاً له على هذه القراءة أنه لا يجوز أن يكون رجال نائب الفاعل ليسبح المبني للمجهول، لأن الرجال ليسوا مسبحين - بفتح الباء - وإنما هم مسبحون - بكسر الباء - فلما لم يصح أن يكون (رجال) نائب فاعل للفعل السابق لهذا المعنى، التمسنا له عاملاً فلم نجد في الكلام عاملاً يعمل فيه الرفع، ورأينا الكلام السابق يشعر بسؤال وكأنه لما قيل: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ قال قائل: من المسبح؟ فأجيب (رجال) أي يسبحه رجال. فإن قلت: فأين نائب فاعل (يسبح) المبني للمجهول، على هذه القراءة؟ قلت: يجوز أن يكون نائب الفاعل أحد الجارين والمجرورين: إما (له) وإما (فيها) ولكن الأولى أن يكون (له) هو نائب الفاعل.

٢٠٤ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَائِحُ *

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت؛ فنسب في كتاب سيبويه (١/١٤٥) إلى الحارث بن نهيك، ونسبه الأعلام الشتمري في شرح شواهد الكتاب إلى لبيد بن ربيعة العامري، ونسبه جار الله الزمخشري إلى مزرد بن ضرار، ونسبه السيرافي إلى الحارث بن ضرار النهشلي، وأكثر العلماء على أنه لنهشل بن حري، وقد وجدت في ديوان لبيد (٥٠ طبع ليدن) قطعة فيها بيت الشاهد، وأولها قوله:

لَعَمْرِي لَيْتَنُ أُنْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ حَشَا جَدَثٍ تَسْفِي عَلَيْهِ الرِّوَائِحُ
لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَنْسُطُ الْكَفَّ بِالْئَدَى إِذَا ضَنَّ بِالْخَيْرِ الْأَكْفُ الشَّحَائِحُ

اللغة: «حشا» أصل الحشا ما يكون في البطن، والجدث - بفتح الجيم والذال جميعاً - القبر، وأراد أمسى مقبوراً «تسفي» تقول: سفت الريح التراب تسفيه وأسفته، ومعناه أثارته وذرتة «الروائح» أراد بها الرياح الشديدة، ويقولون: هذا يوم رائح، إذا اشتدت الريح فيه «ينسط الكف بالندى» الندى: الجود والكرم «ضن» بخل «الشحائح» جمع =

أي: يُسَبِّحُهُ رجال، وَيَبْكِيهِ ضَارِعٌ، وهو قياسيّ وَفَاقاً لِلجَرْمِي وابن جني^(١)،

شحيح، وهو البخيل «ضارع» هو الدليل الخاضع، وفي أمثالهم: الحمى أضرعتني إليك، يضرب فيمن يذل عند الحاجة «ومختبط» هو الرجل يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمت بها إليك «تطيح» تهلك «الطوائح» جمع طائح أو طائحة اسم فاعل فعله طاح الدهر المال - ثلاثي متعد - وأكثر الناس يقول: إن الطوائح جمع مطيحة على غير قياس، وهو كلام من لم يقف على استعمال طاح متعدياً فلا تغتر به.

الإعراب: «ليبك» اللام لام الأمر، يبك، فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «يزيد» نائب فاعل يبك «ضارع» فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام، وكأنه قال: يبكيه ضارع - إلخ، «لخصومة» جار ومجرور متعلق بضارع.

الشاهد فيه: قوله «ضارع لخصومة» فيمن روى ما قبل «ليبك يزيد» ببناء الفعل المضارع للمجهول ورفع يزيد، حيث ارتفع «ضارع» على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام، والذي سوغ الحذف في هذا الموضع أن الكلام يقع في جواب استفهام مقدر، كأنه حين قال: ليبك يزيد قيل له: «فمن يبكيه؟» فقال: «يبكيه ضارع لخصومة».

هذا، والبيت يروى «ليبك يزيد ضارع» ببناء الفعل المضارع للمعلوم ونصب «يزيد» على أنه مفعول به ورفع «ضارع» على أنه فاعل يبك، ولم يثبت العسكري غير هذه الرواية، وعدّ الرواية الأولى خطأ من أخطاء الرواة.

ويقول أبو رجاء غفر الله له: لا وجه لتخطئة الرواة، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية، فأما من جهة الرواية فإن سيبويه رحمه الله - وهو ثقة مشافه للعرب - قد رواها، وأما من جهة الدراية فقد وجد لها سيبويه والأعلم وجار الله الزمخشري وجهاً حملوها عليه ووجدوا لها نظائر، ومنها الآية الكريمة التي تلاها المؤلف في قراءة الشامي وأبي بكر. في هذه المسألة ثلاثة آراء للنحاة:

(١)

الأول: أن كل واحد من هذه المرفوعات فاعل بفعل محذوف، ولا يجوز فيها غير ذلك، وهذا رأي الجرمي وابن جني، ورجحه المؤلف في المغني.

وقد قرئ في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾ ببناء زين للمجهول ورفع قتل على أنه نائب فاعله وجره أولادهم بالإضافة ورفع (شركاؤهم) وخرجه ابن جني في المحتسب على أنه فاعل فعل محذوف دل عليه ما =

ولا يجوز في نحو: «يُوعَظُ في المسجد رَجُلٌ» لاحتماله للمفعولية، بخلاف: «يُوعَظُ في المسجد رجال زيد»، أو استلزمه ما قبله كقوله:

٢٠٥ - غَدَاةً أَحَلَّتْ لَابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنِ عَيْبِطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ

= قبله وكأنه قد قيل من زينه، فقيل زينه شركاؤهم، وهذه قراءة أبي عبد الرحمن السلمي وانظر المحتسب (٢٢٩/١).

الثاني: أن كل واحد من هذه المرفوعات خبر مبتدأ محذوف، وهو ما يراه الجمهور، وتقدير الكلام في الآية الأولى عندهم: الله خالقهم، وفي الآية الثانية: المسبح له رجال، وفي البيت: الباكي ضارع، وهكذا.

الثالث: أنه يجوز الوجهان: أن يقدر المرفوع فاعلاً بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام، وأن يقدر خبر مبتدأ محذوف، لكن الأولى تقديره فاعلاً بفعل محذوف لأن كون هذا المرفوع فاعلاً ثابت في القراءة الأخرى في «يَسْبُحُ له فيها» وفي رواية البيت الأخرى «يَبْكُ يزيد ضارع».

٢٠٥ - هذا بيت من الطويل، وهو من كلام الفرزدق.

اللغة: «ابن أصرم» هو حصين - بضم الحاء، بزنة التصغير - الذي سيذكره بعد «طعنة» بفتح فسكون - المرة في الطعن، وتقول: طعنت فلاناً أطقنه - من باب نصر - إذا ضربته برمح ونحوه، فإذا أردت أنك طعنت عليه بالقول والكلام، قلت: طعنت أطقن - بفتح العين في ماضيه ومضارعه جميعاً أو من باب نصر - «عبيطات» جمع مؤنث سالم واحده عبيطة، وهي القطعة من اللحم الطري غير النضيج، وتقول: عبط فلان الذبيحة يعبطها عبطاً - مثل ضرب يضرب ضرباً - واعتبطها أيضاً، إذا نحرها من غير داء ولا كسر وهي سمينه فتية، والناقة عبيطة ومعبطة، وكذلك الشاة والبقرة، واللحم عبيط «السدائف» جمع سديف - بفتح السين وكسر الدال المهملتين - وهو السنام أو ضخمة، ومنه قول طرفة بن العبد في معلقته.

فَظَلَّ الْإِمَاءُ يَمْتَلِلْنَ حُورَاهَا وَيُسْعَى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ الْمُسْرَهْدُ

وقول الآخر:

وَنُطْعِمُ النَّاسَ عِنْدَ الْقَحْطِ كُلَّهُمْ مِنْ السَّدِيفِ إِذَا لَمْ يُؤْنَسِ الْقَزْعُ

القزع: السحاب، ويريد بقوله: «إذا لم يؤنس القزع» وقت الجذب لأن احتباس المطر سببه.

المعنى: كان حصين بن أصرم قد قتل له ولي، فحلف لا يأكل اللحم ولا يشرب الخمر =

أي: «وَحَلَّتْ لَهُ الْخَمْرُ»، لَأَنَّ «أَحَلَّتْ» يَسْتَلْزِمُ «حَلَّتْ»، أَوْ فَسَّرَهُ مَا بَعْدَهُ،

إِلَّا أَنْ يَثَارَ مِنْ قَاتِلِهِ، وَمَا زَالَ يَهْتَبِلُ الْفُرْصَ حَتَّى أَمَكَّنَهُ أَنْ يَطْعَنَ قَاتِلَ وَلِيِّهِ طَعْنَةً أَرَدَتْهُ قَتِيلًا، فَتَحَلَّلَ مِنْ يَمِينِهِ، وَحَلَّ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ اللَّحْمَ وَأَنْ يَشْرَبَ الْخَمْرَ، وَهَذِهِ إِحْدَى عَادَاتِ الْعَرَبِ فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَشْرُقَ عَلَيْهِمْ نُورُ الْإِسْلَامِ الَّذِي جَعَلَ عِقَابَ الْقَاتِلِ لِلْإِمَامِ الَّذِي يَلِي أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ، وَالْفَرَزْدَقُ يَحْكِي ذَلِكَ عَنْ حَصِينِ بْنِ أَصْرَمَ، وَكُنِيَ بِحَلِّ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ لَهُ بِسَبَبِ الطَّعْنَةِ عَنْ أَنَّهُ أَخَذَ الثَّارَ مِنَ الْقَاتِلِ.

الإعراب: «غداة» ظرف زمان منصوب بفعل تقدم في كلام سابق «أحلت» أحل: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث «لابن» جار ومجرور متعلق بأحل، وابن مضاف و«أصرم» مضاف إليه «طعنة» فاعل أحل «حصين» بدل من ابن أصرم أو عطف بيان عليه «عبيطات» مفعول به لأحل منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وهو مضاف و«السدائف» مضاف إليه «والخمر» الواو حرف عطف، والخمر - بالرفع - فاعل بفعل محذوف يدل عليه أحل المتقدم، والتقدير: وحلت له الخمر، وجملة «حلت له الخمر» معطوفة على جملة «أحلت طعنة».

الشاهد فيه: اعلم أن هذا البيت يروى بروايتين:

إحداهما بنصب «طعنة» ورفع «عبيطات» و«الخمر» وتخرج هذه الرواية على أن «طعنة» مفعول به وإن كان فاعلاً في المعنى، و«عبيطات» فاعل، و«الخمر» معطوف عليه، ولكن الشاعر قد أتى بالفاعل منصوباً وبالمفعول مرفوعاً على طريقة من قال «خرق الثوب المسمار» ومن قال: «كسر الزجاج الحجر» (وانظر ص ٧٦ من هذا الجزء) وزاد الشاعر على ذلك بأنه قدم المنصوب.

والرواية الثانية برفع «طعنة» ونصب «عبيطات» بالكسرة نيابة عن الفتحة، ورفع «الخمر» وهي التي رواها المؤلف هنا، وتخرجها على أن «طعنة» فاعل أحلت مرفوع، و«عبيطات» مفعول به، و«الخمر» فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق الذي هو أحلت.

وقد حكى محمد بن سلام أن الكسائي سئل في حضرة يونس بن حبيب شيخ سيبويه عن توجيه رفع «الخمر» في هذا البيت، فقال الكسائي: يرتفع بإضمار فعل، أي وحلت له الخمر، فقال يونس: ما أحسن والله توجيهك، غير أنني سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولاً.

نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(١)، والحذف في هذه واجب^(٢).

الخامس: أَنَّ فعله يُوحَّد مع تثنيته وَجَمْعِهِ، كما يُوحَّد مع إفراده، فكما تقول: «قَامَ أَخُوكَ» كذلك تقول: «قَامَ أَخَوَاكَ» و «قَامَ إِخْوَتُكَ» و «قَامَ نِسْوَتُكَ»، قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾^(٣) ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾^(٤) ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾^(٥)، وحكى البصريون عن طيء وبعضهم عن أزد شُوءَةً، نحو: «ضَرَبُونِي قَوْمُكَ» و «ضَرَبَنِي نِسْوَتُكَ» و «ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ» قال:

* أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا * ٢٠٦ -

(١) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٢) إنما كان الحذف في هذا المثال ونحوه واجباً لأنهم اعتبروا (استجارك) الذي بعد الاسم المرفوع كالعوض من الفعل المحذوف، وهم لا يجمعون بين المعوض والمعوّض منه، فلذلك لم يجيزا ذكر العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها. ولا شك أنك ذاكر أن هذا الكلام إنما يجري على مذهب البصريين الذين لا يجيزون أن يقع بعد أداة الشرط جملة اسمية فيكون المرفوع مبتدأ خبره ما بعده، ولا يجوز عندهم أيضاً أن يتقدم الفاعل على فعله حتى يكون (أحد) فاعلاً باستجارك الذي بعده. فأما الكوفيون الذين يجيزون وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط، أو يجيزون تقدم الفاعل، فليس عندهم في هذه الآية ونحوها حذف، فاعرف ذلك.

(١) سورة المائدة، الآية: ٢٣.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٨.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٣٠.

٢٠٦ - هذا صدر بيت من السريع، وعجزه قوله:

* أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ *

والبيت لعمر بن ملقط، وهو شاعر جاهلي.

اللغة: «ألفيتا» وجدتا، وهو فعل ماض مبني للمجهول، وأصله ألفى بمعنى وجد، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلَفُوا أَبَاءَهُمْ ضَالِينَ﴾ وقوله «عيناك عند القفا» معناه أنه ينظر إلى خلفه فيلتفت التفاتاً شديداً «أولى فأولى لك» هذه كلمة تقال في مقام التهديد والوعيد، ومنه قول الشاعر:

= فَأُولَى ثُمَّ أُولَى ثُمَّ أُولَى وَهَلْ لِلدَّرِّ يُخْلَبُ مِنْ مَرَدٍّ؟
وقالت الخنساء:

هَمَمْتُ بِنَفْسِي كُلِّ الْهُمُومِ فَأُولَى لِنَفْسِي أُولَى لَهَا

وفي الكتاب الكريم قوله تعالى في سورة محمد (القتال): ﴿فَإِذَا أَنْزَلَتْ سُورَةً مُحْكَمَةً وَذَكَرَ فِيهَا الْقِتَالَ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَى لَهُمْ﴾ وفي سورة القيامة ﴿أُولَى لَكَ فَأُولَى * ثُمَّ أُولَى لَكَ فَأُولَى﴾ وقد اختلف العلماء في هذه الكلمة؛ فذهب الأصمعي والمبرد إلى أنها اسم فعل معناه قربه ما يهلكه، وقد ارتضى ذلك الرأي أبو العباس ثعلب، فقال: «لم يقل أحد في أُولَى أحسن مما قال الأصمعي» اهـ. وقال غيرهما: هو علم للويل والهلاك كفجار علم الفجرة وبرة علم المبرة «ذا واقية» ذا: اسم بمعنى صاحب، وواقية: مصدر معناه الوقاية كالكاذبة والعافية.

المعنى: يصف رجلاً يهرب إذا حمى الوطيس، ويفر عند احتدام لظى الحرب، فهو يلتفت وراءه مخافة أن يتبعه بعض المقاتلة، فتجد عينيه حينئذ وكأنما صارتا عند قفاه. الإعراب: «ألفيتا» ألفي: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء علامة التانيث، والألف علامة التثنية «عيناك» عينا: نائب فاعل ألفي، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثني، وعينا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «عند» ظرف متعلق بألفي، وعند مضاف و«القفا» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «أُولَى» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «فأُولَى» الفاء حرف عطف، أُولَى معطوف بالفاء على أُولَى السابق «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بأُولَى، ويكون الخبر محذوفاً، ويجوز هذان الوجهان في كل مصدر مرفوع بعده ظرف أو جار ومجرور، نحو: عجب لك، وويل للمطففين «ذا» حال من المضاف إليه وهو كاف المخاطب في قوله «عيناك» منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و«واقية» مضاف إليه، والتقدير: ألفيتا عيناك - حالة كونك صاحب وقاية - عند القفا.

الشاهد فيه: قوله «ألفيتا عيناك» حيث ألحق ألف الاثنين بالفعل الذي هو ألفي مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثني وهو قوله «عيناك» وهذه لغة جماعة من العرب =

وقال:

٢٠٧ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ — لِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلْوَمٌ

= بأعيانهم، وقد اختلف العلماء في بيان أصحاب هذه اللغة، فبعضهم يذكر أنها لغة طي، وبعضهم يذكر أنها لغة أزد شنوءة، واختلفوا كذلك في هل الاسم المثنى بعلامة التثنية والاسم المفرد المعطوف عليه مفرد آخر سواء عند أصحاب هذه اللغة أو هم لا يلحقون ألف الاثنين بالفعل إلا أن يكون فاعله أو نائب فاعله مثنى بعلامة التثنية؟ وسيأتي للمؤلف اختيار الأول والاستدلال عليه بالشاهدين (٢٠٩ و ٢١٠). ومثل البيتين اللذين أشرنا إليهما قول الآخر:

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَاءَ ضَمْتُ عَطَايَاكَ يَا بَنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله «نسيا حاتم وأوس». وهذا - كبيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل.

ومن شواهد المسألة قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ٣٢٢ الآتي:

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوِطْنَا عَدَنٍ فَأَيْنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

ومحل الاستشهاد قوله «يغنيا المستوطنا» فقد ألحق الألف بالفعل المسند إلى المثنى.

٢٠٧ - هذا بيت من المتقارب، وهكذا أنشد المؤلف هذا البيت، والعلماء يروونه على غير هذا الوجه، وصواب إنشاده هكذا:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ — لِ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ

وهذا بيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها، ويعدده قوله:

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُحِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

اللغة: «يلوموني» تقول: لام فلان فلاناً على كذا يلومه لوماً - بوزان قال يقول قولاً - ولومة وملاماً وملامة، وإذا أردت منها المبالغة قلت: لومه - بتشديد الواو - «يعذل» العذل - بفتح فسكون - هو اللوم، وفعله من باب ضرب «يلحونه» تقول: لحا فلان فلاناً يلحوه - مثل دعاه يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لومه وعذله.

الإعراب: «يلوموني» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجماعة، والنون للوقاية، والياء مفعول به «في اشتراء» جار ومجرور متعلق بيلوم، واشتراء مضاف، و«النخيل» مضاف إليه «أهلي» أهل: فاعل يلوم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فكلهم» كل: مبتدأ، وهو مضاف، وهم: مضاف إليه «يعذل» فعل =

وقال:

٢٠٨ - نَتَجَ الرَّيِّعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَائِبِ

= مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «يلوموني... أهلي» حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن لهذا الفعل فاعلاً هو اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيء، وقيل: هي لغة أزد شنوءة.

ومثل هذا البيت في الاستشهاد لهذه المسألة قول الشاعر (وهو يزيد بن معاوية):
يَدُورُونَ بِي فِي ظِلِّ كُلِّ كَيْسَةٍ فَيَنْسَوْنِي قَوْمِي وَأَهْوَى الْكَنَائِسَا
فقد وصل واو الجماعة بالفعل وذلك في قوله «ينسوني» مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو قوله «قومي».

وكذلك قول الشاعر، وهو ابن قيس الرقيات:
فَإِنْ نَفَنَ لَا يَبْقُوا أَوْلِيكَ بَعْدَنَا لِذِي حُرْمَةٍ فِيهِ الْمُسْلِمِينَ حَرِيمُ
فقد وصل واو الجماعة بالفعل في قوله «لا يبقوا» مع كونه مسنداً إلى ظاهر دال على الجمع وهو قوله «أولئك».

وكذلك قول الشاعر:
نَصْرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا
فقد ألحق واو الجماعة بالفعل في قوله «نصروك» مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر الدال على الجمع وهو قوله «قومي».

٢٠٨ - هذا بيت من الكامل المجزوء، وهو من كلام أبي فراس الحمداني ابن عم سيف الدولة الحمداني. وقبل البيت المستشهد به قوله:

يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِي أَضَحَّتْ لَهُ جُمْلُ الْمَنَاقِبِ
نَتَجَ الرَّيِّعُ مَحَاسِنًا البيت
رَأَيْتُ وَرَقَ نَسِيمِهَا فَحَكَتْ لَنَا صُورَ الْحَبَائِبِ

اللغة: «نتج» هو هنا فعل متعد مبني للمعلوم، وتقول: نتجت الناقة - بالبناء للمجهول - إذا ولدت، ونتجها أصحابها - بالبناء للمعلوم - إذ استولدوها، قال الراجز:

أَكُلَّ عَامَ نَعَمٍ تَخْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ

«الربيع» المراد به ههنا المطر الذي ينزل في الزمان المسمى الربيع «محاسناً» =

= المحاسن: جمع لا واحد له من لفظه، ومثله ملامح «ألقحها» الأصل في هذه المادة قولهم: ألقح الفحل الناقة إلحاقاً، إذا أحبلها، ثم استعير للنساء فقالوا: لقحت المرأة، وقد استعاره الشاعر للشجر «غر السحاب» الغر: جمع غراء، والسحاب: جمع سحابة، وأصل الغراء البيضاء، ولا يريد هنا اللون؛ لأن السحابة البيضاء لا ماء فيها، وإنما أراد بياض آثارها، كما يقال: بياض العطايا، وبياض الصنائع.

الإعراب: «نتج» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الربيع» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «محاسناً» مفعول به «ألقحها» ألقح: فعل ماض، والنون علامة على جمع النسوة، وضمير الغائبة المؤنثة مفعول به «غر» فاعل ألقح، مرفوع بالضممة الظاهرة، و«السحاب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وإضافة الغر إلى السحاب من إضافة الصفة إلى الموصوف.

الشاهد فيه: قوله «ألقحها غر السحاب» حيث ألحق نون النسوة بالفعل الذي هو ألقح، مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده، وهو قوله «غر السحاب». هذا، واعلم أن كثيراً من النحاة - ومنهم المؤلف هنا - يذكرون هذا البيت في شواهد هذه المسألة، وأبو فراس قائله ليس ممن يستشهد بكلامه على قواعد العربية، فإما أن يكون مجهول النسبة عند هؤلاء فظنوه لشاعر يستشهد بقوله، وإما أن يكونوا قد عرفوا نسبته إلى قائله، ولكنهم يذكرونه للتمثيل به لا للاستشهاد.

وقد وجدنا كثيراً من فحول الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللغة في شعرهم، منهم أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، ومنهم البحتري، فإن صحت نسبة هذه اللغة إلى طيء فقد جرى هذان الشاعران على لغة قومهما، ومنهم أبو نواس، ومنهم الشريف الرضي، وسنذكر لك في آخر شرح هذا البيت شيئاً من شعرهم.

ومما يستشهد به على إلحاق نون النسوة بالفعل مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر بعده قول أبي عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتبي (ونسبه في العقد ٤٣/٣ اللجنة، وفي شرح المقامات الحريية ١٣/٢، إلى محمد بن أمية، وفي الترجمة رقم ٦٣٥ من ابن خلكان نسبته مع أربعة أبيات أخرى إلى العتبي، وذكر نسبه كاملاً):

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَنِي عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ
ومثل ذلك قول الفرزدق:

وَلَكِنْ دِيَاْفِي أَبْوَهُ وَأُمُّهُ بِحُورَانَ، يَغْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

ومثل ذلك قول أعرابي (وأنشده ياقوت الحموي في معجم البلدان ٣ - ٢٧٢):
 لَيْسَ طُلُنَ أَيَّامَ بِحُزْوَى لَقَدْ أَتَتْ عَلَيَّ لَيْالٍ بِالْعَقِيقِ قِصَارُ
 ومثله قول عمرو بن مبرد العبدي، وأنشده الخالديان في الأشباه والنظائر ٦٢ رابع أربعة أبيات، وذكرها قصة:

وَأَذْرَكْنَهُ جَدَّاتُهُ فَخَنَجْنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ الشَّوْءِ لَا بُدَّ مُدْرِكُ

ومثله قول أبي قيس بن الأسلت، ويقال: قيس بن الأسلت:

وَيُكْرِمَنَّهَا جَارَاتُهَا فَيَرْزُقْنَهَا وَتَعْتَلُّ عَنْ إِيَّائِهِنَّ فَتُعْذَرُ

وفي صحيح مسلم (١٦٢/٢) مع شرح النووي ط (الشعب) من حديث عائشة «ذكرن أزواج النبي ﷺ كنيسة رأيتها» وذكر النووي أنه ضبطه بنون النسوة مع رفع الاسم الظاهر.

وقال أبو تمام حبيب بن أوس أيضاً:

ولو كانت الأرزاق تجري على الحجا هَلَكْنَ إِذَا مِنْ جَهْلِهِنَّ الْبَهَائِمُ

الشاهد فيه قوله «هلكن البهائم» حيث ألحق نون جمع المؤنث.

وقد جاء من شعر المحدثين على هذه اللغة قول الوليد أبي عبادة البحتري، لأنه طائي، وطبيء أهل هذه اللغة فيما يذكر بعض النحاة:

كَذَنْ يَنْهَبْنَهُ الْعُيُونُ سِرَاعاً فِيهِ لَوْ أُمَكْنَ الْعُيُونُ انْتِهَابُهُ

الشاهد في قوله «ينهبه العيون» ومن ذلك قول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي:

أَغْرَتْ هُمُومِي فَاسْتَلَبَنْ فُضُولُهَا نَوْمِي، وَبَثْنَ عَلَى فُضُولِ وَسَادِي

الشاهد في قوله «فاستلبن فضولها» وقال في نفس القصيدة التي منها البيت السابق:

وَعَدَا تَبَيَّنْ كَيْفَ غِبْتُ مَدَائِحِي إِنْ مَلَنْ بِي هِمَمِي إِلَى بَغْدَادِ

وسبقه إلى استعمال هذه اللغة من المحدثين أبو نواس الحسن بن هانئ حيث يقول:

وَكَأَنَّ سُعْدَى إِذْ تُسَوِّدُنَا وَقَدْ اشْرَأَبَ الدَّمْعُ أَنْ يَكْفَا

رَشَاءً تَوَاصِيْنَ الْقِيَانُ بِهِ حَتَّى عَقَذَنْ بِأُذُنِهِ شَنْفَا

(اشرباب الدمع: نهياً واستعد، ويكف: يسيل، والرشاء: ولد الظبية، والقيان: جمع

قينة، وهي الأمة، والشنف: حلية تجعل في أعلى الأذن، فأما الحلية التي تجعل في

أسفل الأذن فهي قرط) وقال أبو نواس أيضاً:

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ لِي نَشَبٌ فَخَفْتُ ظَهْرِي وَقَلَّ زُؤَارِي

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْألفَ وَالواوَ وَالنونَ فِي ذَلِكَ أَخْرُفٌ دَلُّوا بِهَا عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، كَمَا دَلَّ الْجَمِيعُ بِالتَّاءِ فِي نَحْوِ: «قَامَتْ» عَلَى التَّأْنِيثِ^(١)، لَا أَنَّهَا ضَمَائِرُ

وَأَحْسَنْتُ نَفْسِي التَّعَزِّيَ عَنْ شَيْءٍ تَوَلَّى، وَمُثْنٍ أَوْطَارِي =
محل الكلام في البيتين الأولين قوله «تواصين القيان» حيث الحق نون النسوة بالفعل - وذلك قوله «تواصين» - مع أن الفاعل اسم ظاهر - وهو قوله «القيان» - ومحل الكلام في البيتين الآخرين قوله «ومتن أوطاري» حيث الحق نون النسوة بالفعل في قوله «متن» مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو قوله «أوطاري».
وجاء من بعده أبو فراس صاحب البيت الذي أثره المؤلف، ثم الشريف الرضي حيث يقول:

نَهَضْتُ وَقَدْ قَعَدَنَ بِي اللَّيَالِي فَلَا خَيْلٌ أَعَنَّ وَلَا رِكَابُ
وقال أيضاً:

أَوْرَدَنَهُ أَطْرَافَ كُلِّ فَضِيلَةٍ شِيمٌ تُسَانِدُهَا عَلَا وَمَنَاقِبُ
ومحل الكلام في البيت الأول قوله «قعدن الليالي» ومحل في البيت الثاني قوله «أوردنه شيم».

ومثل ذلك قول المتنبي وأنشده في مغني اللبيب (رقم ٦٠١):

وَرَمَى، وَمَا رَمَتَا يَدَاهُ، فَصَابَنِي سَهْمٌ يُعَذِّبُ، وَالسَّهَامُ تُرِيحُ
وكثرة مجيء ذلك في شعر الفحول البلغاء من المحدثين - من أمثال أبي فراس الحمداني وأبي عبادة البحتري وأبي نواس الحسن بن هانئ والشريف الرضي وأضراب هؤلاء - يدل على أن هذه اللغة ليست مهجورة في الاستعمال، ولا بعيدة عن الفصاحة، ومن هنا تعرف السر في كثرة استشهادنا لهذه اللغة.

(١) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه:

الأول: أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة جماعة من العرب بأعيانهم - يقال: هم طييء، ويقال: هم أزد شنوءة - وأما لحاق علامة التأنيث فلغة جميع العرب.
الثاني: أن لحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال، ولا يكون واجباً أصلاً، بل إن الذين يلحقون علامة التثنية مع الفاعل المثنى أو نائب الفاعل المثنى، ويلحقون علامة الجمع مع الفاعل المجموع أو نائب المجموع، لا يلتزمون ذلك، بل قد يجيئون بالكلام كما يجيء به سائر العرب بدون علامة التثنية وبدون علامة الجمع، فأما لحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لمؤنث =

الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير أو تابع على الإبدال من الضمير، وأن هذه اللغة^(١) لا تمتنع من المفردَيْن أو المفردات المتعاطفة، خلافاً لزاعمي ذلك، لقول الأئمة: إن ذلك لغة لقوم معينين، وتقديم الخبر والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم، ولمجيء قوله:

* وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ *

٢٠٩ -

مطلقاً، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التانيث، على ما سيأتي بيانه في هذا الباب.

الثالث: أن احتياج الفعل إلى علامة التانيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة، ويكون الاسم مشتركاً بين المذكر والمؤنث، فإن ذكر الفعل بدون علامة تانيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد.

(١) قوله «وأن هذه اللغة» معطوف على قوله «أن الألف والواو والنون» يعني والصحيح أن هذه اللغة - وهي لحاق علامة التثنية والجمع - لا تمتنع مع المفردين - إلخ، وقوله «خلافاً لزاعمي ذلك» أي في المسألتين، ورد على زاعمي الأول بقوله «لقول الأئمة - إلخ» ورد على زاعمي الثاني بقوله «ولمجيء قوله - إلخ».

٢٠٩ - هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* تَوَلَّى قَتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ *

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، يرثي مصعب بن الزبير رضي الله عنهما، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين، وخرج مع مصعب على عبد الملك بن مروان، وهو الذي يقول:

كَتَفَ نَوْمِي عَلَى الْفَرَاشِ وَلَمَّا تَشَمَلَ الشَّامُ غَارَةً شَعَوَاءُ
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثي بها منها بيت الشاهد، وأول رثائها قوله:

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُزْناً وَذَلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَائِلِيْقِ مُقِيمٌ

اللغة: «المارقين» الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية «مبعد» أراد به الأجنبي «وحميم» الصديق الذي يهتم لأمر صديقه «أسلماه» خذلاه، ولم يعيناه.

الإعراب: «تولى فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب «قتال» مفعول به، وهو مضاف، و«المارقين» مضاف إليه «بنفسه» جار ومجرور =

وقوله:

وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ *

- ٢١٠ -

= متعلق بتولى، أو الباء زائدة، ونفس: تأكيد للضمير المستتر في تولى، ونفس مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق «أسلماه» أسلم: فعل ماض، والألف حرف دال على التثنية، والهاء مفعول به «مبعد» فاعل «وحميم» معطوف عليه، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب حال. الشاهد فيه: قوله «وقد أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر، وكان القياس على لغة جمهور العرب أن يقول «وقد أسلمه مبعد وحميم».

٢١٠ - هذا عجز بيت من الوافر، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا:
ذَرِينِي لِلْغَنَى أَسْعَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمْ الْفَقِيرُ
وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ
والبيتان لعروة بن الورد العبسي المشهور بعروة الصعاليك.

اللغة: «ذريني» اتركيني ودعيني، وقد أهملوا ماضي هذا الفعل واستعملوا مضارعه وأمره، وهذا البيت مما استعمل فيه الأمر، ومنه قوله تعالى «ذريني ومن خلقت وحيداً» ومن استعمال مضارعه قوله جل شأنه: «ما كان الله ليزر المؤمنين...» وقوله في صدر بيت الشاهد «وأحقرهم وأهونهم عليهم» الضمائر عائدة إلى الناس في البيت السابق، وكأنه قال: شر الناس الفقير، وأحقر الناس وأهون الناس على الناس الفقير «وخير» الواو عاطفة، وخير - بكسر الخاء المعجمة بعدها ياء مثناة - وهو الكرم، أو الشرف، أو الهيئة، أو الأصل.

الإعراب: «وأحقرهم» الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أحقر: معطوف على شر، في البيت السابق، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «وأهونهم» الواو عاطفة، أهون: معطوف على شر أيضاً، والضمير مضاف إليه «عليهم» جار ومجرور متعلق بأهون «وإن» الواو حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: إن لم يكن له نسب وخير وإن كانا له نسب وخير، والمعنى أنه كذلك على كل حال. إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب «كانا» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، والألف حرف دال على التثنية «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم على اسمه «نسب» اسم كان تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة «وخير» الواو حرف عطف، =

السادس: أنه إن كان مؤنثاً أُثِّتَ فِعْلُهُ بَاءً ساكنةً في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع.

ويجب ذلك في مسألتين:

إحداهما: أن يكون ضميراً متصلاً، كـ «هِنْدٌ قَامَتْ» أو «تَقُومُ»، و «الشَّمْسُ طَلَعَتْ» أو «تَطْلُعُ»، بخلاف المنفصل نحو: «مَا قَامَ - أَوْ يَقُومُ - إِلَّا هِيَ» ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازياً، كقوله:

٢١١ - * وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا *

خير: معطوف على نسب، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: وإن كانا له نسب وخير فهو كذلك.

الشاهد فيه: قوله «كانا له نسب وخير» حيث ألحق علامة التثنية وهي الألف بالفعل الذي هو «كان» مع أن الفعل مسند إلى اثنين عطف أحدهما على الآخر بالواو؛ وذلك يدل على أن من يلحق بالفعل علامة التثنية وعلامة الجمع لا يفرق بين أن يكون الفاعل مثنى كالزيدين والعمرين وأن يكون في معنى المثنى بأن يكون اسمين مفردين عطف أحدهما على الآخر.

٢١١ - هذا عجز بيت من المتقارب، وصدره قوله:

* فَلَا مُزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا *

والبيت لعامر بن جوين الطائي كما نسب في كتاب سيبويه (١/١٤٠) وفي شرح شواهد للأعلم الشنتمري.

اللغة: «المزنة» السحابة المثقلة بالماء «الودق» المطر، وفي القرآن الكريم: ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خَلَالِهِ﴾ «أبقل» أنبت البقل، وهو النبات.

المحذف: يصف أرضاً قد عمها الخصب والنماء، والتف فيها الزرع، بعد سحابة أفرغت عزاليها، وصبت مياهها، فيقول: لم نر سحابة أمطرت مثل ما أمطرت هذه السحابة، ولا أرضاً أنبت مثل البقل الذي أنبتته هذه الأرض.

الإعراب: «فلا» نافية تعمل عمل ليس «مزنة» اسمها، وجملة «ودقت» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر لا «ودقها» ودق: منصوب على المفعولية المطلقة، وهو مضاف، وها: مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة لجملة على جملة، ولا: نافية للجنس تعمل عمل إن «أرض» اسمها، وجملة «أبقل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها =

وقوله:

* فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهَا * ٢١٢ -

«إيقالها» إيقال: مفعول مطلق، وهو مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو «أبقل» وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى السحابة، وهي مؤنثة، ويروى:

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ أَبْقَالَهَا *

بكسر تاء التانيث للتخلص من التقاء الساكنين، ووصل همزة القطع من «إيقالها» وهو تخلص من ضرورة للوقوع في ضرورة أخرى، هذا بيان كلام المؤلف وتوجيهه. ومن العلماء من خرج البيت على وجه آخر، وحاصله أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكراً لأنه أراد بالضمير المكان، فهو من الحمل على المعنى، ولذلك نظائر كثيرة في النثر والشعر، ومن ذلك قول عروة بن حزام:

وَعَفْرَاءُ أَرْجَى النَّاسِ عِنْدِي مَوَدَّةً وَعَفْرَاءُ عَنِّي الْمُعْرِضُ الْمُتَدَانِي

أفلا تراه قد قال «وعفراء المعرض المتداني» فأتى بالخبر مذكراً مع أن المبتدأ مؤنث، وذلك لأنه أراد بعفراء الشخص.

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي:

هُمْ أَهْلُ بَطْحَاوِي قُرَيْشٍ كُلِّهِمَا هُمْ صُلْبُهَا، لَيْسَ الْوَشَائِظُ كَالصُّلْبِ

أفلا تراه قال «بطحاي قریش كليهما» فأتى بالتوكيد مذكراً مع أن المؤكد مؤنث لأن «بطحاي» مثنى بطحاء، لأنه أراد الأبطحين، إذ هما في معنى البطحايين، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب.

وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز التذكير كما يجوز التانيث في الفعل المسند إلى ضمير مؤنث مجازي التانيث، كما أنه جائز في الفعل المسند إلى الاسم الظاهر المجازي التانيث، فكما أنه يجوز أن تقول: طلعت الشمس، وطلع الشمس، بالاتفاق، يجوز أن تقول: الشمس طلع، والشمس طلعت، إذ لا فرق بين المضمّر والمظهر.

٢١٢ - هذا عجز بيت من المتقارب، وصدره قوله:

* فَاِمَّا تَرِنِي وَلِي لَمَّةٌ *

والبيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط قيس بن معد يكرب الكندي ويزيد بن عبد الدار الحارثي.

اللغة: «لمة» بكسر اللام وتشديد الميم - ما ألم وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس، فإذا زاد عن ذلك فهو الجملة - بضم الجيم وتشديد الميم - «الحوادث» جمع حادثة، وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التي تحدث واحدة بعد واحدة «أودى بها» ذهب بها وأبأدها وأهلكها، وأراد أنه أصيب بالصلع، وهو انحسار شعر الرأس، وذلك عندهم أمانة الضعف، ودليل الكبر والعجز.

الإجابات: «إما» هذه الكلمة مركبة من كلمتين: أولاهما إن، وهي حرف شرط جازم، وثانيتهما ما وهو حرف زائد «تريني» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، والنون الموجودة للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «ولي» الواو واو الحال، لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «لمة» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة في جواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحوادث «بها» جار ومجرور متعلق بأودى، وجملة أودى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «الحوادث أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله «أودى» مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو «الحوادث» الذي هو جمع حادثة. وقد علمت أن الجمهور على أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه، سواء أكان مرجعه حقيقي التأنيث أم كان مرجعه مجازي التأنيث، وترك تأنيث الفعل بعلامة التأنيث في هذه الحال مما لا يجوز ارتكابه عندهم إلا في ضرورة الشعر، فلما اضطر الشاعر ترك علامة التأنيث.

فإن قلت: فإني لا أجد لهذا الشاعر ضرورة ألجأته إلى حذف التاء؛ لأنه لو جاء بتاء التأنيث مع بقاء ألفاظ البيت على حالها لم يتغير وزن البيت، فلو قال:

فَإِذَا تَرَيْنِي وَلِي لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوَدَتْ بِهَا

لكان الوزن مستقيماً، ولم يكن بالكلام بأس، فأى شيء دعاه إلى أن يرتكب هذه الضرورة؟

فالجواب عن ذلك أن ننبهك إلى هذه الألف المنطوق بها قبل الباء في «أودى بها» وأن ننشدك بيتين من أول هذه القصيدة وهما قوله:

والثانية: أن يكون متصلًا حقيقيًا التانيث نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾^(١) وشذَّ قولُ بعضهم «قَالَ فَلَانَةٌ» وهو رديءٌ لا ينقاس.

وإنما جاز في الفصيح نحو: «نِعَمَ الْمَرْأَةُ» و«يُشَسَّ الْمَرْأَةُ» لأن المراد الجنس، وسيأتي أن الجنس يجوز فيه ذلك.

ويجوز الوجهان في مسألتين: إحداهما: المنفصل، كقوله:
* لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِي طِلْ أُمُّ سُوءٍ *

- ٢١٣

الْم تَنَّهُ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا بَلَى، عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَابِهَا
لِجَارَتِنَا إِذْ رَأَتْ لِمَتِّي تَقُولُ: لَكَ الْوَيْلُ! أُنَى بِهَا
ثم نشير إليك إلى الألفاظ التي تراها في قوله «عما بها» و«أطرابها» و«أنى بها» وهذه الألف تسمى عند علماء العروض والقوافي «حرف الردف» وكل قصيدة تبنى على الردف لا يجوز تركه في بيت منها، فلو قال الأعشى «فإن الحوادث أودت بها» لترك الردف، وهو عيب من عيوب القافية يعادل عند الشعراء المجيدين اختلال وزن البيت، ومن هذا الكلام تفهم أن الضرورة ليست قاصرة على ارتكاب ما يستقيم به وزن الشعر، بل من الضرورة ما يرتكب للفرار من عيب آخر يتعلق بالقافية وما يتصل بها. هذا الذي ذكرناه هو بيان كلام المؤلف وتخريجه على الوجه الذي اختاره. ومن العلماء من ذهب إلى أن الشاعر أتى بالفعل من غير علامة تانيث مع أنه مسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي التانيث، حملاً على المعنى، وذلك لأن «الحوادث» بمعنى الحدثان، والحدثان مذكر، بدليل قول الشاعر:

رَمَى الْحِذْنَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنٍ لَهُ سُمُودًا

والحمل على المعنى كثير في كلام العرب، وقد استشهدنا له في شرح الشاهد السابق (رقم ٢١١).

وآبن كيسان يرى أنه يجوز في سعة الكلام - من غير ضرورة ولا شذوذ - أن يؤتى مع الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي التانيث بناء التانيث كما يجوز ترك هذه التاء.

(١) سورة آل عمران، الآية: ٣٥.

٢١٣ - هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* عَلَى بَابِ أَسْتَهَا صُلْبٌ وَشَامٌ *

وقولهم: «حَضَرَ الْقَاضِيَّ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ» والتأنيثُ أَكْثَرُ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ «إِلَّا»
فالتأنيثُ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ، نَصٌّ عَلَيْهِ الْأَخْفَشُ، وَأَنْشَدَ عَلَى التَّأْنِيثِ:

والبيت من كلمة لجريز بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني.

اللغة: «الأخيطل» تصغير الأخطل، وهو لقب الشاعر المهجو؛ واسمه غياث بن غوث، وأصل الأخطل القماش الكثير الخطل «صلب» - بضم الصاد المهملة واللام جميعاً - جمع صليب، مثل سرير وسرر «شام» اسم جنس جمعي، واحده شامة، وهي الخال والعلامة.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ولد» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الأخيطل» مفعول به تقدم على الفاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة «أم» فاعل بولد مرفوع بالضمّة الظاهرة، وأم مضاف و«سوء» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «على باب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وباب مضاف واست من «استها» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، واست مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم سوء مضاف إليه «صلب» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمّة الظاهرة «وشام» الواو حرف عطف، شام: معطوف على صلب، مرفوع بالضمّة الظاهرة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لأم سوء.

الشاهد فيه: قوله: «ولد الأخيطل أم سوء» حيث لم يصل بالفعل الذي هو قوله: «ولد» تاء التأنيث، مع أن فاعله - وهو قوله: «أم سوء» - اسم مؤنث حقيقي التأنيث، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقياً التأنيث - ظاهراً كان الفاعل أو مضمراً - لزم أن يوصل بهذا الفعل تاء التأنيث.

والسر الذي من أجله لم يصل الشاعر بالفعل تاء التأنيث أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول هنا، فبعد الفعل عن فاعله المؤنث، وضعفت - بسبب تأخيرها - العناية به، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث، أو كالموجب غفلة عنها.

ومثل هذا البيت فيما ذكرنا من الاستشهاد قول الشاعر:

إِنَّ امْرَأَةً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

إلا أن الفاصل في هذا البيت جار ومجرور، في حين أن الفاصل في بيت الشاهد مفعول به، ومقصود النحاة بالفاصل أعم من أن يكون مفعولاً أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً أو شيئاً آخر غيرهن.

٢١٤- مَا بَرِئْتُ مِنْ رِيَّةٍ وَذَمٌّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

٢١٤- هذا بيت من الرجز، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به، وقال العيني: «أقول: قائله راجز لم أقف على اسمه» اهـ.
اللغة: «برئت» تقول: برىء فلان من فلان، وبرىء من العيب - من باب سلم - براءة، وتقول: برأ من المرض - من باب قطع - براء - بفتح الباء والراء جميعاً - في لغة أهل الحجاز - وبرءاً - بضم الباء وسكون الراء - في لغة غيرهم «ريبة» هي التهمة والشك، وتقول: رابني فلان يربيني - من باب باع يبيع - إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه ويبعث إلى نفسك الشك.

الإعراب: «ما» حرف نفي «برئت» برىء: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء علامة التأنيث «من ريبة» جار ومجرور متعلق ببرىء «وذم» الواو حرف عطف، ذم معطوف على ريبة «في حربنا» الجار والمجرور متعلق ببرىء أيضاً، وحرب مضاف والضمير مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «بنات» فاعل برىء مرفوع بالضمة الظاهرة، وبنات مضاف و«العم» مضاف إليه.
الشاهد فيه: قوله: «ما برئت إلا بنات العم» حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو برىء لكون فاعله مؤنثاً حقيقياً التأنيث - وهو قوله: «بنات العم» - ولم يعبأ بالفصل بين الفعل وفاعله بإلا.

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة:

فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان، إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي التأنيث بإلا، ومع جواز الوجهين فالأحسن حذف التاء، واختار هذا الرأي ابن مالك صاحب الألفية، وعلى هذا المذهب يكون ما في بيت الشاهد جارياً على أحد الوجهين الجائزين، وإن يكن هذا الوجه مرجوحاً.

ومنهم من ذهب إلى أن حذف تاء التأنيث في هذه الحال أمر واجب لا يجوز العدول عنه، إلا في ضرورة الشعر، لأن الفاعل عند التحقيق ليس هو الاسم المذكور بعد إلا، وإنما هو اسم محذوف لو ذكر لكان مستثنى منه، وكان ما بعد إلا مستثنى، ويكون تقدير الكلام: ما برىء أحد إلا بنات العم، فالفاعل عند التحقيق مذكر لا مؤنث، واختار هذا المذهب الأخفش، وعلى هذا المذهب يكون لحاق تاء التأنيث بالفعل في هذا البيت مما دعت إليه الضرورة الشعرية، بسبب تناسي الفاعل المحذوف وتجاهل الحقيقة.

وَجَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي النُّثْرِ، وَقَرِءْ: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً﴾^(١)، ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾^(٢).

= ومن لحاق تاء التأنيث مع الفصل بإلا بين الفعل وفاعله المجازي التأنيث قول ذي الرمة:

طَوَى التَّخْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ
الشاهد في هذا البيت قوله: «فما بقيت إلا الضلوع» حيث أتى الشاعر بتاء التأنيث مع الفعل المسند إلى الضلوع، مع كونه قد فصل بين الفعل المسند إلى الضلوع بإلا. هكذا استشهد جماعة من النحاة على هذه المسألة البيتين: البيت الذي أنشده المؤلف مستنداً للأخفش، والبيت الذي أنشدناه، وأنت لو تدبرت في هذين البيتين وجدت الفاعل في كل واحد منهما جمعاً، فهو في البيت الذي أنشده المؤلف «بنات» وهو جمع بنت، وهو في البيت الذي أنشدناه «الضلوع» وهو جمع ضلع، ومن المعلوم أن الفعل الذي يسند إلى الجمع كالفعل الذي يسند إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث، يعني أنه يجوز في هذا الفعل لحاق تاء التأنيث به كما يجوز عدم لحاقها سواء أكان الفعل متصلاً بالفاعل أم كان منفصلاً منه، كما سيقدر المؤلف ذلك في المسألة الثانية من مسألتي الجواز.

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن في كل واحد من هذين البيتين سببين كل واحد منهما اقتضى لحاق التاء، الأول منهما الفصل بإلا، وفيه الخلاف، والثاني كون الفاعل مجازي التأنيث، ولا خلاف في أنه يجوز معه لحاق التاء.

ومن العلماء من ذكر أن محل كون ما في البيتين من محل الخلاف - فيما لو نظرنا إلى الفصل بإلا فقط - هو تقديرنا الفاعل المحذوف مذكراً، إذ قدرنا في بيت المؤلف «ما برىء أحد» وفي البيت الذي أنشدناه «ما بقي شيء» وهذا التقدير ليس بلازم، إذ يجوز تقدير اسم علم مؤنث يصلح أن يكون مستثنى منه، فيقدر في بيت المؤلف: ما برئت نساء إلا بنات العم، وفي البيت الذي أنشدناه: فما بقيت أعضاء إلا الضلوع، وفي الآية الأولى: إن كانت الأخذة إلا صيحة، وفي الآية الثانية: فأصبحوا لا ترى أشياء إلا مساكنهم؛ فلا يكون للتذكير - على هذا - وجه يرجحه على التأنيث، بل يكون الأمران جائزين كل منهما جائز على تقدير.

(١) سورة يس، الآية: ٢٩.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ٢٥.

الثانية: المجازي التانيث، نحو: ﴿وَجُمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾^(١)، ومنه اسم الجنس، واسم الجمع، والجمع، لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، فلذلك جاز التانيث، نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾^(٢)، و﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾^(٣)، و﴿أُورِقَتِ الشَّجَرُ﴾ والتذكير نحو: ﴿أُورِقَ الشَّجَرُ﴾ و﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾^(٤) و﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾^(٥)، و﴿قَامَ الرَّجَالُ﴾، و﴿جَاءَ الْهُنُودُ﴾ إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجب التذكير في نحو: ﴿قَامَ الزَّيْدُونَ﴾ والتانيث في نحو: ﴿قَامَتِ الْهِنْدَاتُ﴾، خلافاً للكوفيين فيهما، وللفارسي في المؤنث، واحتجوا بنحو: ﴿إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾^(٦)، ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾^(٧)، وقوله:

* فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوْهْنَ وَزَوْجَتِي *

- (١) سورة القيامة، الآية: ٩.
- (٢) سورة الشعراء، الآية: ١٠٥.
- (٣) سورة الحجرات، الآية: ١٤.
- (٤) سورة الأنعام، الآية: ٦٦.
- (٥) سورة يوسف، الآية: ٣٠.
- (٦) سورة يونس، الآية: ٩٠.
- (٧) سورة الممتحنة، الآية: ١٢.

٢١٥ - هذا صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا *

والبيت من قصيدة لعبدة بن الطبيب رواها المفضل الضبي.

اللغة: «بناتي» جمع بنت، وأصل البنت: بني، فحذفت الياء وعوض منها التاء «شجوهن» الشجو: الحزن، وتقول: شجي فلان يشجي شجى - مثل فرح يفرح فرحاً - وشجاه الأمر يشجوه شجواً، والذي في البيت من الثاني «وزوجتي» الفصيح الأكثر في الاستعمال أن يقال «زوج» للرجل وللأنثى، ويجمع على أزواج، وفي الكتاب الكريم: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ «والظاعنون إلي» هكذا وقع في رواية النحاة، والذي وقع في رواية المفضليات «والأقربون إلي» وقوله: «ثم تصدعوا» معناه أنهم تفرقوا وانشعب شملهم.

الإعراب: «بكى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر =

= «بناتي» بنات : فاعل مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وبنات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «شجوهن» شجو: مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة، وشجو مضاف والضمير مضاف إليه «وزوجتي» الواو حرف عطف، زوجة: معطوف على بناتي، وزوجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «والظاعنون» الواو حرف عطف، الظاعنون: معطوف على بناتي أيضاً، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة «إليّ» جار ومجرور متعلق بالظاعنين «ثم» حرف عطف «تصدعوا» فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على جملة «بكى بناتي» من الفعل وفاعله.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان:

أحدهما: - وهو غير مقصود للمؤلف هنا - في قوله: «شجوهن» حيث جاء المفعول لأجله معرفة لأنه مصدر مضاف إلى الضمير، وهذا يرد على الجرمي الذي ذهب إلى أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة.

والثاني: - وهو مراد المؤلف - في قوله: «بكى بناتي» حيث لم يصل بالفعل الذي هو قوله: «بكى» تاء التانيث مع أن المسند إليه - وهو الفاعل الذي هو قوله: «بناتي» - مؤنث، لأنه جمع مؤنث سالم واحده بنت.

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة؛ فذهب الكوفيون وأبو علي الفارسي إلى أن هذا سائغ جائز في الشعر والكلام جميعاً، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بثلاثة أدلة: أولها: وروده في فصيح الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾.

وثانيها: - أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ «الجماعة» عليه فيكون مؤنثاً، كما يجوز إطلاق لفظ الجمع عليه فيكون مذكراً، فيجوز في كل جمع اعتبار هذين الملحظين فيه، سواء أكان جمع مذكر أم كان جمع مؤنث.

وثالثها: القياس على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس، فإن جميع النحاة متفقون في هذه الأنواع الثلاثة على أنه يجوز في الفعل المسند إلى واحد منها لحاق التاء به على تأويله بالجماعة، وعدم لحاق التاء به على تأويله بالجمع، وخالفهم في ذلك جمهور البصريين؛ فذهبوا إلى أنه لا يجوز في جمع المؤنث السالم إلا تانيث فعله، ولا يجوز في جمع المذكر السالم إلا التذكير.

وردوا أدلتهم التي استدلوا بها: أما ادعاء أنه جاء في فصيح الكلام فلا نسلم أن السر هو ما ذهبتم إليه، بل حذف التاء في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ بسبب الفصل بين =

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ لَمْ يَسْلَمْ فِيهِمَا لَفْظُ الْوَاحِدِ، وَأَنَّ التَّذْكِيرَ فِي ﴿جَاءَكَ﴾ لِلْفَضْلِ، أَوْ لِأَنَّ الْأَصْلَ النِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ، أَوْ لِأَنَّ «أَل» مُقْدَرَةٌ بِاللَّاتِي، وَهِيَ اسْمُ جَمْعٍ.

السابع: أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ يَتَّصِلَ بِفَعْلِهِ ثُمَّ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ، وَقَدْ يُعْكَسُ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُهُمَا الْمَفْعُولُ، وَكُلٌّ مِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ وَوَاجِبٌ.

فَأَمَّا جَوَازُ الْأَصْلِ فَنَحْوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾^(١).

وَأَمَّا وَجُوبُهُ فَفِي مَسْأَلَتَيْنِ:

الفاعل وفاعله بالمفعول، وقد علمنا أَنَّ الْفَصْلَ يَبِيحُ تَرْكَ التَّاءِ، أَوْ بِسَبَبِ كَوْنِ (الْمُؤْمِنَاتِ) صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا جَاءَكَ النِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ، فَالْفَاعِلُ فِي الْحَقِيقَةِ اسْمُ جَمْعٍ، وَاسْمُ الْجَمْعِ يَجُوزُ فِي فَعْلِهِ الْوَجْهَانِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَأَمَّا الْقِيَاسُ عَلَى جَمْعِ التَّكْسِيرِ وَاسْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجَمْعِ فَغَيْرُ مُسْلِمٍ، لِأَنَّ بَيْنَ الَّذِي وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ وَبَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَرْقًا، أَلَّا تَرَى أَنَّ جَمْعَ الْمُؤْنِثِ السَّالِمِ وَجَمْعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ قَدْ سَلِمَ فِيهِمَا لَفْظُ الْمَفْرَدِ، وَأَمَّا اسْمُ الْجَمْعِ فَلَا مَفْرَدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَأَمَّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ فَلَمْ يَسْلَمْ فِيهِ لَفْظُ مَفْرَدِهِ، وَسَلَامَةُ لَفْظِ الْمَفْرَدِ هِيَ الَّتِي أَوْجَبَتْ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ، فَلَمَّا اخْتَلَفَ الْأَمْرُ لَمْ يَجْزِ قِيَاسُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّ كُلَّ جَمْعٍ يَجُوزُ إِطْلَاقُ لَفْظِ «الْجَمْعِ» عَلَيْهِ كَمَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ لَفْظِ «الْجَمَاعَةِ» فَهَذَا إِنَّمَا سَاغَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ مُرْجِعُهُمَا إِلَى اللَّفْظِ، فَيَجِبُ أَنْ يَنْظَرَ فِيهِمَا إِلَى اللَّفْظِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ.

بَقِيَ أَنْ يَرَدَ عَلَى اسْتِدْلَالِهِمْ بِالْبَيْتِ الْمُسْتَشْهَدِ بِهِ هَهُنَا، وَالرَّدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ «بَنَاتٍ» - وَإِنْ كَانَ جَمْعُ مُؤْنِثٍ سَالِمًا - قَدْ أَشْبَهَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ فِي عَدَمِ سَلَامَةِ لَفْظِ مَفْرَدِهِ، فَلَمَّا أَشْبَهَ جَمْعُ التَّكْسِيرِ فِي هَذَا أَخْذَ حُكْمَهُ، كَمَا أَنَّ «بَنِي» لَمَّا لَمْ يَسْلَمْ فِيهِ لَفْظُ مَفْرَدِهِ، أَشْبَهَ جَمْعُ التَّكْسِيرِ، فَلَمَّا أَشْبَهَ جَمْعُ التَّكْسِيرِ فِي هَذَا أَخْذَ حُكْمَهُ؛ فَلِهَذَا سَاغَ دُخُولُ تَاءِ التَّأْنِيثِ فِي فَعْلِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾.

إحداهما: أن يُخشى اللبس، كـ «ضرب موسى عيسى»^(١) قاله أبو بكر والمتأخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك، وخالفهم ابن الحاج محتجاً بأن العرب تُجيز تصغير عُمَرَ وَعَمْرُو، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز: «ضرب أحدهما الآخر» وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وشرعاً على الأصح، وبأن الزجاج نقل أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو: «فما زالت تلك دعواهم»^(٢)، كون «تلك» اسمها، و «دعواهم» الخبر، والعكس^(٣).

(١) خشية اللبس لها صورتان: إحداهما أن يكون إعراب الفاعل والمفعول تقديرية كمثال المؤلف، والثانية أن يكونا مبنيين نحو «نصح هذا ذاك» ويزول اللبس مع ذلك في صور، الأولى أن يكون أحدهما مؤنثاً فإن لحقت تاء التأنيث الفعل علمت أن المؤنث هو الفاعل نحو «ضربت هذه هذا» والثانية أن يتبع أحدهما بنعت أو عطف أو تأكيد ظاهر الإعراب نحو «ضرب يحيى العاقل موسى» أو «ضرب يحيى نفسه موسى» فإن رفعت التابع علمت أن متبوعه هو الفاعل، والثالثة أن يتعين بالمعنى نحو «أكل الكمثرى موسى» وفي نحو «أرضعت سلمى موسى» دليان يميزان الفاعل من المفعول، فتفطن.

(٢) هو أبو بكر: محمد بن السري، المعروف بابن السراج، وهو من تلاميذ أبي العباس المبرد، وهو من شيوخ أبي القاسم الزجاجي وأبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي وعلي بن عيسى الرمانى، وتوفي ابن السراج في ذي الحجة من سنة ٣١٦ من الهجرة.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ١٥.

(٤) اعلم أن أهم ما في استدلال ابن الحاج على ما ادعاه دليان، أولهما أن الإجمال من مقاصد البلغاء، وثانيهما أن بعض النحاة أجاز في قوله تعالى: «فما زالت تلك دعواهم» كون تلك اسم زالت ودعواهم خبرها وأجاز العكس، وهذه الصورة في المبتدأ والخبر تشبه الصورة المتنازع عليها في الفاعل والمفعول، وهذا الاستدلال خال عن التحقيق، جار مع ظواهر لو وضعت في موضع البحث لم تثبت.

أما أنه جعل كون الإجمال من مقاصد البلغاء دليلاً، فإن هذا لا يفيد شيئاً، لأن الإجمال الذي هو من مقاصد البلغاء غير اللبس الذي لا يقره أحد منهم، وبيان ذلك أن الكلام المحتمل لمعنيين أو أكثر إما أن يسبق إلى الذهن أحد هذين المعنيين أو أحد المعاني المحتملة، وإما ألا يسبق أحدهما إلى الذهن، بل تكون المعاني كلها أمام =

الثانية: أن يُخَصَرَ المفعول بإنما، نحو: «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» وكذا الحصر بإلا عند الجزولي وجماعة وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل، كقوله:

٢١٦ - * وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحاً فَوَادُهُ *
=

الذهن سواء فيتوقف في الحكم بأن هذا المعنى أو ذاك هو مقصود المتكلم من كلامه، فإن تبادر أحد المعنيين وكان هو غير مراد المتكلم فهو الإلباس، وإن لم يتبادر أحد المعاني وكان جميعها سواء فهذا هو الإجمال، وهذا الذي معنا الآن من قبيل الإلباس، وليس من قبيل الإجمال، ألا ترى أنك لو قلت «ضرب موسى عيسى» لتبادر إلى ذهن سامعك أن موسى ضارب بسبب كون الأصل في الفاعل أن يجيء قبل المفعول، فلو كنت تريد أن موسى مضروب فقد أوقعت السامع في اللبس، بخلاف ما لو قلت «عمير» فإن السامع سيتدرد في أن هذا اللفظ تصغير عمر أو تصغير عمرو، وليس في اللفظ ما يدل على أحد الوجهين، فلا تحكم بأحدهما، بل تبقى متوقفاً إلى أن يبين لك المتكلم ما أراد.

وأما تشبيهه صورة الفعل والمفعول بصورة المبتدأ والخبر وقياسه الصورة الأولى على الصورة الثانية فمما لا يقضى العجب منه، لوجود الفرق البين بينهما، فإن المبتدأ عين الخبر في الماصدق، فلو حكمت بأن الثاني عين الأول يكون كما لو حكمت بأن الأول عين الثاني، والفاعل غير المفعول طبعاً فإذا جعلت أحدهما الآخر لم يصح الكلام.

٢١٦ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ *

وقد ذكر العيني وصاحب التصريح أن البيت لدعبل الخزاعي، وذكر العيني بعده بيتاً ثانياً، وهو قوله:

تَسْلَى بِأُخْرَى غَيْرَهَا فَإِذَا الَّتِي تَسْلَى بِهَا تُغْرِي بِلَيْلَى وَلَا تُسْلِي

ودعبل الخزاعي ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد النحو والتصريف، فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له في هذا الموضع من قبيل التمثيل، لا من قبيل الاستشهاد.

اللغة: «جماحاً» مصدر قولك: جمع الفرس يجمع - مثل فتح يفتح - إذا جرى جرياً عالياً، وقال ابن فارس: جمع الفرس جماحاً، إذا أعثر فارسه حتى يغلبه، وقال ابن=

وقوله:

* فَمَا زَادَ إِلَّا ضِغْفَ مَا بِي كَلَامُهَا *

- ٢١٧

فارس أيضاً: جمع أي أسرع إسراعاً لا يرده شيء، وكل شيء مضى لوجهه على شيء فقد جمع، والجموح من الرجال: الذي يركب هواه فلا يمكن رده، والمعنى ههنا على هذا «لم يسل» مضارع سلا بمعنى تعزى وصبر «تغري» تخرض وتحض.

الإعراب: «لما» ظرف بمعنى حين، مبني على السكون في محل نصب، وناصبه قوله: «تسلى» في البيت التالي له «أبي» فعل ماض «إلا» أداة استثناء ملغاة «جماحاً» مفعول به لأبي «فؤاده» فؤاد: فاعل أبي، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يسل» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «عن ليلي، بمال» كل منهما جار ومجرور متعلق بقوله: «يسل» وقوله: «ولا أهل» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، وهو مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «أبي إلا جماحاً فؤاده» حيث قدم المفعول المحصور بإلا - وهو قوله: «جماحاً» - على الفاعل الذي هو قوله: «فؤاده».

وقد استدل بهذا البيت ونحوه جمهور البصريين والفراء وابن الأنباري والكسائي فقالوا: يجوز أن يتقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل، لأن المفعول وإن تقدم في منزلة التأخير، وأكثر هؤلاء لا يجيز تقديم الفاعل المحصور بإلا، لانتفاء العلة التي أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصور بإلا.

وذهب بعض البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا مطلقاً، فاعلاً كان هذا المحصور أو مفعولاً، وهؤلاء قاسوا الحصر بإلا على الحصر بإنما.

والذين أجازوا تقديم المفعول المحصور بإلا فرقوا بين الحصر بإلا والحصر بإنما فقالوا: أنت لو قلت «إنما ضرب بكرأ خالد» لم يقدّم دليل على أن المحصور هو تالي إنما، ولكنك لو قلت «ما ضرب إلا بكرأ خالد» وقدمت إلا مع المفعول فقد وضح مقصودك، فلما كان اللبس في «إنما» موجوداً البتة. وكان اللبس مع إلا غير موجود حين تقدم إلا - قلنا بالجواز في هذا الموضع الذي لا لبس فيه.

- ٢١٧ - هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ *

ونسب كثير من العلماء البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح، ولم أعثر عليه في =

وقوله:

٢١٨ - * وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ *

ديوانه، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر «ليلي» فيه.

الإعراب: «تزودت» فعل وفاعل «من ليلي، بتكليم» متعلقان بتزود، وتكليم مضاف و«ساعة» مضاف إليه «فما» نافية «زاد» فعل ماض «إلا» أداة استثناء ملغاة «ضعف» مفعول به لزاد، وهو مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «بي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كلامها» كلام: فاعل زاد، وكلام مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها» حيث قدم المفعول به وهو «ضعف» على الفاعل، وهو «كلامها» مع كون المفعول منحصراً «بإلا» وهذا جائز عند الكسائي.

وأكثر البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في «زاد» ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة، وهو فاعله، وقوله: «كلامها» فاعل بفعل محذوف، والتقدير فما زاد (هو) إلا ضعف ما بي زاده كلامها، وهو تأويل متكلف مستبعد لا مقتضي له.

٢١٨ - هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطِيَّ إِلَّا وَشِيجُهُ *

وهذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني، يمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حارثة والحارث بن عوف بن أبي حارثة المريين.

اللغة: «الخطي» أراد به الرماح، نسبها إلى الخط، والخط: جزيرة بالبحرين ترفأ إليها سفن الرماح أي ترسو فيها «وشيجه» الوشيج: القنا الملتف في منبته، واحده وشيجة، وأصله من الوشوج - بضم الواو - وهو تداخل الشيء بعضه في بعض يريد لا تنبت القناة إلا القناة، وفي أمثال العرب: لا تنبت البقلة إلا الحقلة، والحقلة - بفتح الحاء وسكون القاف - الأرض الطيبة.

المعنى: يمدح هرماً والحارث بأنهما كريمان من قوم كرام، ولا يولد الكرام إلا في الموضع الكريم، وضرب نبتة الخطي وغراس النخل مثلاً.

الإعراب: «هل» حرف استفهام بمعنى النفي مبني على السكون لا محل له «ينبت» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة «الخطي» مفعول به لينبت «إلا» أداة حصر «وشيجه» وشيج: فاعل لينبت مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه =

وأما تَوْشُّطُ المفعولِ جوازاً فنحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ التَّنْذِرُ﴾^(١)، وقولك: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ» وقال: * كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ * ٢١٩ -

«وتغرس» الواو حرف عطف. تغرس: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضممة الظاهرة «إلا» أداة حصر «في منابتها» الجار والمجرور متعلق بتغرس، ومنابت مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «النخل» نائب فاعل لتغرس مرفوع بالضممة الظاهرة. الشاهد فيه: قوله: «تغرس إلا في منابتها النخل» حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله: «في منابتها» - على نائب الفاعل وهو قوله: «النخل» - مع أن الجار والمجرور محصور بإلا، ولما كان الجار والمجرور بمنزلة المفعول، وكان النائب عن الفاعل بمنزلة الفاعل - صح الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل، وقد استشهد بهذا البيت من ذكرنا في شرح الشاهد (٢١٦) على جواز ذلك التقديم.

(١) سورة القمر، الآية: ٤١.

٢١٩ - هذا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله: * جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا *.

وهذا البيت من كلام جرير بن عطية، من قصيدة يمدح فيها أمير المؤمنين الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز. اللُحْظَةُ: «أو كانت له قدراً» أو في هذا البيت عند الكوفيين بمعنى الواو، دالة على الجمع المطلق، وقال ابن هشام في مغني اللبيب «والذي رأيته في ديوان جرير إذ كانت» اهـ. والمراد أنها كانت مقدرة له في الأزل فلم يحصل له تعب ولا معاناة كما أن موسى عليه السلام قد حصلت له النبوة واللقى بتقدير العزيز العليم من غير مشقة ولا معاناة، وأخذ قوله: «كما أتى ربه موسى على قدر» من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جِئْتُ عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى﴾. الإعراب: «جاء» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «الخلافة» مفعول به «أو» حرف عطف «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التانيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخلافة «له» جار ومجرور متعلق بقدر، أو بمحذوف حال منه «قدراً» خبر كان «كما» الكاف حرف جر، ما: مصدرية «أتى» فعل ماض «ربه» رب: مفعول به تقدم على الفاعل، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفاعل المتأخر مضاف إليه «موسى» فاعل أتى، مرفوع بضممة =

وأما وجوبه ففي مسألتين:

إحدهما: أن يتصل بالفاعل ضميرُ المفعولِ نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾^(١) ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ﴾^(٢)، ولا يُجيزُ أكثرُ النحويين نحو: «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ» لا في نثر ولا في شعر، وأجازه فيهما الأخفش وابنُ جني والطَّوَالُ وابنُ مالك، احتجاجاً بنحو قوله:

٢٢٠ - * جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ *

= مقدرة على الألف «على قدر» جار ومجرور متعلق بأتى، وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً عاملاً جاء، وتقدير الكلام: جاء الخلافة إتياناً مثل إتيان موسى - النخ.

الشاهد فيه: قوله: «أتى ربه موسى» حيث قدم المفعول على الفاعل، وأعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم - وهو قوله: «ربه» - على الفاعل المتأخر الذي هو قوله موسى، وأصل الكلام: كما أتى موسى ربه، فقدم المفعول على الفاعل فصار كما في البيت. ومثل هذا مما شاع في لسان العرب ولم يستأثر به قوم دون قوم، ولهذا لم يختلف النحاة في جوازه، وهذا الضمير - وإن عاد على متأخر في اللفظ - عائد على متقدم في الرتبة؛ لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه، فافهم هذا والله ينفعك به.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٢) سورة غافر، الآية: ٥٢.

٢٢٠ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* جَزَاءُ الْكَلَابِ أَلْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلَ *

والبيت لأبي الأسود الدؤلي، يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقد نسبته ابن جني إلى النابغة الذبياني، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة هجاء على هذا الروي.

اللغة: «جزاء الكلاب العاويات» هذا مصدر تشبيهي، والمعنى جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات، ويروى «الكلاب العاديات» - بالبدال بدل الواو - وهو جمع عاد، والعادي: اسم فاعل من عدا يعدو، إذا ظلم وتجاوز قدره «وقد فعل» يريد أنه تعالى قد =

استجاب فيه دعاءه وحقق فيه رجاءه .

الإعراب: «جزى» فعل ماضٍ «ربه» فاعل، ومضاف إليه «عني» جار ومجرور متعلق بـ «جزى» مفعول به لـ «جزى» «ابن» صفة لـ «عدي»، وهو مضاف، و«حاتم» مضاف إليه «جزاء» مفعول مطلق مبين لنوع عامله الذي هو «جزى»، وهو مضاف، و«الكلاب» مضاف إليه «العاويات» صفة للكلاب «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق «فعل» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «جزى ربه... عدي» حيث آخر المفعول، وهو «عدي» وقدم الفاعل، وهو «ربه» مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

ونظير هذا البيت قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الذَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الذَّهْرَ مُطْعِمًا
الشاهد فيه قوله: «أبقى مجده مطعماً» حيث قدم الفاعل وهو قوله مجده على المفعول به وهو قوله مطعماً، مع أن الفاعل متصل بضمير يعود على المفعول، ونظيره قول الآخر:

وَمَا نَفَعَتْ أَغْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا عَلَيْهَا ثَوَابًا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

وقول سليط بن سعد:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنْمَارُ

وقول الآخر:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وقول الآخر:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ

وقول الآخر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

واعلم أولاً أن سر الاختلاف بين النحاة في جواز هذه المسألة - وهي تقديم الفاعل المتصل بضمير غيبة يعود إلى المفعول المتأخر في اللفظ - يرجع إلى اختلافهم في مرتبة المفعول، فأما جمهور النحاة فيقررون أن الأصل أن يقع الفعل أولاً، ثم يليه الفاعل؛ لأنه أحد جزأي الجملة، وما عداها فضلة، وإذا وجب تقديم الفعل فإنه =

يجب أن يقع الفاعل بعده، لئلا يفصل بين الجزأين اللذين يتم بهما الكلام، ولأن الفاعل محتاج إليه، وما عداه من متعلقات الفعل غير محتاج إليه، والمحتاج إليه أولى بالتقديم من غيره، فإن تقدم المفعول في اللفظ كان في النية مؤخرًا، ونازع في هذا الكلام الأخفش ومن رأى رأيه فقالوا: إن كان مرادكم من أن رتبة الفاعل التقدم ورتبة المفعول التأخر اقتضاء الفعل لكل منهما فإننا نسلم أن اقتضاء الفعل للفاعل سابق على اقتضائه للمفعول، لأن الفعل يقتضي الفاعل ضرورة، ثم قد يقتضي المفعول وقد لا يقتضيه، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول مترامية عن درجة اقتضائه للفاعل، ولكننا نمنع أن يكون هذا هو مراد العلماء عند قولهم: «إن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً ورتبة» بل إن مرادهم من الرتبة في هذه العبارة موقعه من الكلام، ونحن ندعي أن المفعول قد كثر في الكلام الفصيح مجيئه تالياً للفعل وبعقبه حتى إنه ليعتبر كأن موقعه في الكلام هو هذا الموقع وإن كان اقتضاء الفعل إياه متراخياً، فإذا تأخر في الكلام عن مجاورة الفعل فكأنه زحزح عن موضعه الذي أصبح بسبب كثرة تقدمه كأنه الموضع الطبيعي، فلو اتصل الفاعل حينئذ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظاً لم يكن الضمير عائداً على متأخر لفظاً ورتبة، بل هو راجع إلى متأخر لفظاً متقدماً رتبة، كما تقولون أنتم في عود الضمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر عنه.

قال أبو رجاء: ونحن نرى ما ذهب إليه الأخفش في هذه المسألة مذهباً مستقيماً حرياً بأن نأخذ به، لكثرة الشواهد التي رواها العلماء لهذه المسألة، وليس لهذه العلة التي ذكرناها عنه وإن كانت وجيهة.

ثم اعلم ثانياً أن الضمير الموضوع للغية يعود على متأخر لفظاً ورتبة - على تفسير الجمهور - في ستة مواضع غير الموضع الذي قدمنا بيانه، وهي:

الموضع الأول: الضمير المرفوع بنعم أو بش، المفسر بتمييز، نحو: «نعم رجلاً زيد، وبش رجلاً عمرو» إذا قدرت المخصوص مبتدأ خبره محذوف، أو قدرته خبر مبتدأ محذوف، أما إذا قدرته مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعله المستتر فيه وجوباً فإن مرجع الضمير المستتر في نعم يكون حينئذ متقدماً رتبة.

الموضع الثاني: أن يكون الضمير مرفوعاً بأول الفعلين المتنازعين، نحو قول الشاعر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

الموضع الثالث: أن يكون الضمير مبتدأ يفسره خبره نحو قوله تعالى: «إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا».

والصحيحُ جَوَازُهُ في الشعر فقط .

والثانية: أن يُخَصَّرَ الفاعلُ بإنما، نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(١) وكذا الحَصْرُ بِإِلَّا عند غير الكسائي، واحتج بقوله:
 ٢٢١ - مَا عَابَ إِلَّا لَثِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا

= الموضوع الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وقوله:
 ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ .

الموضع الخامس: أن يكون الضمير مجروراً برب، وهذا يوافق الضمير المرفوع بنعم في أمرين؛ أحدهما أنه يجب في كل منهما أن يكون مفرداً، وثانيهما أنه يجب أن يكون مفسره تمييزاً، ومن ذلك قول الشاعر:

رَبُّهُ فِتْنَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وفارق الضمير المجرور برب الضمير المرفوع بنعم أو بشئ بأن مجرور رب يجب أن يكون مذكراً ولو كان مفسره مؤنثاً، تقول: «ربه امرأة» ولا تقول: «ربها امرأة» أما الضمير المرفوع بنعم أو بشئ فيكون مؤنثاً إن كان مفسره مؤنثاً، نحو قولك: «نعمت امرأة زينب» و«بشئت امرأة هند» .

الموضع السادس: أن يكون الضمير مبدلاً منه اسم ظاهر مفسر له، نحو قولك: «ضربته زيداً» وقد اختلف النقل عن سيبويه في جواز هذا الموضع، فقال ابن عصفور: أجازته الأخفش، ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بالإجماع .

(١) سورة فاطر، الآية: ٢٨ .

٢٢١ - هذا بيت من البسيط، ولم أقف على نسبته إلى قائل معين، ولا عثرت له على سابق أو لاحق يتصل به .

اللغة: «عاب» بالعين المهملة - من العيب، وهو أن تذكر المتكلم فيه بالذم والثلث «لثيم» المراد به البخيل بدلالة مقابله بذى الكرم «جفا» من الجفاء، وهو فعل ما يسوء «جباً» بضم الجيم وفتح الموحدة مشددة، بزنة سكر - هو الجبان «بطلاً» البطل - بفتح الباء والطاء جميعاً - هو الشجاع .

الإعراب: «ما» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «عاب» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «إلا» أداة حصر «لثيم» فاعل عاب مرفوع بالضمة الظاهرة «فعل» مفعول به لعاب منصوب بالفتحة الظاهرة، وفعل مضاف و«ذي» =

وقوله:

* وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهَ بِالنَّارِ * ٢٢٢ -

= مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و«كرم» مضاف إليه «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «جفا» فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على الألف للتعذر «قط» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب بجفا «إلا» أداة حصر، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «جباً» فاعل جفا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «بطلاً» مفعول به لجفا، منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للمسألة التي ذكره المؤلف من أجلها: أحدهما في قوله: «ما عاب إلا لثيم فعل» وثانيهما في قوله: «ولا جفا إلا جباً بطلاً» حيث قدم في كل واحد من الموضعين الفاعل المحصور بإلا - وهو قوله: «لثيم» في العبارة الأولى، وقوله: «جباً» في العبارة الثانية - على المفعول به المحصور فيه - وهو قوله: «فعل ذي كرم» في العبارة الأولى، وقوله: «بطلاً» في العبارة الثانية - وهذا البيت من الأبيات التي استدل بها الكسائي على جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلاً.

وجمهور البصريين لا يرون جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلاً، ويجيزون تقديمه إذا كان مفعولاً، على ما عرفت في شرح الشاهد السابق (رقم ٢١٦)، وهم يردون استشهاد الكسائي بهذا البيت، ويقولون: إن قول الشاعر «فعل ذي كرم» ليس مفعولاً به لعاب المذكور في البيت، وقوله: «بطلاً» ليس مفعولاً به لجفا المذكور فيه، بل كل واحد منهما مفعول به لفعل محذوف يدل عليه المذكور، وتقدير الكلام: ما عاب إلا لثيم، عاب فعل ذي كرم، ولا جفا قط إلا جباً، جفا بطلاً، فالفاعل في كل من العبارتين من جملة غير الجملة التي منها المفعول المذكور، فاحفظ ذلك.

٢٢٢ - هذا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* نَبَتْهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ *

وقد نسب أبو الفرج (الأغاني ١١٨/٧ بولاق) هذا البيت إلى يزيد بن الطثرية، وروى قبله بيتاً آخر، وهو قوله:

يَا سَخْنَةَ الْعَيْنِ لِلْجَرْمِيِّ إِذْ جَمَعَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ نَوَارٍ وَخَشَةَ الدَّارِ

اللغة: «نبتهم» فعل ماض مبني للمجهول أصله نبأ - بتشديد الباء - بمعنى أعلم «جارتهم» ويروى في مكانه «جارهم» والجار: الذي داره لصيقة لدارك أو قريب منها، =

وقوله:

* فَلَمْ يَذْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا * ٢٢٣ -

أو هو المستجير بك، وإرادة الثاني هنا أولى «هل» بمعنى حرف النفي، وكأنه قد قال: ولا يعذب أحد أحداً بالنار غير الله تعالى.

المعنى: يهجو قوماً بأنه علم أنهم يعذبون بالنار من استجار بهم واستغاثهم، وأنهم جعلوا ذلك العذاب مكان إغائته وإبلاغه مأربه، وينكر عليهم ذلك.

الإعراب: «نبئتهم» نبيء: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل مبني على الضم في محل رفع، وهو المفعول الأول، وضمير الغائبين مفعول ثان «عذبوا» فعل ماض وفاعله «النار» جار ومجرور متعلق بعذبوا «جارتهم» جارة: مفعول به لعذبوا، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثالث لنبيء «وهل» الواو حرف عطف، أو للاستئناف، هل: حرف استفهام إنكاري بمعنى النفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يعذب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلا» أداة حصر حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «الله» فاعل يعذب مرفوع بالضمة الظاهرة «بالنار» جار ومجرور متعلق بيعذب.

الشاهد فيه: قوله: «هل يعذب إلا الله بالنار» حيث قدم الفاعل المحصور بإلا - وهو قوله «الله» - على ما هو بمنزلة المفعول به - وهو الجار والمجرور الذي هو قوله: «بالنار» - وقد طوى ذكر المفعول به، ولو أنه جاء به وجاء بالكلام على وجهه لقال: وهل يعذب أحداً بالنار إلا الله، وقد بينا في شرح الشاهد السابق أن هذا التقديم مما يجيزه الكسائي، وأن جمهرة البصريين لا يجيزونه، ولهم توجيه لموضع الاستدلال يردون به استدلال الكسائي بهذا البيت، وخلاصته أن قول الشاعر «بالنار» ليس متعلقاً بقوله: «يعذب» المذكور قبله، ولكنه متعلق بفعل محذوف مماثل له يدل المذكور عليه، وكأنه قال: لا يعذب إلا الله، يعذب بالنار، وهذا نظير ما ذكرناه في تخريج الشاهد السابق، وهو تكلف لا مقتضى له.

٢٢٣ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* عَشِيَّةَ أَنْاءِ الدِّيَارِ وَشَأْمُهَا *

وهذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو، وهو من شواهد سيبويه (١/٣٧٠)، وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة =

لذي الرمة غيلان بن عقبة، وأولها قوله :

مَرَزْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةَ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا، قَدْ كَادَ يَغْفُو مَقَامُهَا

وبعده بيت الشاهد، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيَّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبُهُ عِلَاقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٍ سَقَامُهَا
فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ، لَا الْمَاءَ مُبْرِدٌ صَدَاهَا، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامُهَا

اللغة: «آناء» من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام، ومنهم من يرويه بهمزة أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة على مثال أفقال وأعمال، وقد جعله العيني جمع نأي - بفتح النون - ومعناه البعد، وعندني أنه جمع نؤى - بزنة فقل أو صرد أو ذئب أو كلب - وهو: الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر، ويجوز أن تكون الهمزة أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون، فاجتمع في أول الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبها ألفاً من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآراء وآرام جمع بشر ورأي ورثم، ويجوز أن تكون الهمزة أوله غير ممدودة والمدة في الهمزة الثانية على الأصل، وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه، وهو بعيد فلا تلتفت إليه «وشامها» ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه، تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم، وليس ذلك بصواب أصلاً، وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له، والواو مفتوحة وهي واو العطف، والشام: جمع شامة وهي العلامة، وهو معطوف على عشية، هذا، ورواية البيت في الديوان هكذا:

فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

الإعراب: «فلم» الفاء حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يدر» فعل مضارع مجزوم بحذف الياء «إلا» أداة استثناء ملغاة «الله» فاعل «ما» اسم موصول مفعول به ليدر، وجملة «هيجت» مع فاعله الآتي لا محل لها صلة الموصول «لنا» جار ومجرور متعلق بهيجت «عشية» أعربه كثير على أنه فاعل لهيجت، وهو مضاف، و«آناء» مضاف إليه، و«آناء» مضاف، و«الديار» مضاف إليه «وشامها» الواو حرف عطف، شام: معطوف على عشية، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه، ويجوز عندني نصب «عشية» على الظرفية، ويكون «آناء» فاعلاً لهيجت، وقد وصل فيه همزة القطع وهي همزته الأولى، بل هذا الإعراب عندني هو الصواب، فإن الشعراء اعتادوا أن =

وأما تقدّم المفعول جوازاً فنحو: ﴿فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾^(١).

وأما وجوباً ففي مسألتين:

إحدهما: أن يكون مما له الصّدر، نحو: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾^(٢) ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا﴾^(٣).

الثانية: أن يقع عامله بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، نحو: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾^(٤)، ونحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٥) بخلاف: «أَمَّا الْيَوْمَ فَاضْرِبْ زَيْدًا»^(٦).

يتحدثوا عما تثيره في أنفسهم آثار ديار الأجرة ورسومها وما خلفوا فيها من علامات تدل عليهم.

الشاهد فيه: قوله: «فلم يدر إلا الله ما.. الخ» حيث قدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول، وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك، استشهاداً بمثل هذا البيت، والجمهور على أنه ممنوع، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: فلم يدر إلا الله، درى ما هيئت لنا.

(١) سورة البقرة، الآية: ٨٧.

(٢) سورة غافر، الآية: ٨١.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٤) سورة المدثر، الآية: ٣.

(٥) سورة الضحى، الآية: ٩.

(٦) فإن قلت: فإنكم تقررون في قواعدكم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، وجعلتم بمقتضى هذه القاعدة لهذه الفاء حكم التصدر في أول الكلام، فكيف جعلتم الاسم المنصوب الواقع بعد «أما» الملفوظ بها أو المقدرة منصوباً بالفعل الواقع بعد فاء الجزاء، بل زدت على ذلك فجعلتم تقدمه على العامل المقترن بالفاء واجباً؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إننا نلتزم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، لكن محل ذلك إذا كان ما بعد الفاء واقعاً في موقعه ومركزه الطبيعي، أما إذا لم يكن واقعاً في موقعه ومركزه الطبيعي - بل كان مؤخراً عن موقعه ومركزه الطبيعي - فإنه يجوز أن يعمل فيما قبله، ونحن نقرر هنا أن ما بعد الفاء الواقعة في جواب «أما» الملفوظ بها أو

تنبيه: إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصَرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ
الفاعل كضَرَبْتُهُ، وإذا كان المضمَر أحدهما: فإن كان مفعولاً وَجَبَ وَضْلُهُ وتأخير
الفاعل كضَرَبَنِي زَيْدٌ، وإن كان فاعلاً وَجَبَ وَضْلُهُ وتأخيرُ المفعولِ أو تقديمه على
الفعل كضَرَبْتُ زَيْدًا، وَزَيْدًا ضَرَبْتُ، وكلامُ الناظم يُوهِمُ امتناعَ التقديم، لأنه سَوَّى
بين هذه المسألة ومسألة «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» والصوابُ ما ذكرنا.

هذا باب النائب عن الفاعل

قد يُحذفُ الفاعلُ، للجهل به^(١) كـ «سُرِقَ المَتَاعُ» أو لغرضٍ لفظي كتصحيح
النَّظْم في قوله:

= المقدره ليس واقعاً في موقعه ومركزه الطبيعي، فلهذا جاز أن يعمل في المفعول
المتقدم عليه في اللفظ، ولهذا التأخر في هذا الموضع سر نحن نبينه لك حتى تكون
من الأمر على يقين.

أنت تعلم أن «أما» نائبة عن أداة الشرط وعن فعل الشرط جميعاً، ومن أجل ذلك
يفسرونها بمهما يكن من شيء، فمهما هي أداة الشرط، وقولهم «يكن من شيء» هو
فعل الشرط، وقد نابت «أما» منابهما جميعاً، وما يلي «أما» في اللفظ هو جواب
الشرط، والتزموا فيه الفاء ليدلوا من أول وهلة على أنه جواب، حتى لا يقع في وهم
واهم أنه الشرط لأن من المعلوم أن الشرط لا يقترن بالفاء، والتزموا أن يفصل بين «أما»
والفاء بفواصل، والتزموا أن يكون هذا الفاصل مفرداً لا جملة، أما التزامهم الفصل بين
«أما» والفاء فلكراميتهم أن يقع جواب الشرط متصلاً بأداة الشرط، وأما التزامهم أن
يكون هذا الفاصل مفرداً فلأنهم لو أجازوا وقوع الجملة فاصلاً لوقع في وهم من لا
يعرف حقيقة الأمر أن هذه الجملة هي جملة الشرط، وإذن فهذا الاسم المفرد الذي
التزموه بعد «أما» جزء من أجزاء جملة الجواب تقدم على موضعه ومركزه الطبيعي
لسبب صناعي، وهذه الفاء التي تليه مؤخرة عن موضعها ومركزها لسبب صناعي
أيضاً، ولو أن العامل المقترن بالفاء وقع في موضعه الطبيعي لكان متقدماً في اللفظ
على الاسم المنصوب، وهذا معنى قولنا في أول جواب هذا السؤال «إن ما بعد فاء
الجزء لا يعمل فيها قبلها إذا كانت الفاء واقعة في موقعها الطبيعي»، فتأمل هذا
الكلام، وسيأتي له مزيد بحث في فصل «أما».

(١) الأغراض التي تدعو المتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ويعرض عنه كثيرة جداً، =

٢٢٤ - عَلَّقْتُهَا عَرَضاً، وَعُلِّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

غير أنها على كثرتها وتعددتها لا تخلو من أن تكون راجعة إلى اللفظ أو تكون راجعة إلى المعنى :

فأما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب :

الأول : قصد المتكلم إلى الإيجاز في العبارة، ومن أروع أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾ .

الثاني : المحافظة على السجع في الكلام المنشور، نحو قولهم «من طابت سريرته، حمدت سيرته» إذ لو قيل : «حمد الناس سيرته» لاختلف إعراب الفاصلتين، وهم يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافي .

الثالث : المحافظة على وزن الشعر في الكلام المنظوم، نحو بيت الأعشى الذي أنشده المؤلف، فأنت تراه قد بنى «علق» في هذا البيت للمجهول ثلاث مرات، ولو أنه ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له الوزن .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة أيضاً، ولكن أهمها سبعة أسباب :

الأول : كون الفاعل معلوماً للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿خلق الإنسان من عجل﴾ وقول سبحانه : ﴿وخلق الإنسان ضعيفاً﴾ .

الثاني : كون الفاعل مجهولاً للمتكلم فهو لا يستطيع أن يبينه بياناً واضحاً يعينه، كقولك «سرق متاعي» فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق، ولو ذكرته بوصف عام يفهم من الفعل كأن تقول «سرق اللص متاعي» أو «سرق سارق متاعي» لم يكن في ذلك فائدة زائدة على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل .

الثالث : رغبة المتكلم في الإبهام على السامع، نحو قولك : «تصدق بألف دينار» .

الرابع : رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجري على لسان المتكلم، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، نحو أن تقول : «خلق الخنزير» .

الخامس : رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره .

السادس : خوف المتكلم على الفاعل إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكره .

السابع : خوف المتكلم من الفاعل إذا كان جباراً ينال الناس بأذاه .

٢٢٤ - هذا البيت من البسيط، وهو البيت الخامس عشر من لامية الأعشى ميمون بن قيس التي

أولها :

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ؟

وهي إحدى القصائد العشر التي شرحها الخطيب التبريزي، وتعد في المعلقات عند من يزيدها على السبع.

اللغة: «علقته عرضاً» يقال: عرض لفلان أمر، إذا أتاه على غير تعمد منه، قال في اللسان: «علق فلان فلانة - بالبناء للمجهول - وعلق بها، إذا أحبها وهو معلق القلب بها، قال الأعشى * علقته عرضاً... البيت *» وقال: «وقولهم علقها عرضاً إذا هوي امرأة، أي اعترضت فرآها بغتة من غير قصد لرؤيتها فعلقها من غير قصد. قال الأعشى * علقته عرضاً... البيت *» وقال ابن السكيت في قوله علقته عرضاً: أي كانت عرضاً من الأعراض اعترضني من غير أن أطلبه» اهـ. قال الخطيب التبريزي: «وعرضاً منصوب على البيان، كقولك: مات هزلاً، وقتلته عمداً» اهـ. ومراده أنه مفعول مطلق يبين نوع العامل.

الإعراب: «علقته» علق: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول، وضمير الغائبة العائد إلى هريرة المذكورة في مطلع القصيدة مفعول ثان «عرضاً» مفعول مطلق مبين للنوع، وأصله صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «وعلقت» الواو حرف عطف، علق: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى هريرة، وهو المفعول الأول «رجلاً» مفعول ثان لعلق «غيري» غير: صفة لرجلاً منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وعلق» الواو حرف عطف، علق: فعل ماض مبني للمجهول «أخرى» مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «ذلك» ذا: اسم إشارة نائب فاعل علق، وهو المفعول الأول، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «الرجل» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه.

الشاهد فيه: في هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول: أحدها في قوله «علقته» وثانيها في قوله: «وعلقت رجلاً» وثالثها في قوله: «وعلق أخرى» وقد بنى الشاعر هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للعلم به، وهو الله تعالى. وذلك لقصد تصحيح النظم، ألا ترى أنه لو قال علقني الله إياها وعلقها الله رجلاً غيري وعلق الله أخرى ذلك الرجل لما استقام له النظم.

أو معنويّ كأن لا يتعلق بذكره غرض، نحو: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ﴾^(١)، ﴿وَإِذَا حِيَّتُمْ﴾^(٢)، ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾^(٣).

فينوب عنه - في رفعه، وعُمديته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث الفعل لتأنيته - واحدٌ من أربعة^(٤):

الأول: المفعول به، نحو: ﴿وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾^(٥).

الثاني: المجرور، نحو: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾^(٦)، وقولك: «سِيرَ بَزِيدٍ».

وقال ابن دُرُسْتُوَيْهِ وَالشَّهَلِي وتلميذه الرُّنْدِي: النائب ضميرُ المصدر لا المجرور، لأنه لا يُتَّبَعُ على المحل بالرفع، ولأنه يُقَدَّمُ، نحو: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(٧)، ولأنه إذا تقدّم لم يكن مبتدأ، وكلُّ شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: «مُرَّ بهند».

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٦.

(٣) سورة المجادلة، الآية: ١١.

(٤) هذه العبارة تدل على أنه لا يجوز أن ينوب عن الفاعل اثنان أو أكثر، وذلك صحيح؛ لأنه كما لا يكون فاعل الفعل الواحد إلا واحداً لا يكون النائب عن الفاعل إلا واحداً. فإن قلت: فإسناد الفعل المبني للمفعول إلى نائب الفاعل حقيقة أو مجاز؟

قلت: أما إسناد الفعل المبني للمجهول إلى غير ما كان مفعولاً به من الظرف الزماني أو المكاني ومن الجار والمجرور والمصدر فمجاز، وذلك لأنهم يعرفون الحقيقة العقلية بأنها «إسناد الفعل أو ما هو بمعناه إلى ما بني له» ونحن نعلم أن الفعل المبني للمجهول إنما بني للمفعول كما أن الفعل المبني للمعلوم بني للفاعل، ولم يبن واحد منهما للزمان ولا للمكان ولا للمصدر، فكان إسناد المبني للمعلوم وإسناد المبني للمجهول إلى الزمان أو المكان أو المصدر مجازاً عقلياً، وإسناد المبني للمعلوم إلى الفاعل وإسناد المبني للمجهول إلى المفعول حقيقة عقلية، وهذا واضح إن شاء الله تعالى.

(٥) سورة هود، الآية: ٤٤.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٤٩.

(٧) سورة الإسراء، الآية: ٣٦.

ولنا قولهم: «سِيرَ بَزِيدٌ سَيْرًا» وأنه إنما يُرَاعَى محل يظهر في الفصيح، نحو: «لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا» بخلاف نحو: «مَرَزْتُ بَزِيدَ الْفَاضِلِ» بالنصب، أو: «مُرَّ بَزِيدُ الْفَاضِلِ» بالرفع، فلا يجوز أن، لأنه لا يجوز: «مَرَزْتُ زِيدًا» ولا: «مُرَّ زَيْدٌ» والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان، وهو الْمُكَلَّفُ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّد، وقد أجازوا النيابة في: «لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ» مع امتناع: «مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُضْرَبْ» وقالوا في: «وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا»^(١): إن المجرور فاعل مع امتناع: «كَفَتْ بِهِندٌ»^(٢).

(١) سورة النساء، الآية: ٧٩.

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع أن النحاة قد اختلفوا في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، فقال الجمهور: تجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، وقال جماعة من النحاة منهم ابن درستويه، والسهيلي، وأبو علي الرندي: لا ينوب الجار والمجرور عن الفاعل، وكل موضع زعمتم أن الجار والمجرور نائب عن الفاعل فيه، فإن النائب على الحقيقة هو ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر الفعل. واستدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بأربعة أدلة: الدليل الأول: أنه لو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لجاز أن يجيء التابع لهذا المجرور - نعتاً أو عطف بيان - مرفوعاً، كما أنه إذا جر الفاعل بإضافة المصدر مثلاً جاز في تابعه الرفع، كما في قول الشاعر:

﴿ طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ ﴾ *

فإنه يروى برفع المظلوم الذي هو نعت للمعقب المجرور بإضافة طلب إليه لكون المعقب فاعلاً للمصدر فهو مرفوع المحل وإن كان مجرور اللفظ، وأنت لو قلت «مر بزيد الظريف» لم يجز لك أن ترفع الظريف، ولو كان نائباً عن الفاعل لجاز. الدليل الثاني: أن الجار والمجرور يتقدم على العامل الذي يتطلب نائب فاعل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ ولو كان نائباً عن الفاعل لما جاز أن يتقدم على العامل فيه، كما أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل العامل فيه.

الدليل الثالث: أن الجار والمجرور لو تقدم لم يصح جعله مبتدأ، ونحن نعلم أن كل ما ينوب عن الفاعل لو تقدم على الفعل العامل فيه لكان مبتدأ، فلما لم يصح جعل الجار =

والمجرور مبتدأ إذا تقدم لم نجعله نائباً عن الفاعل .
 الدليل الرابع : أن الفعل لا يؤنث إذا كان المجرور مؤنثاً نحو «مر بهند» ولو كان الجار
 والمجرور ينوب عن الفعل لوجب تأنيث الفعل ، لأن النائب عن الفاعل يأخذ حكم
 الفاعل في تذكير الفعل وتأنيثه .

فأما الجمهور فقالوا : إنما ذهبنا إلى أن الجار والمجرور ينوب عن الفاعل لأننا رأينا
 العرب في كلامهم ينيبون الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود مصدر الفعل في
 العبارة نحو قولهم : «سير بزيد سيراً» فإنه يتعين في هذه العبارة أن يكون النائب عن
 الفاعل هو الجار والمجرور ، ولا يجوز أن يكون المصدر هو النائب عن الفاعل ؛ إذ لو
 ناب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع . والرواية إنما جاءت بنصبه ، وإذا كانوا لا ينيبون
 المصدر الظاهر فهم لا يقيمون ضميره من باب الأولى .

وأما ما استدللتم به على ما ذهبتم إليه ، أما الدليل الأول فإننا لا نقول إنه يجوز الإتيان
 على المحل دائماً ، بل جواز الإتيان على المحل مخصوص بما إذا كان هذا المحل يظهر
 في فصيح الكلام ، أما إذا كان لا يظهر إلا في كلام شاذ فإنه لا يتبع ، وما ذكرتم من
 المثال - وهو «مر بزيد» لا يظهر رفعه في غير شذوذ ، ألا ترى أنك لا تقول «مر بزيد»
 برفع زيد ، لأنك لا تقول «مررت زيداً» وإنما وقع مثل ذلك شذوذاً في قول الشاعر :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ

ولو كان المحل يظهر في الكلام من غير شذوذ لجاز في التابع مراعاته ، كما قالوا «ليس
 زيد بقائم ولا قاعداً» بنصب قاعد عطفاً على محل قائم المجرور بالباء الزائدة ، لأنك
 تقول في فصيح الكلام «ليس زيد قائماً» بل هذا هو الأصل .

وأما الدليل الثاني فإننا لا نسلم أنه يجوز أن يتقدم الجار والمجرور النائب عن الفاعل ،
 وأما الآية الكريمة التي زعمتم أن الجار والمجرور فيها قد تقدم ، وزعمتم أنا نقول إنه
 نائب عن الفاعل ، فإننا ننكر أن يكون ذلك كما زعمتم ، بل النائب عن الفاعل ضمير
 مستتر يعود إلى المكلف الذي يعود إليه الضمير المستتر في «كان» وتقدير الكلام : كل
 أولئك كان هو أي المكلف مسؤولاً هو أي المكلف عنه ، فعنه ليس نائباً عن الفاعل
 خلافاً للزمخشري ، ولا النائب عن الفاعل ضمير المصدر خلافاً لما تقولون ، فسقط
 استدلالكم بالآية الكريمة .

وأما الدليل الثالث فإننا نقول : إنما يكون النائب عن الفاعل مبتدأ إذا تقدم على الفعل =

الثالث مصدر مختص^(١)، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ

متى كان صالحاً للابتداء، وذلك بأن يكون اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية، فأما إذا لم يكن مجرداً عن العوامل اللفظية - ومنها حروف الجر الأصلية - فإنه لا يكون صالحاً لأن يعرب مبتدأ، فامتناع الابتداء هنا لسبب هو عدم التجرد عن العوامل اللفظية. وأما الدليل الرابع: وهو أن الفعل لا يؤنث له في نحو قولك مر بهند - فإن لعدم التأنيث في مثل ذلك سرّاً غفلم عنه، وهو أن النائب عن الفاعل في صورة الفضلة لأنه جار ومجرور، ونحن نعلم أن الفضلة المرتبطة بالفعل لا تستتبع تأنيث الفعل من أجلها، فأخذ ما جاء على صورة الفضلة حكم الفضلة نفسها، ويؤيد ذلك أن الفاعل نفسه لو جاء على صورة الفضلة لم يجب أن يؤنث له الفعل إذا كان مؤنثاً، ألا ترى أنهم قالوا: «كفى بزيد معيناً» ولم يقولوا: «كفت بهند».

وقد أطلت عليك في هذه المسألة بقصد كشف كلام المؤلف وإيضاحه، فإنه أجمل أدلة القوم والرد عليها إجمالاً قد يتعذر عليك إدراكه، فأحببت أن يتجلى الموضوع أمامك حتى تدرك مغزى ما أشار إليه، والله سبحانه المسؤول أن ينفعك به.

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان، أولهما أن يكون متصرفاً، والثاني أن يكون مختصاً، وأنه لا خلاف في اشتراط التصرف في المصدر الذي ينوب عن الفاعل، وأما اشتراط الاختصاص فخالف فيه جماعة من النحاة منهم الكسائي وهشام وثعلب، وجرى على مذهبهم أبو حيان في كتابه النكت الحسان، وسيأتي شرح مذهبهم في الكلام على الشاهد (رقم ٢٢٥).

ثم اعلم ثانياً أن المصدر المتصرف هو الذي يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثير بالعوامل المختلفة مثل ضرب وقتل، تقول: «ضربت محمداً ضرباً» فتنصب ضرباً على المصدرية، وتقول: «ضربك ضرب شديد» فترفع ضرباً الأول على أنه مبتدأ، وترفع الثاني على أنه خبر، أما المصدر الذي لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية نحو: «معاذ الله» فإنه مصدر غير متصرف، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل، وذلك ظاهر.

واعلم أيضاً أن المصدر إما أن يكون مختصاً وإما أن يكون مبهماً أي غير مختص، فأما المختص فنوعان، أولهما: ما كان دالاً على العدد كضربتين وضربات، وثانيهما: ما وصف نحو «ضرب شديد» أو أضيف نحو: «سكون المتدبرين» وغير هذه الأنواع مصدر مبهم، أي غير مختص، نحو ضرب وقتال، من غير وصف ولا إضافة، وهذا هو =

وَاحِدَةً^(١)، ويمتنع نحو: «سِيرَ سَيْرٌ» لعدم الفائدة، فامتناع سيرَ على إضمار السير أحقُّ، خلافاً لمن أجازته، وأما قوله:

٢٢٥ - * وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ *

= الذي جرى فيه الاختلاف الذي أشرنا إليه، وبعبارة أخرى: المصدر المبهم هو الذي تعرفه في باب المفعول المطلق بأنه المؤكد لعامله، والمختص هو المبين لنوع عامله أو لعدده.

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٣.

٢٢٥ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* يَسْؤُكَ، وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامُكَ تَذَرِبِ *

وهذا البيت من كلام امرئ القيس الشاعر الجاهلي المعروف، من قصيدته التي باري فيها علقمة الفحل وتحاكما فيها وفي أخرى من كلام علقمة إلى أم جندب، فحكمت لعلقمة عليه في قصة متعارفة مشهورة.

اللغة: «يبخل عليك» أراد بالبخل عليه أنهم لا ينيلونه مراده «يعتتل» يذكر من العلات للهجران وترك المواصله، ويروى * وقالت متى نبخل عليك ونعتلل * نسؤك... «غرامك» الغرام ههنا من قولهم: هو مغرم بالنساء، والمراد أنه معني بهن شديد المحبة لهن، ويكون الغرام بمعنى العذاب اللازم «تدرب» تعتاد، والدرية - بضم الدال المهملة وسكون الراء - العادة، وتقول: قد درب فلان في عمله - من باب فرح - إذا اعتاده، وتقول: دربت البازي على الصيد - بالتضعيف - إذا عودته.

المحنى: قالت لي هذه المحبوبة: نحن منك بين أمرين لا سبيل إلى واحد منهما، أولهما أن نهجرك ونعتذر لك عن عدم مواصلتك فيسوءك ذلك، وثانيهما أن نكافئ غرامك بالواصل فتعتاد ذلك ولا تصبر على تركه فيعظم الخطب.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين «يبخل» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون «عليك» جار ومجرور متعلق بيبخل، وهو نائب فاعله «ويعتتل» الواو حرف عطف، ويعتتل: فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على يبخل مجزوم وعلامة جزمه السكون ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، ويجوز أن يكون مرجعه مصدراً محلياً بآل العهدية، وكأنه قد قال: =

فالمعنى وَيُعْتَلَلُ الاعتلالُ المعهودُ، أو اعتلالٌ، ثم خَصَّصَهُ بِعَلَيْكَ أُخْرَى محذوفة للدليل، كما تحذف الصفاتُ الْمُخَصَّصَةُ، وبذلك يُوجَّه: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾^(١)، وقوله:

ويعتلل الاعتلال المعهود، كما يجوز أن يكون مرجعه مصدراً موصوفاً بجار ومجرور مدلول عليه بعليك السابق، وكأنه قال: ويعتلل اعتلال واقع عليك «يسؤك» يسؤ: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب «وإن» الواو حرف عطف، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين «يكشف» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «غرامك» غرام: نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة، وغرام مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «تدرب» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

الشاهد فيه: قوله: «ويعتلل» في رواية من رواه بياء الغيبة وبالبناء للمجهول فإن ابن درستويه وجماعة من النحاة قد زعموا أن نائب فاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وأنه عائد على مصدر هذا الفعل، وأن التقدير: ويعتلل هو: أي ويعتلل اعتلال، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر المبهم عن الفاعل؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير المصدر المبهم فإن نيابة المصدر المبهم نفسه تكون أولى وأحق بالجواز.

وجمهرة النحاة لا يجيزون نيابة المصدر المبهم، من قبل أن هذا المصدر المبهم لا يفيد شيئاً جديداً لم يفده الفعل، وهم لا ينكرون أن نائب الفاعل في البيت ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى مصدر هذا الفعل، ولكنهم ينكرون أن يكون المصدر الذي يعود إليه الضمير هو المصدر المبهم، بل مرجع الضمير مصدر مختص، واختصاصه إما بأن يكون مقترناً بالعهدية، وإما بأن يكون بالوصف المحذوف المدلول عليه بالجار والمجرور المذكور مع الفعل السابق، على نحو ما ذكرناه في إعراب البيت، وإذا كان المرجع مصدراً معيناً لم يدل البيت على صحة نيابة المصدر المبهم.

أما على رواية من روى «نبخل عليك ونعتلل» فلا شاهد في البيت على شيء من ذلك، لأن الفعل مبني للفاعل، وفاعل كل واحد من الفعلين ضمير متكلم مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وضمير المتكلم أعرف المعارف كما هو متعالم مشهور.

(١) سورة سبأ، الآية: ٥٤، والتوجيه الذي أشار المؤلف إليه في هذه الآية أن نائب فاعل =

٢٢٦ - * فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا *

«حِيل» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر، ويقدر هذا المصدر مقروناً بأل العهدية، أي الحول المعهود، أو يقدر مصدراً منكراً موصوفاً بالظرف وهو «بينهم» فيكون من باب حذف الموصوف وبقاء صفته، وعلى كلا التقديرين يكون المصدر مختصاً، فلا تصلح الآية مستمسكاً لمن يجيز نيابة المصدر المبهم.

٢٢٦ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُهُ هُوَ نَائِلُهُ *

وهذا البيت من قصيدة لطرفة بن العبد البكري.

اللغة: «يا لك» يا: هذه لمجرد التنبيه، أو هي للنداء والمنادى بها محذوف، وقد كثر في كلام العرب هذا الأسلوب، فمنه قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلُ شُدَّتْ يَبْذُلُ

ومنه قول امرئ القيس أيضاً:

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنْ أَبُوسَا

ومنه قول الراجز:

يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شِيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

وهذه العبارة يقصد بها التعجب من كثرة ما دخلت عليه اللام ومن أو نحوها «حاجة» أراد بها ما كان يطمع فيه من وصل أو نحوه «حِيلَ دُونَهَا» وقعت الحوائل فيما بينه وبينها «يهوى» يحب «نائله» مدرك إياه.

الإعراب: «يا» حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: أدعو لك، أو نحوه، ويجوز أن تكون يا حرف نداء والمنادى به محذوف، وكأنه قد قال: يا هذا، ولك: متعلق بمحذوف كما قلنا أو بنفس يا لما تدل عليه من معنى الفعل «من» حرف جر زائد «ذي» تمييز منصوب بالألف نيابة عن الفتحة منع من ظهورها الياء المأتي بها لأجل حرف الجر الزائد، وذي مضاف و«حاجة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «حِيلَ» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر محلى بأل العهدية، وكأنه قد قيل: حِيلَ الحول المعروف «دونها» دون: ظرف متعلق بحيل، أو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيل، ودون مضاف وضمير الغائبة العائد إلى حاجة مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف، ما: حرف نفي «كل» مبتدأ، وكل مضاف =

= و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «يهوى» فعل مضارع «امرؤ» فاعل يهوى مرفوع بالضممة الظاهرة، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب المحل بيهوى، والتقدير: وما كل الذي يهواه امرؤ «هو» ضمير منفصل مبتدأ «نائله» نائل: خبر المبتدأ، ونائل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كل المضاف إلى الاسم الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «حيل دونها» فإن جماعتين من النحاة قد خرجت كل واحدة منهما هذه العبارة تخريجاً لا ترتضيه الجمهرة.

أما الجماعة الأولى - ومنهم الأخفش - فقد ذهبت إلى أن «دونها» نائب فاعل لحيل، مع أن «دون» ظرف غير متصرف، نعني أنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل.

وأما الجماعة الأخرى - ومنهم ابن درستويه - فقد ذهبت إلى أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر مبهم هو مصدر هذا الفعل، وكأنه قد قيل: حيل حول، مع أن هذا المصدر غير مختص.

وكلا التخريجين غير مرضيَّ عند جمهور النحاة: أما التخريج الأول فعلة إنكاره أن الظرف غير متصرف لأنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل، وأما التخريج الثاني فعلة إنكاره أنه لا فائدة فيه؛ إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل - ولذلك يقع تأكيداً له، وأنت تعلم أن المؤكد والمؤكد بمعنى واحد - فيتحد معنى المسند والمسند إليه، ومن شرط صحة الكلام تغايرهما في المعنى، بخلاف ما إذا كان المصدر مختصاً، فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر حينئذ مقيد، فيتغايران فتحصل الفائدة.

ولما كان هذان التخريجان منكرين لما ذكرنا خرج الجمهور البيت على أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بآل العهدية، وكأنه قد قيل: حيل الحول المعهود، أو يعود إلى مصدر موصوف بدون، وكأنه قد قيل: حيل حول واقع دونها، وذلك كله نظير ما ذكرناه في تخريج الآية الكريمة وفي تخريج الشاهد السابق قبل هذا، فتدبر والله يرشدك.

وقوله:

* يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ * ٢٢٧ -

٢٢٧ - هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ *

وينسب هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب، من كلمة يقولها في زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن آبائه الأكرمين، وأول هذه القصيدة قوله:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَاتَهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ
هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا النَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ

واللغة: «البطحاء» أراد بطحاء مكة، والبطحاء في الأصل: مسيل واسع فيه دقاق الحصى، ويقال: «الأبطح» أيضاً، ويجمع على أباطح وبطاح «وطاته» أراد موضع قدمه «يغضي» فعل مضارع من الإغضاء، والإغضاء في الأصل: أن تقارب بين جفني عينيك حتى لتكاد تطبقهما «مهابته» المهابة: الهيبة، والمهابة: التعظيم والإجلال «ينتسم» الابتسام: أوائل الضحك.

الإعراب: «يغضي» فعل مضارع مبني للمعلوم مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «ويغضي» الواو حرف عطف، يغضي: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية، والفعل دال على جنس هذا المصدر، أو الضمير عائد إلى مصدر موصوف بوصف محذوف «من» حرف جر «مهابته» مهابة: مجرور بمن، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بيغضي، أو بالوصف المحذوف «فما» الفاء حرف دال على التفریع، ما: حرف نفي «يكلم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «إلا» حرف استثناء لا عمل له «حين» ظرف زمان متعلق بيكلم «ينتسم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها، وكأنه قد قال: فما يكلم في وقت من الأوقات إلا في حين ابتسامه.

الشاهد فيه: قوله: «يغضي من مهابته» فإن الأخفش قد ذهب إلى أن قوله: «من مهابته» نائب فاعل يغضي المبني للمجهول، مع اعترافه بأن من في هذه العبارة حرف =

ولا يقال النَّائِبُ المَجْرُورُ، لكونه مفعولاً له.

الرابع: ظرف مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصٌّ^(١)، نحو: «صِيَمَ رَمَضَانُ» و «جُلِسَ أَمَامَ

= جر دال على التعليل، وعنده أنه لا يمتنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل. والجمهور يشترطون في صحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ألا يكون الجار دالاً على التعليل، وذلك لأن الحرف إذا كان دالاً على التعليل كان كأنه واقع في جواب سائل سأل فقال: لم كان ذلك؟ وإذا كان ذلك كذلك كان الجار الدال على التعليل كأنه من جملة أخرى غير الجملة التي منها الفعل، والمعروف أن الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل، فيرتب على إجازة نيابة الجار الدال على التعليل نقيض ما يلزم في الفعل وفاعله، فلهذا لم يجوزوا نيابته، ولم يجوزوا نيابة المفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز؛ لأن كل واحد من هؤلاء كالواقع في جواب سؤال سائل.

وعندهم أن نائب فاعل يغضى في البيت ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق الجار والمجرور به، وكأنه قد قال: ويغضى إغضاء حادث من مهابته، على نحو ما ذكرناه في شرح الشاهدين السابقين، فافهم ذلك وتعليله ولا تغفل عنه.

(١) اعلم أولاً أن الظرف على نوعين: الأول الظرف المتصرف، والثاني الظرف غير المتصرف، فأما الظرف المتصرف فهو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجبر بمن إلى التأثير بالعوامل المختلفة، نحو وقت، وساعة، ويوم، ودهر، تقول: «صمت يوماً، وانتظرتك ساعة» فتنصبهما على الظرفية، وتقول: «أقمت في انتظارك من وقت الظهر» فتجره بمن، وتقول: «هذا يوم مبارك» فتخرجه عن النصب على الظرفية وعن الجبر بمن إلى التأثير بالعوامل، ويقابل هذا النوع الظرف غير المتصرف، وهو نوعان: أولهما ما يلزم النصب على الظرفية لا يفارقها أصلاً، ومنه قط، وعوض، وإذا، وسحر، وثانيهما: ما يلزم أحد شيئين النصب على الظرفية والجبر بمن، ومنه عند وثم بفتح الثاء.

ثم اعلم أن الظرف - من ناحية أخرى - ينقسم إلى قسمين، الأول المختص، والثاني المبهم، وهو غير المختص، فأما المختص من الظروف فهو ما كان مضافاً نحو «يوم الخميس» أو موصوفاً نحو «يوم شديد الحر» أو مقروناً بأل العهدية نحو «اليوم» أي =

الأمير» ويمتنع نيابة نحو عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَثَمَّ، لامتناع رفعهن، ونحو مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدَا.

ولا يُتَوَبُّ غيرُ المفعول به مع وجوده، وأجازه الكوفيون مطلقاً، لقراءة أبي جعفر ﴿يُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(١)، والأخفش بشرط تقدّم النائب، كقوله: * مَا دَامَ مَعْنِيَا بِذِكْرِ قَلْبِهِ *

المعهود بيننا، أو العلم على زمن معين كرمضان، وأما المبهم فهو ما لم يكن على إحدى هذه الصور أو ما يشبهها نحو يوم وحين وزمان من غير تقييد بوصف ولا إضافة ولا اقتران بآل.

(١) سورة الجاثية، الآية: ١٤.

٢٨٨ - هذا بيت من الرجز المشطور، وقبله قوله:

لَيْسَ مُنِيْباً أَمْرُؤُ مُنْبَهُ لِلصَّالِحَاتِ، مُتَنَاسٍ ذَنْبُهُ
* وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ *

ولم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «منيباً» المنيب: اسم فاعل فعله أناب، وتقول: أناب الرجل، إذا تاب من ذنبه ورجع عما كان يقارفه «منبه» اسم مفعول فعله نبه - بتضعيف الباء - وتقول: نبهت فلاناً إلى الرشاد، إذا ذكرته به وأعدت على ذهنه ما كان قد غاب عنه من أموره، يريد أن الإنسان الذي ينبه غيره إلى الصالحات ويذكره بها فيتوب عن المعاصي بسبب ذلك لا تكون توبته حقيقة بالدوام، وإنما تصلح التوبة ويدوم أمرها إذا خطرت للإنسان بتذكره من عند نفسه وندمه على ما يرتكب وعزيمته عزيمة صادقة على الإقلاع «معنياً» اسم مفعول فعله عني - بالبناء للمجهول لزوماً - وتقول: عني فلان بأمر كذا، إذا أولع به واهتم له وشغل خاطره به.

الإعراب: «إنما» أداة حصر لا محل لها من الإعراب «يرضي» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «المنيب» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «ربه» رب: منصوب على التعظيم، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «دام» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب «معنياً» خبر دام منصوب بالفتحة الظاهرة «بذكر» جار ومجرور يقع نائب فاعل لمعني =

وقوله:

* لَمْ يُعْنَ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا *

- ٢٢٩ -

لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول «قلبه» قلب: مفعول به لمعني، منصوب بالفتحة الظاهرة، وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان يتعلق بـ «يرضي»، وتقدير الكلام: يرضي المنيب ربه مدة دوامه معنياً - الخ.

الشاهد فيه: قوله: «معنياً بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله: «بذكر» - عن الفاعل، مع وجود المفعول به - وهو «قلبه» - والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به: إتيانه بالمفعول به منصوباً، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه، وآية أنه منصوب مجيئه حرف روي في أبيات منصوبة الروي.

- ٢٢٩ - هذا بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* وَلَا شَفَى ذَا الْغِيِّ إِلَّا ذُو هُدَى *

ونسبوا هذا البيت لرؤية بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان، لا في أصله، وقبله قوله:

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَذْئِهِ مَا قَدْ بَدَا وَإِنْ ثَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدًا

اللغة: «بدئه» مبدأ أمره وأول شأنه «بدا» ظهر «ثنى» عاد، تقول: ثنى يثنى - بوزان رمى يرمي - وأصل معناه جمع طرفي الحبل فصير ما كان واحداً اثنين «كان أحمداً» مأخوذ من قولهم: عود أحمد، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عني، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، ومعناه على هذا أولع، تقول: عني فلان بحاجتي، وهو معني بها، إذا كان قد أولع بقضائها «العلياء» هي خصال المجد التي تورث صاحبها سموً ورفعة قدر «شفى» أبرأ، والمراد به هنا هدى، مجازاً «الغي» الجري مع هوى النفس، والتمادي في الأخذ بما يوبقها «هدى» بضم الهاء - هو الرشاد وإصابة الجادة.

المعنى: لم يشتغل بمعالي الأمور ولم يولع بخصال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح، ولم يشف ذوي النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذي أصيب به نفوسهم، إلا ذوو الهداية والرشد.

الإعراب: «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يعن» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ «لم»، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «بالعلياء» جار ومجرور نائب عن =

مسألة: وَغَيْرُ النَّائِبِ مِمَّا مَعْنَاهُ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّافِعِ وَاجِبٌ نَصْبُهُ لَفْظاً إِنْ كَانَ غَيْرَ جَارٍ وَمَجْرُورٍ، كـ «ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَمَامَكَ ضَرْباً شَدِيداً» وَمِنْ ثَمَّ نُصِبَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُنَبِّ فِي نَحْوِ: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً»، وَ «أُعْطِيَ دِينَارٌ زَيْدًا»، أَوْ مُحَلًّا إِنْ كَانَ جَاراً وَمَجْرُوراً، نَحْوِ: «فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ»^(١)، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِداً، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ.

فصل: وَإِذَا تَعَدَّى الْفِعْلُ لَأَكْثَرَ مِنْ مَفْعُولٍ فَنِيَابَةُ الْأَوَّلِ جَائِزَةٌ اتِّفَاقاً، وَنِيَابَةُ الثَّالِثِ مَمْتَنَعَةٌ اتِّفَاقاً؛ نَقْلُهُ الْخَضْرَاوِيُّ وَابْنُ النَّازِمِ، وَالصَّوَابُ أَنْ بَعْضُهُمْ أَجَازَهُ إِنْ

الفاعل «إلا» أداة استثناء ملغاة «سيداً» مفعول به «ولا» الواو عاطفة، ولا نافية «شفي» فعل ماضٍ «ذا» مفعول به مقدم، وهو مضاف، و«الغي» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «ذو» فاعل شفي، وهو مضاف، و«هدى» مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله: «لم يعن بالعلياء إلا سيداً» حيث ناب الجار والمجرور - وهو قوله: «بالعلياء» - عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام - وهو قوله: «سيداً» -.

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به: أنه جاء بالمفعول به منصوباً، ولو أنه أنابه لرفعه، فكان يقول: لم يعن بالعلياء إلا سيد، والقوافي كلها منصوبة، فاضطراره هو الذي دعاه إلى ذلك.

والبيتان والقراءة في الآية الكريمة حجة للكوفيين والأخفش جميعاً، لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية.

وقد اختار السيوطي في الهمع أنه إن كان الأهم عند المتكلم هو الظرف أو الجار والمجرور أنيبا عن الفاعل وجد المفعول أو لم يوجد، فإن كان الغرض الذي تسوق الكلام له إفادة وقوع الضرب على محمد أمام الأمير قلت: ضرب أمام الأمير محمداً، وإن كان الغرض إفادة أن القتل وقع على خالد في المسجد قلت: قتل في المسجد، خالداً، وهلم جراً.

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٣.

لم يُلبس، نحو: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا كَبَشَكَ سَمِينًا»، وأما الثاني ففي باب «كَسَا»^(١) إن أَلْبَسَ، نحو: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» امتنع اتفاقاً، وإن لم يُلبس نحو: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» جاز مطلقاً وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: إن لم يُعْتَقَدْ القلبُ، وقيل: إن كان نكرة والأول معرفة، وحيث قيل بالجواز، فقال البصريون: إقامة الأول أولى، وقيل: إن كان نكرة فإقامته قبيحة، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن، وفي باب: «ظَنَ»^(٢)، قال قوم: يمتنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين، ولَعَوْدِ الضمير على المؤخر إن كان الثاني نكرة لأن الغالب كونه مشتقاً، وهو حينئذ شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم، واختاره الجزولي والخضراوي، وقيل: يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة، واختاره ابن طَلْحَةَ وابن عُصْفُور وابن مالك، وقيل: يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع: «ظَنَّ قَائِمٌ زَيْدًا»، وفي باب «أَعْلَمَ»^(٣) أجازه قوم إذا لم يُلبس، وَمَنَعَهُ قوم منهم الخضراوي والأبدي وابن عُصْفُور، لأن الأول مفعول صحيح، والأخيران مبتدأ وخبر شُبَّها بمفعول: «أُعْطِيَ»، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول، قال:

٢٣٠ - * وَنَبَّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ *

(١) باب «كَسَا» هو: كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو سأل ومنع ومنح وكسا وألبس وأعطى، من نحو قولك: سألت الله المغفرة، ومنعت محمداً ارتكاب الخطأ، ومنحت إبراهيم قرشاً، وكسوت الفقير ثوباً، وألبست ابني جبة، وأعطيت السائل درهماً.

(٢) باب «ظَنَ» هو: كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصل أولهما المبتدأ وأصل ثانيهما الخبر، وقد عرفت هذه الأفعال، ومعانيها، ومثلها، في باب «ظَنَ وَأَخَوَاتُهَا» وهن نواسخ الابتداء.

(٣) باب «أَعْلَمَ» هو: كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر. ٢٣٠ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* كِرَاماً مَوَالِيَهَا، لَيْمًا صَمِيمُهَا *

وهذا البيت ينسب إلى الفرزدق همام بن غالب، ولم أعثر عليه في نسخ ديوانه. اللُحْخَةُ: «نبئت بالبناء للمفعول - معناه أخبرت، وهو من الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل «عبد الله» لم يرد به شخصاً معيناً، ولكنه أراد القبيلة، وهم بنو عبد الله بن دارم =

وقد تَبَيَّنَ أن في النظم أموراً، وهي:

أخي مجاشع بن دارم، ومجاشع بن دارم هم رهط الفرزدق «بالجو» أصل الجو في العربية ما اتسع من الأودية، ثم خص بمكان معين، وقد سموا به عدة أمكنة: فسموا ناحية من اليمن الجو، وسموا مكاناً في بلاد عبس الجو، وسموا قرية لبني ثعلبة بن درماء الجو، وفي معجم ياقوت ذكر لكثير من الأمكنة سميت بهذا الاسم فارجع إليه إن طلبت المزيد «كراماً» الكرام: جمع كريم، والمراد به كرم النسب «مواليها» الموالي: جمع مولى، والمراد به هنا من ليس من القبيلة صليبة، بل هو لصيق بهم إما بحلف أو عتاقة، والعرب تتهم الموالي بكل نقيصة، وفي ذلك يقول قائلهم:

أَلَا مَنْ أَرَادَ الزُّورَ وَالْفُحْشَ وَالْخَنَى فَعِنْدَ الْمَوَالِي الْجِدُّ وَالْكَتِفَانِ

فإذا عد موالي هذه القبيلة كراماً - مع ما في الموالي من الخسة والنقيصة - فما أشد خسة أبنائها وما أشنع نقائصهم «لثيماً» يروى في مكانه «لثاماً» وهو أتم مقابلة لقوله: «كراماً مواليها» والصميم في الأصل: الخالص من كل شيء ولبابه، وأراد هنا الذين هم من هذه القبيلة صليبة، ويجوز أن يكون قد أراد بالموالي ضعاف القوم وعجزتهم ومن لا يقوم بشأن نفسه منهم، ويكون قد أراد بالصميم رؤساء العشائر وساداتها.

المحني: يهجو بني عبد الله بن دارم بأنهم قد صارت أمورهم إلى انعكاس، فصار الأتباع سادة قادة رؤساء والمتبوعون رعاة أذناً تبعاً مسودين.

الإعراب: «نبئت» نبيء: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «عبد» مفعول ثان، وعبد مضاف و«الله» مضاف إليه «بالجو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من عبد الله، أو متعلق بأصبحت «أصبحت» أصبح: فعل ماض ناقص، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه «كراماً» خبر أصبح تقدم على اسمه «مواليها» موالى: اسم أصبح تأخر عن خبره، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، ويجوز أن يكون اسم أصبح ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عبد الله، وأنث باعتبار القبيلة، ويكون «كراماً» خبر أصبح و«مواليها» على هذا فاعل بكرام «لثاماً» معطوف على قوله: «كراماً» بعاطف مقدر «صميمها» فاعل بلثام ومضاف إليه، أو معطوف بذلك المقدر على قوله: «مواليها» والعطف على معمولي عامل واحد جائز اتفاقاً.

الشاهد فيه: قوله: «نبئت» حيث أناب المفعول الأول الذي هو تاء المتكلم عن الفاعل، ولم ينب الثاني أو الثالث، وذلك هو الوارد بكثرة في الاستعمال العربي.

(١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب: «كَسَا» حيث لا لَبَسَ.

(٢) وعدم اشتراط كون الثاني من باب «ظَن» ليس جملة.

(٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع.

فصل: يُضم أول فعل المفعول مطلقاً، وَيَشْرُكُهُ ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة كَتَضَارَبَ وَتَعَلَّمَ، وثالث المبدوء بهمز الوصل كأنْطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ وَأَسْتَحْلَى، وَيُكْسَرُ ما قبل الآخر من الماضي، وَيُفْتَحُ من المضارع.

وإذا اعتلَّت عينُ الماضي وهو ثلاثي كَقَالَ وَبَاعَ، أو عين افتعل أو انفعَل كاخْتَارَ وانْقَادَ، فلك كَسْرُ ما قبلها بإخلاص، أو إشمَامُ الضمِّ، فَتُقْلَبُ ياءُ فيهما، ولك إخلاصُ الضمِّ، فَتُقْلَبُ واوًا، قال:

٢٣١ - لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

٢٣١ - هذا بيت من الرجز، وينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه

فوجدت في زياداته أبياتاً منها هذا البيت، وهي قوله:

يَا قَوْمَ قَدْ حَوَّلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَيَغْضُ حَيْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْذِبُهَا صَائِتُ أَكْبَرُ قَدْ عَالِي أُمِّ بَيْتُ
لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَاباً

وقد روى أبو علي القالي في أماليه (٢٠/١) طبع الدار) البيتين السابقين على بيت الشاهد ولم ينسبهما، وقال أبو عبيد البكري في التنبيه (٦٧): «وهذا الراجز يصف جذبه للدلو» اهـ. ولم يعينه أيضاً.

اللغة: «حوقلت» ضعفت وأصابني الكبر «دنوت» قربت «حيقال» هو مصدر حوقل «أجذبها» أراد أنزع الدلو من البئر «صأيت» صحت، مأخوذ من قولهم: صأى الفرخ، إذا صاح صياحاً ضعيفاً، وأراد بذلك أنه من ثقل الدلو عليه «قد عالي» غلبنى وقهرني وأعجزني، وفي رواية أبي علي القالي * أكبر غيرني * «أم بيت» يريد أم زوجة، وذلك لأن العزب عندهم أقوى على احتمال المصاعب وأشد «ينفع شيئاً ليت» قد قصد لفظ هذه الأداة فصيرها اسماً وأعربها وجعلها فاعلاً، ومثل ذلك قول الشاعر، وهو أبو=

وقال:

* حُوكَت عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ *

زبيد - حرمة بن المنذر - الطائي:

لَيْتَ شِعْرِي، وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ؟ إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوْاً عَنَاءُ

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لَيْتَ شِعْرِي، وَهَلْ يَرُدُّنَّ لَيْتُ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبَابِ جَزَاءُ؟

ومن هذا الوادي قول الآخر:

أَلَا أُمُّ عَلَى لَوْ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفْتِنِي أَوَائِلُهُ

الإحزاب: «ليت» حرف تمن ونصب «وهل» حرف استفهام معناه النفي «ينفع» فعل مضارع «شيئاً» مفعول به لينفع «ليت» قصد لفظه: فاعل ينفع، والجملة لا محل لها معترضة «ليت» حرف تمن مؤكد للأول «شباباً» اسمه «بوع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على شباب، والجملة في محل رفع خبر ليت «فاشتريت» فعل وفاعل.

الشاعر فيه: قوله: «بوع» فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى المؤلف، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكى عن هذيل.

٢٣٢ - هذا بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* تَخْتَبِطُ الشُّوْكَ وَلَا تُشَاكُ *

وهو لراجز لم يعينوه.

اللغة: «حوكت» نسجت، ونقول: حاك الثوب يحوكة حوكاً وحيافة «نيرين» تشية نير - بكسر النون بعدها ياء مثناة - وهو علم الثوب أو لحمته، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوباً بالمتانة والإحكام قالوا: هذا ثوب ذو نيرين، وقد قالوا من ذلك أيضاً: هذا رجل ذو نيرين، وهذا رأي ذو نيرين، وهذه حرب ذات نيرين، يريدون أنها شديدة، وقالوا: هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجاً على نيرين. وقد روي في موضع هذه العبارة «حوكت على نولين» والنولين: مثني نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها «تختبط الشوك» تضربه بعنف «ولا تشاك» لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها.

وهي قليلة، وتُعزى لفَقْعَسٍ ودَبِيرٍ، وأدعى ابن عذرة امتناعها في افتعل وانفعل، والأول قول ابن عُصْفُورٍ والأَبْدِيّ وابن مالك، وأدعى ابن مالك امتناع ما أَلَسَ من كسرٍ كَخِفْتُ وِبِعْتُ، أو ضم كَعُفْتُ، وأصل المسألة «خَافَنِي زَيْدٌ» و«بَاعَنِي لِعَمْرٍو» و«عَاقَنِي عَنْ كَذَا» ثم بَنَيْتُهُنَّ للمفعول، فلو قلت: خِفْتُ وِبِعْتُ بالكسر - وَعُفْتُ - بالضم - لَتَوَّهُمَ أَنَّهُنَّ فعل وفاعل، وانعكس المعنى، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام، أو الضم في الأوَّلَيْنِ والكسْرُ في الثالث، وأن يمتنع الوجه المُلْسِ، وجَعَلَتْهُ المغاربة مرجوحاً، لا ممنوعاً ولم يلتفت سبويه للإلباس، لحصوله في نحو مُخْتَارٍ وَتَضَارَ.

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضعف نحو شُدَّ ومُدَّ، والحق قول بعض الكوفيين: إن الكسر جائز، وهي لغة بني ضَبَّةَ وبعض تميم، وقرأ علقمة: ﴿رَدَّتْ إِلَيْهِ﴾^(١)، ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ﴾^(٢) بالكسر، وجَوَّزَ ابنُ مالكٍ الإشمام أيضاً، وقال المهابازي: مَنْ أَشَمَّ فِي: «قِيلَ» و«بِيعَ» أَشَمَّ هُنَا.

المعنى: وصف ملحفة، أو حلة، بأنها محكمة النسيج تامة الصفاقة، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها.

الإحاراب: «حوكت» حوك: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «على نيرين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حوكت «إذ» ظرف للزمان الماضي، مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحوك، وجملة «تحاك» مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة «إذ» إليها «تختبط» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «الشوك» مفعول به «ولا» نافية «تشاك» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله: «حوكت» وهذه اللفظة تروى بوجهين: أولهما «حيكت» حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه، فيكون شاهداً على إخلاص كسر الفاء في مثل هذا الفعل، وثانيهما «حوكت» بالواو ساكنة، وعلى هذا يكون شاهداً على إخلاص ضم الفاء كالبيت السابق.

(١) سورة يوسف، الآية: ٦٥.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٢٨.

هذا باب الاشتغال^(١)

إذا اشتغل فعلٌ متأخراً بنصبه لسحلٍ ضميرٍ اسمٍ متقدّمٍ عن نصبه للفظ ذلك

(١) أركان الاشتغال ثلاثة: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدم، ومشغول، وهو الفعل المتأخر، ومشغول به، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة، ولكل واحد من هذه الثلاثة شروط لا بد من بيانها:

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم كما قلنا - فخمسة:

الأول: أن يكون غير متعدد لفظاً ومعنى، بأن يكون واحداً نحو زيداً ضربته، أو متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو زيداً وعمراً ضربتهما؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد، فإن تعدد في اللفظ والمعنى - نحو زيداً درهماً أعطيته - لم يصح.

الثاني: أن يكون متقدماً، فإن تأخر - نحو ضربته زيداً - لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله، وكأنك قلت: زيد ضربته.

والثالث: قبوله الإضمار؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى.

والرابع: كونه مفتقراً لما بعده؛ فنحو «جاء زيد فأكرمه» ليس من باب الاشتغال؛ لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه.

والخامس: كونه صالحاً للابتداء به، ألا يكون نكرة محضة؛ فنحو قوله تعالى: ﴿ورهبانية ابتدعوها﴾ ليس من باب الاشتغال، بل ﴿رهبانية﴾ معطوف على ما قبله بالواو، وجملة ﴿ابتدعوها﴾ صفة.

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول - وهو الفعل المتأخر كما قلنا - فاثنتان:

الأول: أن يكون متصلاً بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفواصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الأصل.

والثاني: كونه صالحاً للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل مستكمل لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله، فإن كان حرفاً أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلاً جامداً كفعل التعجب لم يصح.

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به فشرط واحد، وهو ألا يكون أجنياً من المشغول عنه؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربته أو مررت به، =

الاسم كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» أو لمحله كـ «هَذَا ضَرَبْتُهُ» فالأصل أن ذلك الاسم ^(١) يجوز فيه وجهان: أحدهما راجحٌ لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، فما بعده في موضع رفع على الخبرية، وجملة الكلام حينئذٍ اسميةٌ، والثاني مرجوحٌ لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب، فإنه بفعلٍ مُوافقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً، فما بعده لا محل له؛ لأنه مُفسَّر، وجملة الكلام حينئذٍ فعليةٌ ^(٢).

= ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربت أخاه أو مررت بغلامه، وهذا الأخير يسمى السببي.

(١) اعترض هذا الضابط الذي ذكره المؤلف بأنه غير حاصر، يعني أنه لم يشمل جميع صور الاشتغال، وبيان ذلك أن المؤلف خص المشغول بكونه فعلاً - وذلك في قوله «إذا اشتغل فعل متأخر» - مع أن المشغول قد يكون فعلاً نحو «زيداً ضربته» وقد يكون وصفاً نحو «زيداً أنا ضاربه الآن» وكذلك خص المشغول به بكونه ضمير الاسم المتقدم مع أنه قد يكون ضمير الاسم المتقدم نحو قولك «زيداً ضربته» وقد يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم المتقدم نحو قولك «زيداً ضربت غلامه».

وقد يجاب عن ذلك بأحد أجوبة ثلاثة:

الأول: أن المؤلف أراد أن يبين ما هو الأصل في كل واحد منهما، وترك بيان الفروع لأنها معروفة من قواعد عامة لمن له اتصال بفن العربية، وبيان هذا أن الفعل هو الأصل في العمل، والأوصاف من اسم الفاعل وصيغ المبالغة تعمل بالحمل على الفعل، والأصل في المشغول به أن يكون ضمير الاسم المتقدم، والاسم الظاهر المضاف لضميره - وهو الذي يسمى السببي - ملحق به.

الجواب الثاني: أنه أراد أن يبين أظهر المسائل التي يدركها كل واحد، فأما الصور الخفية بعض خفاء فقد ترك بيانها في مطلع الباب تيسيراً على المبتدئين، ثم خصها بالبيان فيما بعد ليقع علمها للقارئ بعد أن يكون قد تمرس بأحكام الباب بعض التمرس.

والجواب الثالث: أنه جرى على مذهب من يجيز التعريف بالأخص، وعلى ذلك لا يرد عليه هذا الاعتراض؛ لأنه لا يرى مانعاً من أن يكون الحد أو الضابط الذي ذكره أخص من المحدود أو المراد ضبطه.

(٢) بين التقديرين فرق آخر غير الفرق الذي ذكره المؤلف، وبيان ذلك أنك إذا قلت «زيد =

ثم قد يَعرَض لهذا الاسم ما يوجب نَصْبَهُ، وما يُرَجِّحُه، وما يُسَوِّي بين الرفع والنصب، ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حدَّ الاشتغال لا يَصْدُق عليه^(١)، وَسَيَتَضَحُّ ذلك.

فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدواتِ التَّخْصِيصِ، نحو: «هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ» وأدواتِ الاستفهام غير الهمزة، نحو: «هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ»^(٢) و«مَتَى

ضربته» برفع زيد على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده فالكلام جملة واحدة، وهي اسمية كما قال المؤلف، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية، وإذا قلت «زيداً ضربته» بنصب زيد على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده فإن الكلام يكون جملتين، وكلتاها جملة فعلية، أما الأولى فجملة فعلية كما قال المؤلف، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية: أي واقعة في ابتداء الكلام، وأما الثانية فجملة فعلية أيضاً، ولا محل لها من الإعراب لكونها تفسيرية.

وقد بقي في هذا الموضع أن نقول لك: إن ما ذكره المؤلف - من أن انتصاب الاسم المتقدم بفعل مماثل للفعل المتأخر - هو مذهب الجمهور، وفي المسألة أقوال أخرى: منها ما ذهب إليه الكسائي، وحاصله أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر، والضمير ملغى لا عمل للفعل فيه، ومنها ما ذهب إليه الفراء، وهو أن الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير جميعاً، وكلا الرأيين ضعيف، لا جرم لم يعبأ المؤلف بهما ولم يحك عنهما شيئاً.

(١) وجه ما رآه المؤلف هو ما قد عرفت في بيان حد الاشتغال أن من شرطه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو أننا فرغنا العامل المتأخر من ضميره المشغول به لانتصب ذلك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر؛ فقولنا «زيد ضربته» لو حذفنا منه الضمير لقلنا «زيداً ضربت» وكان «زيداً» مفعولاً مقدماً لضربت، والاسم الذي يجب رفعه نحو «إذا زيد يضربه عمرو» مثلاً، لو حذفنا الضمير لم ينتصب الاسم المقدم بالفعل المتأخر ولا بفعل آخر يفسره المذكور؛ فلا يصدق عليه حد الاشتغال، وانظر مسائل وجوب الرفع في (ص ١٥١) من هذا الجزء.

(٢) وجوب نصب الاسم الواقع بعد «هل» وبعده فعل هو مذهب سيويه الذي يرى أنه إذا وقع بعد هل اسم وفعل وجب أن يكون الفعل تالياً لها، فوجب النصب ليكون الفعل المقدر تالياً لهل، فأما الكسائي فإنه يجيز أن يليها الاسم كما يجيز أن يليها الفعل، وعلى مذهبه يجوز الرفع والنصب، لكن النصب أرجح.

عَمراً لَقَيْتَهُ» وأدواتِ الشرط، نحو: «حَيْثُمَا زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرِمَهُ» إلا أَنَّ هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل، إلا إِنْ كانت أداة الشرط «إذا» مطلقاً، أو «إِنْ» والفعلُ ماضٍ فيقع في الكلام، نحو: «إِذَا زَيْدًا لَقَيْتَهُ - أَوْ تَلَقَّاهُ - فَأَكْرِمَهُ» و «إِنْ زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرِمَهُ» ويمتنع في الكلام «إِنْ زَيْدًا تَلَقَّاهُ فَأَكْرِمَهُ» ويجوز في الشعر، وتسويةُ الناظم بين «إِنْ» و «حَيْثُمَا» مَرْدُودَةٌ.

ويترجَّحُ النصب في سِتِّ مَسَائِلَ:

إحداها: أن يكون الفعلُ طلباً^(١)، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخبر، نحو: «زَيْدًا اضْرِبْهُ» و «اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ» و «زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ».

وإنما وجب الرفع في نحو: «زَيْدٌ أَحْسَنَ بِهِ» لأن الضمير في محل رفع^(٢).

(١) إنما ترجح النصب فيما إذا كان الفعل طلباً لسبيين، الأول أن الأصل في الطلب أن يكون بالفعل، فرجحنا النصب ليكون الكلام على تقدير فعل، فيجيء على ما هو الأصل في الطلب، ولم نوجهه - أي النصب - لأن الطلب بغير الفعل غير منكر، لكنه قليل. والسبب الثاني: أنا لو رفعنا الاسم لكان مبتدأ، ويكون خبره الجملة الطلبية، والأصل في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب، والجملة الطلبية ليست بهذه المنزلة، فرجحنا النصب لذلك، ولم نوجهه لأنه لا يجب في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للصدق والكذب، بل يجوز وقوع الجملة الطلبية خبراً، ولكنه أقل من وقوع المحتملة للصدق والكذب، ومنه قول الشاعر:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدُهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

(٢) السر في رفع زيد من قولك «زيد أحسن به» يرجع إلى أن هذا المثال وإن تقدم فيه اسم وتأخر عنه فعل عامل في ضمير الاسم السابق - هو في الحقيقة أن هذا المثال ليس مما ينطبق عليه حد الاشتغال، ولا هو مستكمل شروطه، أما أنه لا ينطبق عليه حد الاشتغال فلأننا ذكرنا في حده أن يكون الفعل ناصباً للضمير، وهذا الضمير ليس في محل النصب، بل هو في محل رفع؛ لأنه فاعل للفعل المتقدم عليه، غاية ما في الباب أنه اقترنت به الباء الزائدة، وقد سبق بيان هذا في أول باب الفاعل، وسيأتي مفصلاً في باب التعجب، وأما أنه لم يستكمل شروط الاشتغال فلأن فعل التعجب من الأفعال =

وإنَّما اتَّفَقَ السبعةُ عليه في نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^(١)، لأن تقديره عند سيبويه: مِمَّا يُتَلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ، ثم اسْتُؤْنِفَ الْحُكْمُ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ولذا قال في قوله: ٢٣٣ - * وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَاَنْكَحَ فَتَاتَهُمْ *

الجامدة، وهي لا تعمل فيما يتقدم عليها، فلا تفسر عاملاً فيه، وقد شرطنا في المشغول أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله.

(١) سورة النور، الآية: ٢.

٢٣٣ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَأَكْرُومَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرفوا لها قائلاً معيناً.

اللغة: «خولان» قبيلة من مذحج باليمن، واسم أبيها خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاة، وهو بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو «فتاتهم» الفتاة: الشابة من النساء، وهي مؤنث فتى «أكرومة» بضم الهمزة وسكون الكاف وبعدها راء مهملة، بزنة الأضحوكة من الضحك والأحدوثة من الحديث والأعجوبة من العجب، والمعنى الذي تدل عليه هو معنى اسم المفعول «الحيين» أراد حي أبيها وحي أمها، يريد أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهتي نسبها «خلو» خالية من الأزواج، وهي بكسر الخاء وسكون اللام وآخرها واو.

الإعراب: «وقائلة» الواو واو رب، قائلة: مبتدأ، مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيهة بالزائد «خولان» خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضممة الظاهرة، والتقدير: هذه خولان «فانكح» الفاء حرف دال على الاستئناف، انكح: فعل أمر: مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فتاتهم» فتاة: مفعول به لـ «أنكح»، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى خولان مضاف إليه «وأكرومة» الواو للحال، أكرومة: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف و«الحيين» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «خلو» خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «كما» الكاف حرف جر، وما: يجوز أن تكون حرفاً زائداً وعليه تكون «هي» ضميراً مجروراً بالمحل بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر =

إن التقدير: هذه خَوْلَانُ، وقال المبرد: الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذلك ما أشبههما، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً؛ فالرفع عندهما واجب، وقال ابن السيّد وابن بابشاذ: يُخْتَارُ الرفع في العموم كالأية، والنصب في الخصوص، كـ«زَيْدًا أَضْرِبْهُ».

ثان للمبتدأ الذي هو أكرومة الحيين، وكأنه قد قال: وأكرومة الحيين خالية كشأنها المعروف لك، ويجوز أن تكون «ما» اسماً موصولاً مجرور المحل بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثان، وعليه يكون «هي» ضميراً منفصلاً مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، وخبر هذا المبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف والتقدير: على الذي هي عليه.

الشاهد فيه: الاستشهاد بهذا البيت يستدعي أن نقرر لك مسألة، حاصلها أن العلماء قد اختلفوا في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي هو خاص كأسماء الأعلام، فأما سيبويه فذهب إلى أنه لا يجوز؛ لأن الفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ بالشرط وشبه الخبر بالجواب، ووجه الشبه بين الشرط والمبتدأ هو العموم؛ فإذا زال الشبه لم تتحقق علة الجواز، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك مستدلاً بوروده في كلام العرب: فمن ذلك البيت الذي معنا، ومن ذلك قول عدي بن زيد العبادي:

أَرْوَاحٌ مُـوَدَّعٌ أَمْ بُكُـوْرُ أَنْتَ فَاَنْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

ومن ذلك قول الراجز، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب:

يَا رَبَّ مُوسَى، أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ فَاصْبُبِ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ

فزعم الأخفش أن «خولان» مبتدأ، وجملة «فانكح» خبره، وأن «أنت» في بيت عدي مبتدأ، وجملة «فانظر» خبر، وأن «أظلمي» في البيت الذي أنشده ثعلب أفعال تفضيل مضاف لياء المتكلم مبتدأ، وجملة «فاصبب عليه ملكاً» خبره ولكن سيبويه خرج هذه الأبيات على خلاف ما خرجها عليه الأخفش؛ فجعل «خولان» خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير «هذه خولان» وقوله «فانكح فتاتهم» جملة أخرى، وقول عدي «أنت» يجوز أن يكون خبراً حذف مبتدؤه على نحو ما في البيت السابق، ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره، والتقدير: أنت هالك، مثلاً، ويجوز أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، وأصل الكلام: انظر (أنت) فانظر، فهذا الضمير كان مستتراً، فلما حذف الفعل برز وانفصل. وقول الثالث (أظلمي) يجوز تخريجه على نحو من هذه التخريجات؛ وبعد فانظر شرحنا على شواهد الأشموني فإن فيه فوق المقنع والكفاية.

الثانية: أن يكون الفعل مَقْرُوناً باللام أو بلا الطلبيتين، نحو: «عَمراً لِيَضْرِبُهُ بَكراً» و «خَالِداً لَا تُهِنُّهُ» ومنه: «زَيْداً لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ» لأنه نفي بمعنى الطلب.

ويجمع المسألتين قولُ الناظم: «قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ» فإن ذلك صادقٌ على الفعل الذي هو طلب، وعلى الفعل المَقْرُونِ بأداةِ الطلب.

الثالثة: أن يكون الاسمُ بعد شيء الغالبُ أن يليه فعلٌ، ولذلك أمثلة: منها همزة الاستفهام، نحو: «أَبْشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ»^(١)، فإن فُصِلَت الهمزة فالمختارُ الرفعُ، نحو: «أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ»^(٢) إلا في نحو: «أَكُلُ يَوْمَ زَيْداً تَضْرِبُهُ» لأن الفصلَ بالظرف كلاً فَضْلٍ، وقال ابن الطَّراوَةِ: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرَّفْعُ، نحو: «أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أُمُّ عَمْرٍو»، وَحَكَمَ بشذوذ النصب في قوله:

٢٣٤ - أَثْعَلَبَةُ الْفَوَارِسِ أُمُّ رِيَاحاً عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةً وَالْخِشَابَا

(١) سورة القمر، الآية: ٢٤.

(٢) إنما يترجح رفع زيد في قولك «أنت زيد تضربه» فيما رآه سيويو، فإنه يجعل «أنت» مبتدأ، فأداة الاستفهام داخلية على الاسم، وذهب الأخفش إلى أن «أنت» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، وأن أصل الكلام أتضرب زيدا زيدا تضربه، فحذف الفعل الوالي للهمزة فبرز الضمير الذي كان مستتراً فيه وجوباً وانفصل، فهمزة الاستفهام في التقدير داخلية على فعل عنده، وعلى هذا لا يجب الرفع، ولا يترجح النصب، وسيأتي لهذا الكلام تنمة في شرح الشاهد ٢٣٤.

٢٣٤ - هذا بيت من الوافر، وهو من قصيدة طويلة لجريز بن عطية بن الخطفي، ومطلعها هو الشاهد (رقم ١) الذي سبق في أول هذا الكتاب في مباحث التنوين.

اللخعة: «ثعلبة» بفتح الثاء المثناة وسكون العين «رياح» بكسر الراء بعدها ياء مثناة - وهما قبيلتان من بني يربوع بن حنظلة «الفوارس» جمع فارس، وهو أحد ألقاب جاء فيها جمع فاعل وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل، ومثله هوالك في جمع هالك، ونواكس في جمع ناكس، وحواج بيت الله «عدلت بهم» سويت بهم وجعلتهم يعدلونهم في الشرف والرفعة وسمو المنزلة «طهية» بضم الطاء وفتح الهاء بعدها ياء مشددة - حي من بني تميم «والخشابا» بكسر أوله، بزنة الكتاب - جماعة من بني مالك بن حنظلة. الإعراب: «أثعلبة» الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ثعلبة: مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، وتقدير الكلام: أأهنت ثعلبة =

- إلخ «الفوارس» صفة لثعلبة، منصوبة بالفتحة الظاهرة «أم» حرف عطف، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «رياحاً» معطوف على ثعلبة «عدلت» فعل وفاعل «بهم» جار ومجرور متعلق بعدل «طهية» مفعول به لعدل منصوب بالفتحة الظاهرة «والخشابا» الواو حرف عطف، الخشابا: معطوف على طهية، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «أثعلبة الفوارس» حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام، مع أن الاستفهام عن الاسم، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده - وهو قوله «عدلت بهم» وليس المحذوف من لفظ المذكور، بل هو من معناه، فإن التقدير: أأهنت ثعلبة - إلخ، أو أظلمت ثعلبة - إلخ، ونحو ذلك.

وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجح عند سيبويه وأنصاره، سواء أكان الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت أم كان الاستفهام عن الفعل، قال سيبويه بعد أن أنشد البيت وذكر تقديره «إلا أن النصب هو الذي يختار هنا، وهو حد الكلام».

وذهب ابن الطراوة إلى التفرقة بين أن يكون الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت وأن يكون الاستفهام عن الفعل، فإن كان الاستفهام عن الاسم وجب رفعه؛ لأن الاستفهام حينئذ غير موجه إلى الفعل أصالة؛ لأن الفعل مسلم الثبوت والوقوع، والاستفهام إنما هو عن وقوعه على هذا الاسم؛ فليس الاستفهام طالباً للفعل، فلا يكون به أولى، فلا يترجح النصب، ولا يكون الفعل واقعاً بعد أداة الغالب أن يليها الفعل، لكنه حينئذ واقع بعد أداة الأصل فيها دخولها على الأفعال، وبناء على ما ذهب إليه من ذلك رأى أن النصب في البيت المستشهد به شاذ.

ونحن لا نسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع، ولا نسلم له أن البيت شاذ، وكيف يكون شاذاً وقد حكى العلماء الأثبات المشافهون للعرب أنهم يقولون في غير ضرورة «أزیداً ضربته أم عمراً» بالنصب.

وقد سأل مروان الأخفش عن «أزیداً ضربته أم عمراً» فقال الأخفش: المختار النصب لأجل الألف (يريد لأجل همزة الاستفهام) فقال: إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل، وإنما ينبغي أن يختار الرفع، فقال: هذا هو القياس، قال المازني: وكذا القياس عندي، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل، اهـ.

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: في هذا الموضوع أصلان، فأما أحدهما فإن الأصل =

وقال الأخفش: أَخَوَاتُ الهمزة كالهمزة: نحو: «أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَهُ»، «وَمَنْ أَمَّةَ اللَّهِ ضَرَبَهَا»، ومنها النفي بما أو لا أو إن، نحو: «مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ» وقيل: ظاهرُ مذهبِ سيبويه اختيارُ الرفع، وقال ابن الباذش وابن خروف: يستويان، ومنها: «حَيْثُ» نحو: «حَيْثُ زَيْدًا تَلَقَّاهُ أَكْرَمُهُ» كذا قال الناظم^(١)، وفيه نظر.

= في أدوات الاستفهام أن يليها الفعل، لأن الأسماء دالة على الذات والأفعال دالة على الصفات والمعاني القائمة بالذات، والذات معلومة غالباً فلا يسأل عنها، وإنما يسأل عما يقوم بها من الأوصاف، وأما الأصل الثاني فإن حاصله أن تالي همزة الاستفهام هو المسؤول عنه، فأما ما بعده فهو معلوم ثابت، فإذا قلت «أضربت زيدا» كنت مستفهماً عن ضرب المخاطب زيدا، وإذا قلت «أزيد ضربته أم عمرو» كنت عالماً بأن المخاطب قد ضرب أحد الاثنين، ولكنك لا تعرف عينه، وأنت تريد أن يعين لك المخاطب واحداً منهما، فإذا قلت «أزيداً ضربته أم عمراً» كان الكلام على تقدير فعل يلي الهمزة، وعلى الأصل الذي قررناه يكون المستفهم عنه هو الفعل، مع أن حقيقة الأمر أن الفعل معلوم لك، والمعلوم لا يستفهم عنه، فتعارض الأصلان في هذه الصورة، فأما ابن الطراوة فجنح إلى اعتبار الأصل الثاني لتمييز بعض المعاني عن بعض، فأوجب رفع الاسم التالي للهمزة إن كان الاستفهام عن الاسم، لئلا يكون الكلام على تقدير فعل فيلتبس المراد، وهذا هو ما أشار إليه الأخفش بقوله «هذا هو الأصل» عندما قال له مروان «إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل» وجنح الأخفش إلى اعتبار الأصل الأول ومعه سائر النحاة. وتركوا تمييز المعاني إلى القرائن، فأعرف هذا فإنه بحث نفيس.

(١) عبارة الناظم في شرح الكافية «ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما، نحو «حيث زيدا تلقاه فأكرمه» لأنها تشبه أدوات الشرط؛ فلا يليها في الغالب إلا فعل، فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل» اهـ. وابن هشام قد وافقه في مغني اللبيب على تقرير هذه القاعدة حيث يقول: «وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر، ومن ثم ترجح النصب في نحو قولك: «جلست حيث زيدا أراه» اهـ. ولكنه في كتابنا هذا لم يوافقه، ولذا تراه يقول: كذا قال الناظم فيعتبر من هذا الكلام، ثم يقول: «وفيه نظر» والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن التنصل من القول وتوجيه النظر إليه ليس راجعاً إلى القاعدة نفسها، وإنما هو راجع إلى المثال الذي مثل به، وهو قوله: «حيث زيدا تلقاه فأكرمه» فإن «حيث» هنا إن كانت شرطية غير جازمة لعدم اقترانها بما - والباعث على اعتبارها شرطية دخول الفاء في جوابها - كان المثال مما يجب فيه النصب، وإن =

الرابعة: أن يقع الاسم بعد عاطفٍ غير مفصول بأمّا، مسبوق بفعل غير مبني على اسم، كـ «قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرًا أَكْرَمْتُهُ» ونحو: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾^(١) بعد: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾^(٢) بخلاف نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَأَمَّا عَمْرُو فَأَهْنُتُهُ» فالمختار الرفع؛ لأن «أَمَّا» تقطع ما بعدها عما قبلها، وقرئ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٣) بالنصب على حد «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، وحتى ولكن وبَلْ كالعاطف، نحو: «ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»^(٤).

الخامسة: أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة، نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾^(٥)، وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

= كانت ظرفية غير شرطية لم يكن لدخول الفاء في الفعل بعدها وجه؛ لأن يوهم كونها شرطية.

(١) سورة النحل، الآية: ٥.

(٢) سورة النحل، الآية: ٤.

(٣) سورة فصلت، الآية: ١٧.

واعلم أنه قرئ في هذه الآية الكريمة بنصب (ثمود) بغير تنوين، وهي قراءة الحسن البصري، وقرئ فيها بالنصب مع التنوين، وهي قراءة ابن عباس ثم اعلم أنه لا يجوز لك أن تقدر الفعل المحذوف قبل «أما» لأن ذلك يستدعي الفصل بين أما والفاء بجملته تامة، وهي لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد، فالتقدير: أما ثمود فهدينا فهديناهم.

(٤) إنما ترجح النصب في المسألة الرابعة لأن الجملة السابقة فعلية، بدليل أنهم ضبطوها بالألا يكون الفعل مبنياً على اسم، وعلى هذا يكون النصب بتقدير فعل، فتكون الجملة الثانية فعلية أيضاً، وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، فأما إذا رفعت الاسم المشغول عنه فإنه يكون مبتدأ، فتكون الجملة اسمية، فتعطف الواو جملة اسمية على جملة فعلية، فلا يحصل التساكُل بين المعطوف والمعطوف عليه، والتساكُل بين المتعاطفين أولى، ولهذا كان النصب أرجح، ولما لم يكن التساكُل بين المتعاطفين واجباً لم يجب النصب، ولهذا الذي ذكرناه لو فصل بين حرف العطف والاسم المشغول عنه بأما وجب الرفع، لأن من شأن «أما» أن تقطع ما بعدها عما قبلها فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام، وسببه أنها وضعت وضع الحروف التي يبتدأ بها الكلام.

(٥) سورة القمر، الآية: ٤٩.

ومن ثمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفةً، نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(١)، أو صلةً، نحو: «زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتُهُ» أو مضافاً إليه، نحو: «زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ»، أو وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالابتداء، كإِذَا الفُجائية على الأصح^(٢)، نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» أو قبل ما لا يَرِدُ ما قبله معمولاً لما بعده، نحو: «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إِنْ رَأَيْتُهُ فَأَكْرَمُهُ» أو «هَلْ رَأَيْتُهُ» أو «هَلَّا رَأَيْتُهُ».

(تنبيهان) - الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب^(٣) عليها، وكلام الناظم يوهم ذلك.

الثاني: لم يعتبر سبويه إيهام الصفة مُرَجَّحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» قال: وهو عربي كثير.

السادسة: أن يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب، كـ«زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» جواباً لمن قال: «أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ» أو «مَنْ ضَرَبْتَ».

ويستويان في مثل الصورة الرابعة، إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير «ما» التعجبية، وتَضَمَّنَتِ الجملةُ الثانيةُ ضميره، أو كانت معطوفة بالفاء، لحصول المشاكلة رَفَعَتْ أو نَصَبَتْ، وذلك نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ لِأَجْلِهِ»، أو «فَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ»^(٤)

(١) سورة القمر، الآية: ٥٢.

(٢) أشار المؤلف بقوله «على الأصح» إلى أن في المسألة خلافاً بين النحاة، وقد حكى الخلاف في مغني اللبيب، وحاصله أن للنحاة ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يقع بعد إذا الفجائية إلا الأسماء مطلقاً.

الثاني: أنها لا تدخل على الأسماء وعلى الأفعال مطلقاً.

الثالث: تدخل على الأسماء وعلى الأفعال المقترنة بقد، فإن لم يقترن الفعل لم تدخل عليه.

(٣) قد مضى إيضاح ذلك، فانظره في ص ١٤٣ من هذا الجزء.

(٤) وجه استواء الرفع والنصب في هذه المسألة أن الجملة الأولى جملة كبرى اسمية الصدر فعلية العجز، فإن رفعت الاسم المشغول عنه في الجملة الثانية كانت اسمية فتناسب صدر الجملة الأولى، وإن نصبت الاسم في الجملة الثانية كانت الجملة فعلية فتناسب عجز الجملة الأولى، وهذا معنى قول المؤلف «لحصول المناسبة - أي بين المعطوف =

بخلاف: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمَرُو أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ» فلا أثر للعطف، فإن لم يكن في الثانية ضميرٌ للأول، ولم يعطف بالفاء، فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب، وهو المختار، والفارسي وجماعة يُجيزُونه، وقال هشام: الواو كالفاء.

وهذه أمور مُتَمَمَاتٌ لما تَقَدَّمَ:

أحدها: أن المُشْتَغَلَ عن الاسم السابق كما يكون فعلاً، كذلك يكون اسماً، لكن بشروط ثلاثة: أحدها: أن يكون وصفاً^(٢)، الثاني: أن يكون عاملاً، الثالث: أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، وذلك نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الْآنَ أَوْ غَدًا» بخلاف

والمعطوف عليه - رفعت أو نصبت - يعني أنك حين ترفع الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الاسمية الأولى، وحين تنصب الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبراً في الجملة الأولى.

(١) قد علمت أنك حين تنصب الاسم في الجملة الثانية إنما تنصبه لتصير الجملة الثانية فعلية فتعطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبراً، وهذا يستلزم أن تكون الجملة المعطوفة خبراً أيضاً، وأنت تعلم أن جملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، فإذا خلت الجملة الثانية من ضمير يعود إلى الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى لم تصلح أن تكون خبراً، وعلى هذا لا تصلح الجملة الثانية أن تكون فعلية، وذلك يستلزم ألا يكون الاسم في صدر الجملة الثانية منصوباً، وتعلم - مع ذلك - أن الجملة التي تعطف على جملة الخبر إذا كان الطعف بالفاء جاز أن تكون خالية من الرابط، لأن الفاء تدل على السببية فتقوم دلالتها على السببية مقام الرابط، فلهذا جاز النصب، فإذا تدبرت في هذه التفصيل وجدت جواز النصب في حالتين، الحالة الأولى أن يكون في الجملة الثانية ضمير يعود على الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى، والحالة الثانية أن يكون حرف العطف الذي عطف الثانية على الأولى هو الفاء.

هذا، والغرض من ذلك كله حصول المناسبة بين الجملة الأولى والجملة الثانية، ولعل الأخفش والسيرافي يوجبان اتفاق الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها في الفعلية والاسمية، ولهذا لم يجيزا النصب عند خلو الجملة الثانية من الضمير ومن فاء العطف الدالة على التسبب، فأما من لا يلتزم اتفاق الجملتين فإنه يجوز النصب، وتكون الجملة الثانية الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية.

(٢) انظر شروط المشغول التي ذكرناها في أول الباب (ص ١٤١).

نحو: «زَيْدٌ عَلَيْكَ» و «زَيْدٌ ضَرْباً إِيَّاهُ» لأنهما غير صفة، نعم يجوز النصب عند مَنْ جَوَّزَ تقديمَ معمول اسم الفعل، وهو الكسائي، ومعمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري، وهو المبرد والسيرافي، وبخلاف نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسَ» لأنه غير عامل على الأصح، و «زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ» و «وَجْهُ الأبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ»، لأن الصَّلَةَ والصفة المشبهة لا يعملان فيما قبلهما.

الثاني: لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلُقَةٍ بين العامل والاسم السابق، وكما تحصل العُلُقَةُ بضميره المتصل بالعامل، كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر، نحو: «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ» أو باسم مضاف، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ» أو باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعتاً له، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ» أو عطفاً بالواو، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ» أو عطف بيان، كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ» فإن قَدَّرْتَ الأخ بدلاً بطلت المسألة رفعت أو نصبت، إلا إذا قلنا عاملُ البدل والمبدل منه واحد صَحَّ الوجهان.

الثالث: يجب كون المُقَدَّر في نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» من معنى العامل. المذكور وَلَفْظُهُ، وفي بقية الصُّوَر من معناه دون لفظه، فيقدر: جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ^(١).

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعدياً ناصباً للمفعول به بنفسه، وقد يكون لازماً ناصباً للمشغول به بحرف جر. وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم، وإما أن يكون سببيه؛ فهذه أربعة أحوال. فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورة واحدة - وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان، هما كونه متعدياً، وكونه ناصباً لضمير الاسم المتقدم بنفسه، نحو قولك: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ؛ فإن التقدير: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ.

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور؛ الأولى: أن يكون العامل في المشغول به لازماً والمشغول به ضمير الاسم المتقدم، نحو قولك: أَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، فإن التقدير: أَجَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ

الرابع: إذا رفع فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابق، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» أو «غَضِبَ عَلَيْهِ» أو مَلَابِساً لضميره، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء^(١)، كـ«خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ» و«لَيْتَمَا عَمَرُو قَعْدَ» إذا قدرت «ما» كافة.

أو بالفاعلية^(٢)، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

به. الثانية: أن يكون العامل لازماً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق، نحو قولك: زيدا مررت بغلامه، فإن التقدير: لابتست زيدا مررت بغلامه، ولا تقدره «جاوزت زيدا مررت بغلامه» كما قدرت في الصورة الأولى؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم؛ لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمر به، وإنما جاوزت غلامه ومرت به، الثالثة: أن يكون العامل متعدياً ولكنه نصب اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق، نحو قولك: زيدا ضربت أخاه؛ فإن التقدير: أهنت زيدا ضربت أخاه، وهكذا تقدر في هذه الصور الثلاث فعلاً ينصب بنفسه ويصح معه المعنى.

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعاً بعد أداة تختص بالدخول على الأسماء كإذا التي للمفاجأة، ومن الأدوات التي تختص بالأسماء «ليت» المكفوفة بما الكافة، أما إن كانت «ما» المتصلة زائدة غير كافة فإن ليت تكون عاملة على أصلها فيتعين نصب الاسم الذي يليها على أنه اسم ليت، وإن قدرت «ما» مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر فإنه يجب رفع الاسم التالي لها على الفاعلية لفعل محذوف، ويكون المصدر المؤول من الفعل المقدّر وفاعله منصوباً على أنه اسم ليت.

والحاصل أن للاسم الواقع بعد «ليتما» ثلاث حالات: وجوب الرفع على أنه مبتدأ، وذلك إذا قدرت ما كافة، وجوب النصب على أنه اسم ليت، وذلك إذا قدرت ما زائدة غير كافة، وجوب الرفع على الفاعلية بفعل محذوف وذلك إذا قدرت ما مصدرية.

(٢) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعاً بعد أداة لا يجوز أن يليها إلا الفعل كأدوات الشرط، ومنه الآية الكريمة التي تلاها المؤلف، ومثل أدوات التحضيض، ومنه مثال المؤلف، وأنت خبير أن هذا الكلام جار على مذهب البصريين، أما الكوفيون فإنهم يجيزون دخول أدوات الشرط وأدوات التحضيض على الأسماء، وعلى مذهبهم يجوز أن يكون الاسم مرفوعاً بعدهما على الابتداء، لكن النصب أرجح.

ومن دخول «إذا» على الاسم المرفوع قول الحماسي:

إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً فمطلبها كهللاً عليه شديدٌ =

استَجَارَكَ^(١) و «هَلَّا زَيْدٌ قَامَ».

وقد يكون رَاجِحَ الابتدائية على الفاعلية^(٢)، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» عند المبرد ومُتَابِعِيهِ، وَغَيْرُهُمْ يوجب ابتدائيته، لعدم تقدم طالب الفعل.

وقد يكون راجِحَ الفاعلية على الابتدائية^(٣)، نحو: «زَيْدٌ لِيَقُمَ»، ونحو: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَعْدَ»، ونحو: «أَبْشَرُ يَهْدُونَنَا»^(٤)، و «أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ»^(٥).

وقد يستويان نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَعْدَ عِنْدَهُ».

تقديره: إذا عَيَّ المرءُ.

ونظير الآية الكريمة أيضاً قول لبيد بن ربيعة العامري:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل
ومن دخول «إذا» على الاسم المرفوع قوله تعالى: «إذا السماء انشقت» ومنه قول
الأفوه الأوي:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا

(١) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٢) ضابط هذه الصورة: أن يتقدم الاسم المرفوع ولا تسبقه أداة تختص بالأفعال ولا أداة تختص بالأسماء، ويتأخر عنه فعل قاصر، للعلماء في هذه الصورة ثلاثة مذاهب، الأول أنه يترجح رفع الاسم على الابتدائية، لأنه ذلك لا يحتاج إلى تقدير، وهو مذهب المبرد، والثاني أنه يترجح رفعه على أنه فاعل بفعل محذوف، وقد ذهب إلى هذا ابن العريف، والثالث أنه يجب أن يكون مرفوعاً على الابتداء، وهو مذهب جمهور البصريين، والرابع: أنه مرفوع لأنه فاعل الفعل المتأخر عنه، وهو مذهب جمهور الكوفيين.

(٣) ضابط هذه الصورة: أن يكون بعد الاسم المرفوع فعل طلبى نحو «زيد ليقيم» أو قبله أداة يغلب دخولها على الأفعال كآية الكريمة: «أبشر يهدوننا» أما في المثال فلأنك لو جعلت الاسم مبتدأ كنت قد أخبرت عنه بالجملة الطلبية، وذلك خلاف الأصل وإن كان جائزاً، وأما في الآية فلنلي الهمزة فعل كما هو الغالب معها.

(٤) سورة التغابن، الآية: ٦.

(٥) سورة الواقعة، الآية: ٥٩.

هذا باب التعدي واللزوم

الفعل ثلاثة أنواع^(١):

(١) فإن قلت: فإني أجد في اللغة أفعالاً تتعدى أحياناً بنفسها وتتعدى أحياناً بحرف الجر، وهذا النوع لا يصدق عليه حد الفعل المتعدي، ولا حد الفعل اللازم، وذلك نحو «نصحت» و«شكرت» فإنهم يقولون: نصحته، وشكرته، فينصبون به هاء غير المصدر، فيكون الفعل في هذه الصورة متعدياً، ويقولون «نصحت له، وشكرت له» فيعدونه بحرف الجر، فهل أجعل هذه الأفعال من الفعل المتعدي نظراً إلى الصورة الأولى، أو أجعله من الفعل اللازم نظراً إلى الصورة الثانية، أو أتوقف في أمره فلا أجعله من المتعدي ولا أجعله من اللازم نظراً لوجود الصورتين فيه؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: اعلم أولاً أن المتصور في هذه الأفعال وأمثالها أن يكون تعديها بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب، وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى، فهي بالنظر إلى كل قبيلة على حدة داخلية في أحد القسمين المتعدي واللازم، ولكن نقلة اللغة لم يميزوا في نقلهم لغات القبائل بعضها عن بعض، بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب، ونحن في كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة معينة، لأننا لا نستطيع معرفة ذلك لو أردناه، وإنما نتكلم بما تكلم به فصحاء القبائل العربية، ولو كانت الألفاظ التي نتكلم بها خليطاً من ألفاظ استعمالها قبائل شتى، وليس في ذلك ما ينكر ما دمنا لا نخرج عما تكلم به العرب.

وبعد، فإن للنحاة في هذا الموضوع ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أن هذا النوع قسم مستقل قائم بذاته، فليس هو من قبيل المتعدي، وليس هو من قبيل اللازم، وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الاستعمالين جميعاً كما نظرت أنت إليهما فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال واستعمال آخر، لأن كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب الذين يجب على المتكلم بلغتهم أن يأتسي بهم.

والرأي الثاني: أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدي هذه الأفعال بحرف الجر فنجعله هو الأصل، ثم نجعل ما نتصوره متعدياً بنفسه منقولاً عن اللازم بحذف حرف الجر وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً، وهو ما يسميه علماء العربية «الحذف والإيصال» واختار هذا الرأي ابن عصفور، وسيذكر المؤلف أمثلة هذه الأفعال فيما بعد، على اعتبار هذا الرأي.

أحدها: ما لا يوصف بتعد ولا لزوم، وهو: «كان» وأخواتها، وقد تقدمت.

الثاني: المتعدي، وله علامتان؛ إحداهما: أن يصح أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر، الثانية: أن يُبنى منه اسم مفعول تام، وذلك كـ«ضرب» ألا ترى أنك تقول: «زيدٌ ضربهُ عمرو» فتصل به هاء ضمير غير المصدر وهو: «زيد»، وتقول: «هُوَ مَضْرُوبٌ» فيكون تاماً.

وحكمه أن ينصب المفعول به، كـ«ضربتُ زيداً» و«تدبرتُ الكتبَ» إلا إن ناب عن الفاعل، كـ«ضربَ زيدٌ» و«تدبرتِ الكتبُ».

الثالث: اللازم، وله اثنتا عشرة علامة، وهي:

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وأن لا يُبنى منه اسم مفعول تام، وذلك كـ«خرج»، ألا ترى أنه لا يقال: «زيدٌ خرجهُ عمرو» ولا: «هُوَ مَخْرُوجٌ» وإنما يقال: «الْخُرُوجُ خَرَجَهُ عمرو» و«هُوَ مَخْرُوجٌ بِهِ، أَوْ إِلَيْهِ».

وأن يدل على سجية - وهي: ما ليس حركة جسم - من وصف ملازم - نحو: جَبُنَ وَشَجُعَ.

أو على عرض - وهو: ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت - كَمَرَضَ وَكَسِلَ وَنَهَمَ إِذَا شَبِعَ.

أو على نظافة كنظف وطهر ووضؤ.

أو على دنس، نحو نجس وقذر.

أو على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد، نحو كسرتُهُ فأنكسر، ومددته فامتد، فلو طأوع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى لواحد كعلمته الحساب فتعلمه.

أو يكون موازناً لافعلل كاقشعر واشمأز، أو لما ألحق به - وهو أفوعل،

الرأي الثالث: أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدي هذه الأفعال بنفسها فنجعله هو الأصل، ثم نجعل الاستعمال الآخر الذي يعديها بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر، وهذا رأي ذكره أبو حيان، وفيه مقال.

كَأَكُوْهُدَ الْفَرْخُ إِذَا ارْتَعَدَ.

أو لافْعَنْلَلْ كاخْرَنْجَمَ، أو لما أُلْحِقَ به - وهو أفَعَنْلَلْ بزيادة إحدى اللامين كاقْعَنْسَسَ الجملُ إذا أبى ينقاد، وافْعَنْلَى كاخْرَنْبَى الديكُ إذا انتَفَشَ للقتال. وَحُكْمُ اللّازِمِ: أن يَتَعَدَّى بالجار، كـ «عَجِبْتُ مِنْهُ» و «مَرَزْتُ بِهِ»، و «غَضِبْتُ عَلَيْهِ».

وقد يُحذف ويبقى الجر شذوذاً، كقوله:
* أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ * ٢٣٥ -

٢٣٥ - هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟ *

وهو من كلمة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي.
اللغة: «كليب» هو كليب بن يربوع، أبو قبيلة جرير، والباء في قوله «بالأكف» بمعنى مع، أي: مع الأكف، وقوله: «الأصابع» هو فاعل «أشارت».
الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب بأشارت «قيل» فعل ماض، مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له «أي» مبتدأ، وهو مضاف و«الناس» مضاف إليه «شر» خبر المبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«قبيلة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ويجوز تنوين «شر» مع رفعه على أنه خبر، وعليه يكون قوله «قبيلة» منصوباً على التمييز، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل، وجملة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «أشارت» أشار: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء علامة على تأنيث الفاعل «كليب» مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أشارت إلى كليب، والجار والمجرور متعلق بأشارت «بالأكف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع، وقد عرفت أن الباء معناها هنا المصاحبة «الأصابع» فاعل أشارت، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والتقدير: أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للأكف إلى كليب.

الشاهد فيه: قوله: «كليب» بالجر، حيث حذف حرف الجر - وهو «إلى» المقدّر - وأبقى عمله، وأصل الكلام: أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب.

أي: إلى كُليب.

وقد يُحذفُ وَيُنصَبُ المجرور، وهو ثلاثة أقسام:

(١) سماعيّ جائز في الكلام المنشور، نحو: «نَصَحْتُه» و «شَكَرْتُه»، والأكثر ذكر اللام، نحو: «وَنَصَحْتُ لَكُمْ»^(١) «أَنْ اشْكُرْ لِي»^(٢).

(٢) وَسَمَاعِيّ خاصّ بالشعر، كقوله:
٢٣٦ - * ... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ *

(١) سورة الأعراف، الآية: ٧٩.

(٢) سورة لقمان، الآية: ١٤.

٢٣٦ - هذه قطعة من بيت من الكامل، وهو من كلام ساعدة بن جؤية، يصف رمحاً، وهو بتمامه:

لَدُنْ بِهِزَ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ
للغة: اللدن - بفتح فسكون - اللين «يعسل» أي: يتحرك ويضطرب «المتن» الظهر، وهو فاعل يعسل، والباء في قوله: «بهز الكف» للسببية، والأصل: هو لدن يعسل متنه بسبب هز الكف إياه.

الإعراب: «لدن» هو مرفوع، ورفعته إما على أنه خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: هو لدن، مثلاً، وإما على أنه صفة لموصوف مذكور في كلام سابق على بيت الشاهد «بهز» جار ومجرور متعلق بلدن، وهز مضاف و«الكف» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «يعسل» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة «متن» متن: فاعل يعسل مرفوع بالضممة الظاهرة، ومتن مضاف وضمير الغائب العائد على اللدن مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «فيه» جار ومجرور متعلق بيعسل «كما» الكاف حرف جر، وما: حرف مصدري مبني على السكون لا محل له «عسل» فعل ماض «الطريق» مجرور بحرف جر محذوف، وتقدير الكلام: كما عسل في الطريق، والجار والمجرور متعلق بعسل «الثعلب» فاعل عسل مرفوع بالضممة الظاهرة، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ليعسل المضارع، وتقدير هذه المحذوفات على الوجه الآتي: يعسل متن هذا الرمح اللدن في كف صاحبه إذا هزه عسلاناً مشابهاً لعسلان الثعلب في الطريق.

وقوله:

* آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ *

- ٢٣٧ -

= الشاهد فيه: قوله: «عسل الطريق» حيث حذف حرف الجر - وهو «في» المقدر - ثم نصب الاسم الذي كان مجروراً به - وهو «الطريق» - والأصل: كما عسل في الطريق، على ما علمت في إعراب البيت.

٢٣٧ - هذا صدر بيت من البسيط من كلام المثلث، وهو جرير بن عبد المسيح، وعجزه:

* وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ *

اللغة: «آليت» معناه حلفت، ويصح المعنى على جعل التاء للمتكلم كما يصح على جعلها للمخاطب، والمخاطب هو الملك النعمان بن المنذر «حب العراق» الحب: اسم جنس جمعي يتناول الحنطة والشعير وغيرهما «أطعمه» أذوقه، وتقول «طعم يطعم» من باب تعب - ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ﴾ ومصدر هذا الفعل الطعم - بفتح الطاء - فأما الطعم، بالضم، فهو اسم للمطعم.

الإعراب: «آليت» آلى: فعل ماض مبني على فتح مقدر، وتاء المتكلم أو المخاطب فاعله مبني على الضم أو الفتح في محل رفع «حب» منصوب على نزع الخافض، وأصل الكلام: آليت على حب العراق، وحب مضاف و«العراق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الدهر» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأطعم الآتي «أطعمه» أطعم: فعل مضارع منفي بلا محذوفة، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبني على الضم في محل نصب «والحب» الواو واو الحال، الحب: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «يأكله» يأكل: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وضمير الغائب العائد على حب العراق مفعول به مبني على الضم في محل نصب «في القرية» جار ومجرور متعلق بياكل «السوس» فاعل يأكل، وجملة الفعل المضارع الذي هو يأكل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الحب، والرباط هو الضمير الواقع مفعولاً به، وجملة المبتدأ وخبر في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «آليت حب العراق» حيث حذف حرف الجر الذي كان يتعدى به الفعل الذي هو «آلى» ثم لم يبق الاسم الذي كان مجروراً بهذا الحرف على ما كان قبل حذف الجار، كما أبقاه الفرزدق في قوله: «أشارت كليب» بل نصب ذلك الاسم الذي =

أي: في الطريق، وعلى حَبِّ العراق .
(٣) وقياسي، وذلك في أَنَّ وَأَنَّ وَكَيَّ (١)، نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا

كان مجروراً كما نصبه ساعدة بن جؤية صاحب الشاهد السابق في قوله «كما غسل الطريق».

وهذا النصب ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر خاصة، وهو - مع كونه من ضرورات الشعر - أكثر وروداً في شعر العرب من بقاء الاسم مجروراً بعد حذف حرف الجر، من قبل أن حرف الجر عامل ضعيف بسبب كونه مختصاً بنوع واحد من أنواع الكلمة وهو الاسم، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو محذوف، ونظيره الجازم لما كان عاملاً ضعيفاً لا اختصاصه بالفعل لم يقو على العمل وهو محذوف، والأصل آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر، فحذف حرف الجر - وهو «على» الذي قدرناه - ثم نصب الاسم الذي كان مجروراً به.

فإن قلت: فلماذا لا تجعل الكلام من باب الاشتغال، ويكون قوله: «حب العراق» منصوباً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وأصل الكلام على هذا: آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه، وكيف حملت البيت على حذف حرف الجر ونصب الاسم بإيصال الفعل إليه ولم تحمله على الذي ذكرت، مع أن الحذف والإيصال باب سماعي وذلك الذي أقوله باب قياسي؟

فالجواب عن ذلك: أن قوله: «أطعمه» واقع في جواب قسم، وهو منفي بلا على ما قدرت لك، وجواب القسم المنفي بلا لا يعمل فيما قبله؛ فلا يفسر عاملاً على قاعدة أن كل ما لا يعمل لا يفسر عاملاً، وهي أساس في عامة فروع باب الاشتغال.

(١) هذا الذي ذهب إليه ابن هشام - من أن محل أن المشدودة وأن المصدرية بعد حذف حرف الجر نصب - هو مذهب الخليل بن أحمد، وذهب سيبويه إلى جوازه، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون المحل جرأً، وهذا هو الصحيح في النقل عن الخليل وعن سيبويه.

وهل يقاس على «أن» و «أن» غيرهما؟ والجواب أن الذي يرجحه النحاة هو أنه لا يقاس غيرهما عليهما، فلا تقول «بريت السكين القلم» على أن الأصل بريت بالسكين القلم، وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز القياس عليهما بشرط أمن اللبس، واستدل بورود مثل ذلك في قول الشاعر:

* وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي * =

هُوَ^(١)، ونحو: ﴿أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٢)، ونحو: ﴿كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً﴾^(٣)، أي بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إذا قَدَّرْتَ «كي» مصدريةً، وأهمل النحويون هنا ذكر «كي»، واشترط ابن مالك في أن وأن أمن اللبس؛ فَمَنَعَ الحذف في نحو: «رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ» أو «عَنْ أَنْ تَفْعَلَ» لإشكال المراد بعد الحذف، وَيُشْكِلُ عليه: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^(٤)، فحذف الحرف مع أن المُفَسِّرِينَ اختلفوا في المراد.

فصل: لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض: إما بكونه مبتدأ في الأصل، أو فاعلاً في المعنى، أو مُسَرَّحاً لفظاً أو تقديرًا^(٥)، والآخر مقيد لفظاً أو تقديرًا، وذلك كـ«زَيْدًا» في: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا» و«أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» و«اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ»^(٦)، أو «مِنَ الْقَوْمِ».

ثم قد يجب الأصل، كما إذا خِيفَ اللِّبْسُ^(٧)، كـ«أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» أو كان

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٦٣.

(٣) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٢٧.

(٥) مُسَرَّحاً: أي غير مقيد بحرف من حروف الجر.

(٦) من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ وقول الفرزدق همام بن

غالب:

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرُّجَالَ سَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيَّاحُ الزَّعَازُعُ

(٧) تعين في المثال الأول أن يكون المقدم هو المفعول الأول لأن كل واحد من المفعولين

يصح أن يكون آخذاً كما يصح أن يكون مأخوذاً، فدفعاً لالتباس الآخذ بالمأخوذ التزموا

تقديم الأول، وفي المثال الثاني لما كان المحصور يجب أن يكون متأخراً وكان القصد

أن يكون المفعول الثاني محصوراً فقد وجب تقديم الأول، وفي المثال الثالث لما كان

المفعول الأول ضميراً وكان الأصل أنه متى أمكن المجيء بالضمير متصلاً لا يعدل إلى

انفصاله إلا في مسائل معدودة وليس هذا منها أوجبنا تقديم المفعول الأول لنأتي به

متصلاً.

الثاني محصوراً، كـ «مَا أُعْطِيتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا» أو ظاهراً والأول ضمير، نحو: ﴿إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(١).

وقد يمتنع كما إذا اتَّصَلَ الأولُ بضمير الثاني^(٢)، كـ «أُعْطِيتُ الْمَالَ مَالِكُهُ» أو كان محصوراً، كـ «مَا أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا» أو مضمراً والأول ظاهر، كـ «الدَّرْهَمَ أُعْطِيتُهُ زَيْدًا».

فصل: يجوز حَذْفُ المفعول لغرض: إما لفظي كتناسبِ الفواصل في نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾^(٣)، ونحو: ﴿إِلَّا تَذَكُّرَةً لِّمَنْ يَخْشَى﴾^(٤)، وكالإيجاز في نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾^(٥).

وإما معنوي كاحتقاره في نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لِأَغْلِبَنَّ﴾^(٦)، أي: الكافرين، أو لاستهجانها كقول عائشة رضي الله عنها: «مَا رَأَى مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ» أي: العورة.

وقد يمتنع حَذْفُهُ، كأن يكون محصوراً، نحو: «إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا»، أو جواباً كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا» جواباً لمن قال: «مَنْ ضَرَبْتُ؟»^(٧).

(١) سورة الكوثر، الآية: ١.

(٢) إنما وجب في النوع الأول أن يتقدم المفعول الثاني لأنك لو أخرته على ما هو الأصل فقلت «أُعْطِيتُ مَالِكَةَ الْمَالَ» لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا يجوز، وأما النوعان الثاني والثالث فقد وجب تقديم المفعول الثاني فيهما على المفعول الأول لمثل ما قلناه في النوعين الثاني والثالث في صور تقديم المفعول الأول وجوباً.

(٣) سورة الضحى، الآية: ٣.

(٤) سورة طه، الآية: ٣.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٤.

(٦) سورة المجادلة، الآية: ٢١.

(٧) بقي أنه قد يجب حذف المفعول ولا يجوز ذكره، وذلك كما في باب التنازع إذا عملت ثاني العاملين في الاسم المتنازع فيه وكان الأول يحتاج إلى منصوب نحو أن تقول «ضربت وضربني زيد» إذ لو عملت العامل الأول في ضمير الاسم المتنازع فيه لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة.

فصل: وقد يُحذف ناصبه إن عُلِمَ، كقولك لمن سَدَدَ سهماً «الْقِرْطَاسَ» ولمن تَأَهَّبَ لسفَرٍ «مَكَّةَ» ولمن قال: مَنْ أَضْرِبُ «شَرَّ النَّاسِ» بإضمار: تُصِيبُ، وتُرِيدُ، وَأَضْرِبُ.

وقد يجب ذلك كما في الاشتغال، كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» والنداء، كـ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ»^(١)، وفي الأمثال نحو: «الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ» أي: أُرْسِلْ، وفيما جرى مجرى الأمثال نحو: «انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ»^(٢) أي: وَأَتُوا، وفي التحذير بإيَّاك وأخواتها نحو: «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ» أي: إِيَّاكَ بَاعِذْ وَاحْذِرِ الْأَسَدَ، وفي التحذير بغيرها بشرط عَطْفٍ أو تكرار، نحو: «رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ» أي: بَاعِدْ وَاحْذِرْ، ونحو: «الْأَسَدَ الْأَسَدَ» وفي الإغراء بشرط أحدهما نحو: «الْمَرْوَةَ وَالنَّجْدَةَ»، ونحو: «السَّلَاحَ السَّلَاحَ» بتقدير الزم.

هذا باب التنازع في العمل

وَيُسَمَّى أَيْضًا بَابِ الْإِعْمَالِ.

وحقيقته: أن يتقدم فعلاً متصرفاً، أو اسمان يُشَبَّهَانِهما، أو فعلٌ متصرف واسمٌ يُشَبَّهُ، ويتأخَّرَ عنهما معمولٌ غيرٌ سببيٍّ مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى^(٣).

(١) إنما وجب حذف العامل في الاسم المتقدم في باب الاشتغال لأن العامل المتأخر مفسر له، ولا يجمع في الكلام بين المفسر والمفسر له، ووجب الحذف في باب النداء لأن «يا» عوض عن الفعل، ولا يجمع بين العوض والمعوّض منه.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٧١، وإنما وجب حذف العامل في الأمثال الواردة عن العرب بالحذف لأن ذكر العامل يغير المثل عما تكلم به العرب، والأمثال لا تغير، لأن الغرض من ذكرها في كلام ما تشبيه مضر بها بموردها، فلزم أن يلتزم فيها أصله، ومن أمثلتها قولهم «كلبهما وتمرا» عند من رواه هكذا، وما جرى مجرى الأمثال يأخذ حكمها كالآية الكريمة.

(٣) اعلم أولاً أنه يشترط في العاملين المتنازعين شروط عامة، وهي ثلاثة شروط عند جمهرة النحاة:

الشرط الأول: أن يكون بين العاملين ارتباط، فلا يجوز أن نقول «قام قعد أخوك» إذ لا ارتباط بين الفعلين.

ويحصل الارتباط بين العاملين بواحد من ثلاثة أشياء:

الرابط الأول: عطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف نحو أن تقول: «قام وقعد أخوك».

الرابط الثاني: كون أولهما عاملاً في ثانيهما نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ المعمولان هما ظنوا وظننتم، والمعمول المتنازع فيه هو (أن لَّن يبعث الله أحداً) و (كما ظننتم) معمول لظنوا لأن الجار والمجرور صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه ظنوا، والتقدير: ظنوا ظناً مماثلاً لظنكم أن لَّن يبعث الله أحداً.

الرابط الثالث: أن يكون ثاني العاملين جواباً للأول، نحو قوله تعالى: ﴿آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ ونحو قوله سبحانه: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾. وأوجب الجرمي الارتباط بالعطف ليس غير.

الشرط الثاني: أن يكون العاملان متقدمين على المعمول، فليس من التنازع عند جمهرة النحاة نحو قولك «زيد قام وقعد» ولا نحو قولك «زيداً لقيت وأكرمت» لتقدم المعمول في هذين المثالين، وليس من التنازع عندهم نحو قولك: «قعد زيد وتكلم بخير» ولا نحو قولك «لقيت زيداً وأكرمت» لتوسط المعمول بين العاملين بل إن تقدم المعمول على العاملين جميعاً فإما أن يكون هذا المعمول مرفوعاً كالمثال الأول من مثالي التقدم، وإما أن يكون منصوباً كالمثال الثاني من المثالين، فإن كان المعمول مرفوعاً فلا عمل للواحد من العاملين فيه، بل كل واحد من العاملين عامل في ضميره، وإن كان المعمول منصوباً فالعامل فيه أول العاملين، والعامل الثاني إما أن يكون عاملاً في ضميره وإما ألا يكون له معمول أصلاً، وإن توسط المعمول بين العاملين فهو معمول للعامل السابق عليه منهما، وللعامل المتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور.

الشرط الثالث: أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النِّجَاةَ بِنَعْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِنَ أَحْسِنَ

لأنه ليس كل واحد من «أتاك أتاك» موجهاً إلى قوله: «اللاحقون» إذ لو توجه كل واحد منهما إليه لوجب أن يعمل أحدهما في لفظ «اللاحقون» ويعمل الآخر في ضميره، فكان يقول على إعمال الأول في اللفظ والإضمار في الثاني «أتاك أتوك اللاحقون» =

وعلى إعمال الثاني في اللفظ والإضمار في الأول «أتوك أذاك اللاحقون» فلما لم يقل إحدى العبارتين علمنا أنه لم يوجه العاملين جميعاً إلى المعمول وإنما وجه الأول وحده وأتى بالثاني تأكيداً للفظ الأول.

ويخرج بهذا الشرط أيضاً نحو قول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَّانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

العاملان هما كفاني ولم أطلب، والمعمول هو «قليل من المال» ولا يصح أن يكونا موجهين إلى ذلك المعمول، إذ لو توجهها جميعاً إليه لصار حاصل المعنى «كفاني قليل من المال ولم أطلب قليلاً من المال»، وهذا كلام غير مستقيم وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت:

ولكنما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

ولصحة المعنى يلزم أن يكون «كفى» وحده هو الموجه إلى «قليل من المال» ويكون لقوله «ولم أطلب» معمول محذوف يرشد إليه مجموع الكلام، والتقدير على ذلك: لو كان سعبي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك، وهذا معنى مستقيم تام الاستقامة لا يعارض بعضه بعضاً ولا يعارض ما بعده من كلامه.

هذه هي الشروط العامة التي يشترطها جمهور النحاة في كل عاملين في باب التنازع ولبعض النحاة شروط عامة أخرى أعرضنا صفحاً عن ذكرها لثلا نطيل عليك.

ثم اعلم ثانياً أن العاملين إما أن يكونا فاعلين نحو قوله تعالى: ﴿آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ وإما أن يكونا وصفين إما اسمي فاعلين نحو قول الشاعر:

عُهِدَتْ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتُهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتَاءَكَ مَوْثِلًا

وإما اسمي مفعولين نحو قول كثير عزة، ونازع فيه ابن مالك كما سيأتي في كلام المؤلف.

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْتَى غَرِيمُهَا

وإما أن يكون العاملين مصدرين نحو قولك «عجبت من حبك وتقديرك زيدا».

وإما أن يكونا اسمي تفضيل نحو قولك «زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم».

وإما أن يكونا صفتين مشبهتين نحو «زيد جميل ونظيف ظاهره».

وقد يكونان مختلفين أحدهما فعل والآخر اسم فعل نحو قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤوا

كتابه﴾ أو أحدهما فعل والآخر مصدر نحو قول الشاعر:

مثال الفعلين: ﴿آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^(١)، ومثال الاسمين قوله:

* عَهِدْتُ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ * ٢٣٨ -

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغْيِرَةِ أَنِّي لَقِيتُ فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

فقوله: «مسمعا» اسم رجل، وقد تنازعه من حيث المعنى كل من قوله «لقيت» وهو فعل، والضرب وهو مصدر.

ويشترك في الفعل - زيادة على الشروط العامة التي قدمنا ذكرها - أن يكون متصرفاً، فلا يجوز أن يكون جامداً كعسى وليس، وفعل التعجب، ونعم وبئس، وفي هذا خلاف لبعض النحويين، وحكى المؤلف خلافاً في فعل التعجب.

ويشترط في غير الفعل: أن يكون مشابهاً للفعل في العمل، فلا يجوز أن يكون وصفاً غير عامل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضي.

وعلم مما قدمنا أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين حرف وفعل، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، ولا بين اسمين غير عاملين، وهلم جراً وسيذكر المؤلف هذا.

(١) سورة الكهف، الآية: ٩٦.

٢٣٨ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتْنَاءَكَ مَوْثَلًا *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «عهدت» بالبناء للمجهول - أي عهدك الناس على هذه الصفة: أي علموك «مغيثاً» اسم فاعل من الإغاثة، و«مغنياً» اسم فاعل من الإغناء «أجرته» كنت له جاراً، والعرب تقول «فلان جار فلان» تريد أنه يحميه من الأعداء ومن نوازل الدهر «فناءك» الفناء - بكسر الفاء، بزنة الكتاب - ساحة الدار، ومن ذلك قولهم «أفناء الناس يهرعون إلى فئائه، ويكرعون في إنائه» يريدون أنه كريم حامي الذمار «موثلاً» الموثل: اسم المكان من قولهم «وأل إليه يثل» مثل وعد يعد - إذا لجأ إليه.

الإعراب: «عهدت» عهد: فعل ماض مبني للمجهول، مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع «مغيثاً» حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة «مغنياً» حال ثان من نائب الفاعل، وفي كل =

ومثالُ الْمُخْتَلَفَيْنِ ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيهِ﴾^(١).

وقد تَنَازَعُ ثلاثةٌ، وقد يكون المتنازعُ فيه متعدداً، وفي الحديث: «تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» فتنازع ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ^(٢).

= واحد من الحاليين ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو «من» اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن، وقد أعمل فيه الثاني منهما فهو مفعول به لقوله مغنياً، مبني على السكون في محل نصب «أجرته» أجار: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله، وهاء الغائب مفعول به، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول «فلم» الفاء حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «أخذ» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إلا» أداة استثناء ملغاة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «فناءك» فناء: مفعول أول لأتخذ، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «موثلاً» مفعول ثانٍ لأتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة. **الشاهد فيه:** قوله: «مغيثاً مغنياً من أجرته» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان، أولهما قوله: «مغيثاً» وثانيهما قوله: «مغنياً» وتأخر عنهما معمول واحد، وهو قوله «من أجرته» وهذان العاملان المتقدمان اسمان يشبهان الفعل؛ لأن كل واحد منهما اسم فاعل على ما علمت في لغة البيت، وكل واحد منهما صالح للعمل في ذلك المعمول المتأخر، وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله، وكل منهما يطلب قوله «من أجرته» مفعولاً، وقد أعمل الثاني لقربه، وأعمل الأول في ضميره، ثم حذف هذا الضمير، ولو أظهره لقال «عهدت مغنيته مغنياً من أجرته» وحذف هذا الضمير - على التقدير الذي ذكرناه - واجب لأن في ذكره إعادة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة من غير ضرورة، ولو أنه أعمل الأول لوجب أن يقول «عهدت مغنيته مغنيته من أجرته».

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٩.

(٢) يستنبط من تمثيل المؤلف بهذا الحديث أمران:

الأول: أن المتنازع فيه قد يكون ظرفاً وقد يكون مفعولاً مطلقاً، وذلك لأن «دبر كل صلاة» ظرف، و«ثلاثاً وثلاثين» مفعول مطلق مبين للعدد، وظاهر إطلاق المؤلف أن التنازع يكون في جميع المعمولات، لكن قال ابن الخباز: إن التنازع لا يقع في =

وقد علم مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامد وغيره^(١)، وعن المبرد إجازته في فعلَي التعجب، نحو:

المفعول له ولا في الحال ولا في التمييز، ويجوز في المفعول معه، تقول: «قمت وسرت وزيداً» على أنك أعملت العامل الثاني، فإن أعملت الأول قلت: «قمت وسرت وإياه وزيداً».

الأمر الثاني: أنه إذا تنازع أكثر من عاملين أعملت الأخير منها كما في الحديث، فقد أعملت تحمدون في لفظ المعمولين، وأعمل العامل الأول والعامل الثاني في ضميريهما وحذف الضميرين لكونهما فضلتين، ولو أعمل الأول لأعمل الثاني والثالث في ضميريهما ولم يحذف الضميرين فكان يقول «تسبحون»، وتحمدون الله فيه إياه، وتكبرون الله فيه إياه» ولو أعمل الثاني لأعمل الأول في ضميريهما ثم حذف منه الضميرين لكونهما فضلة، وكان يعمل الثالث في الضميرين ولم يحذفهما فكان يقول «تسبحون وتحمدون، وتكبرون الله فيه إياه» فلما لم يقل إحدى العبارتين استدللنا على أنه أعمل الثالث كما قلنا أولاً.

وهل يجوز في تنازع أكثر من عاملين إعمال الأول والثاني والثالث أو يتعين إعمال الثالث؟ والجواب عن ذلك أن ابن خروف زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم يعملون الأخير ويلغون ما عداه، ووافقه ابن مالك على هذه الدعوى، ولكن أثبات الرواة ردوا ذلك وقالوا: إنهم عثروا على ما يدل على أن العرب تعمل أول العوامل وتضمير فيما عداه، من ذلك قول أبي الأسود الدؤلي:

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرْ لَهُ أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَائِلَهُ

فهنا ثلاثة عوامل - وهي: كساك، ولم تستكس، واشكرك - وقد أعمل أولها فرفع الأخ به، وأضمر في الثاني والثالث، وأظهر هذا الضمير لأنه لا يترتب على إظهاره محذور على ما هو قاعدة الباب.

(١) السر في أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره هو أن أساس هذا الباب أن يفصل بين العامل ومعموله؛ لأن العامل الأول مفصول من المعمول الملفوظ به بالعامل الثاني، والعامل الجامد ضعيف فلا يقوى على العمل وهو مفصول من معموله، ولهذا يجب عند من أجاز تنازع الجامدين أن يعمل العمل الثاني في لفظ المعمول لأنه هو المتصل به، ولكنهم بهذا ضيعوا أساس الباب، وهو أن يكون العاملان بحيث لو سلط أحدهما لا بعينه على المعمول لعمل فيه - فخرج المثال عن أن يكون من باب التنازع.

«مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا»، و «أَحْسَنَ بِهِ وَأَجْمَلَ بِعَمْرٍو»^(١)، ولا في معمول متقدّم، نحو: «أَيُّهُمْ ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ»، أو «شَتَمْتُهُ» خلافاً لبعضهم^(٢)، ولا في معمول متوسط نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ» خلافاً للفارسي، ولا في نحو: * فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ * ٢٣٩ -

(١) مثل المؤلف لمقالة المبرد بمثالين للإشارة إلى أنه يجوز التنازع في فعلي التعجب سواء أكانا بلفظ الماضي أم كانا بلفظ الأمر، فالمثال الأول - وهو «ما أحسن وأجمل زيداً» لما كان على صورة الماضي، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ المعمول وأعمل الفعل الأول في ضميره ثم حذفه لكونه فضلة ولا ضرورة لإضماره، والمثال الثاني لما كان الفعلان على صورة فعل الأمر وإن كان ماضياً عند التحقيق، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ المعمول وأعمل الفعل الأول في ضميره وذكر هذا الضمير لكونه فاعلاً، والفاعل لا يجوز حذفه؛ فيغتفر لأجله الإضمار قبل الذكر، وأنت خير أن الجمهور لا يجيز ذلك للعلة التي ذكرناها في عدم جواز التنازع بين الجامدين.

(٢) قد ذكرنا ذلك عند كلامنا على شروط العاملين المتنازعين، وبيننا رأي الجمهور في إعراب المثال الذي تقدم فيه المعمول على العاملين، وفي المثال الذي توسط فيه المعمول بين العاملين الذي خالف فيه أبو علي الفارسي.

٢٣٩ هذا صدر بيت من الطويل، من كلام جرير بن عطية بن الخطفي، وعجزه قوله:

* وَهَيْهَاتَ خِرُّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ *

اللغة: «هيهات» اسم فعل ماضٍ معناه بعد، و«العقيق» اسم موضع بعينه، و«الخل» - بكسر الخاء - بمعنى الخليل، ونظيره الإلف والأليف، والخذن والخذين والحب والحبيب، والشبه والشبيه، والمثل والمثيل، والود والوديد. و«نواصله» مضارع من المواصله والوصال.

الإعراب: «هيهات» اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب تأكيداً للأول «العقيق» فاعل هيهات الأول، وأما هيهات الثاني فلا فاعل له، لأنه إنما أتى به لتقوية معنى البعد المسند إلى العقيق، وسيأتي مزيد بيان لذلك في بيان الشاهد في البيت «ومن» الواو حرف عطف، من: اسم موصول معطوف على العقيق، مبني على السكون في محل رفع «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول «وهيهات» الواو حرف عطف، هيهات: اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «خل» فاعل هيهات الأخير مرفوع بالضمّة الظاهرة =

خلافاً له وللجرجاني؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول، وأما الثاني فلم يؤت به للإسناد، بل لمجرد التقوية، فلا فاعل له، ولهذا قال:

٢٤٠ - * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ *

«بالعقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل «نواصله» نواصل: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وضمير الغائب مفعول به.

الشاهد فيه: قوله: «هيئات هيئات العقيق» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان وهما اسما فعلين، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله «العقيق» ومع أن كل واحد من العاملين المتقدمين صالح للعمل في المعمول المتأخر فإن العمل للأول منهما، وليس للثاني عمل فيه، وذلك لأن من شرط التنازع أن يكون المعمول المتأخر مطلوباً لكل واحد من العاملين المتقدمين من جهة المعنى، وأنت إذا تأملت في هذه العبارة وجدت أن المعمول المتأخر - وهو قوله: «العقيق» - مطلوباً من حيث المعنى للعامل الأول من العاملين المتقدمين، وأن العامل الثاني لم يؤت به في الكلام إلا لمجرد التقوية لمعنى العامل الأول وتوكيده، فكأنه قد قال: بعد العقيق بعداً لا مزيد عليه. وبيان ذلك أنك إذا قلت «قام زيد» دل ذلك الكلام على حدوث القيام من زيد في الزمن الماضي، ثم تارة تريد أن تؤكد حدوث القيام فقط فتقول «قام قام زيد» رداً على من تردد أو أنكر القيام، وتارة تريد أن تؤكد كون القيام المعلوم واقعاً من زيد فتقول «قام زيد زيد» رداً على من تردد أو أنكر نسبة المعترف بحصوله - وهو القيام - إلى زيد، وتارة تريد أن تؤكد حدوث القيام في الزمن الماضي من زيد وهو مضمون الجملة فتقول «قام زيد قام زيد» رداً على من أنكر أو تردد في هذا المضمون، وظاهر لك من هذا الكلام أنك حين قلت «قام قام زيد» لم تأت بquam الثاني لتسندته إلى زيد المذكور في الكلام ولا إلى ضمير مستتر يعود إليه، وإلا كان الكلام من المهيح الثالث، وإنما أتيت به لتؤكد المعنى الذي يدل عليه قام؛ لأنك إنما أردت الرد على مخاطب لك أنك قيامه أو تردد فيه، وههنا نجد الأمر كذلك، فكأن الشاعر استشعر إنكاراً من منكر أو تردداً من متردد في بعد هذا المكان الذي يقيم فيه أحباؤه؛ فأتى بهيئات الثاني ليؤكد المعنى الذي يدل عليه الأول وهو البعد، فافهم هذا، والله يرشدك ويتولاك.

٢٤٠ - هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَعْلَتِي *

ولو كان من التنازع لقال: «أَتَاكَ أَتَوُكَ» أو «أَتَوُكَ أَتَاكَ»، ولا في نحو:
 ٢٤١ - * وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْتَى غَرِيمُهَا *

= ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

المعنى: الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فاراً من قوم، فنظر خلفه فوجدهم في أثره، أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق مخوف فخاطب دابته لتجد في السير أو ليحملها على ذلك، هذا إن قرأته بكسر الكاف في «أتاك» أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف، وفي البيت على هذا الالتفات على ما هو مذهب السكاكي الذي لا يشترط في تحقيق معنى الالتفات تقدم تعبير على خلاف ما فيه الالتفات، وذلك لأن مقتضى الظاهر أن يحدث عن نفسه فيقول: «أتاني أتاني اللاحقون».

ويروى «أتاك أتاك اللاحقون» على إضافة الوصف لضمير الخطاب.

الإعراب: «أتاك» أتى: فعل ماض، وكاف الخطاب مفعول به مبني على الكسر أو على الفتح في محل نصب «أتاك» تأكيد للأول من باب تأكيد الفعل بالفعل، وإنما أتى بضمير الخطاب ليوافق الأول ليس غير؛ فلا عمل للفعل الثاني في الكاف «اللاحقون» فاعل أتى الأول، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «احبس» فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «احبس» تأكيد للفعل الأول.

الشاهد فيه: قوله: «أتاك أتاك اللاحقون» فإن هذا التركيب يدل على أنه ليس من باب التنازع، بل العامل الثاني قد أتى به لمجرد تقوية العامل الأول وتأكيده؛ فهو من باب تأكيد الفعل بالفعل؛ وبيان ذلك أنه لو كان من باب التنازع لكان مما لا بد منه أن يعمل أحد العاملين في لفظ المعمول ويعمل الآخر في ضميره؛ فلو عمل العامل الأول في لفظه لقال: «أتاك أتوك اللاحقون» ولو عمل العامل الثاني في لفظه لقال: «أتوك أتاك اللاحقون» لكنه لم يقل واحداً من هذين التركيبين؛ فدل على أنه لم يجره على منهج التنازع، فيكون قوله: «ههيهات ههيهات العقيق» جارياً على هذا النحو أيضاً.

٢٤١ - هذا الشاهد من كلام كثير عزة، وهو كثير بن عبد الرحمن، وما ذكره المؤلف عجز بيت

من الطويل، وصدره قوله:

* قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ *

اللغة: «مطول» اسم مفعول من قولهم: مطل المدين، إذا سَوَّف في قضاء الدين ولم يؤده، و«معنى» اسم مفعول من قولهم: عناه الأمر يعنيه - بتضعيف عين الفعل وهي النون - إذا شق عليه وسبب له العناء.

الإعراب: «قضى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف «كل» فاعل قضى مرفوع بالضممة الظاهرة، وكل مضاف و«ذي» مضاف إليه مجرور بالباء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و«دين» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فوفى» الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وفي: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ذي دين «غريمه» غريم: مفعول به لوفى، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وعزة» الواو واو الحال، عزة: مبتدأ، مرفوع بالضممة الظاهرة «مطول» خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة «معنى» خبر ثان مقدم، مرفوع بضممة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «غريمها» غريم: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب حال، وفيه وجوه أخرى من الإعراب ستعرفها في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله: «وعزة مطول مُعْنَى غريمها» فإن ظاهره أنه قد تقدم فيه عاملان أولهما قوله مطول وثانيهما قوله معنى، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله غريمها، وأن كل واحد من هذين العاملين يطلب ذلك المعمول المتأخر على أنه نائب فاعل له، ولكن هذا الظاهر غير مرضي عند ابن مالك في كتابه شرح التسهيل؛ لأن من شرط التنازع عنده ألا يكون المتنازع فيه سببياً مرفوعاً، ألا يكون سببياً أصلاً، أو يكون سببياً غير مرفوع، وأنت لو جعلت الكلام من باب التنازع كان المتنازع فيه - وهو غريمها - سببياً لكونه اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عزة، وهو مرفوع لأنه يعرب نائب فاعل حينئذ.

والذي دعا ابن مالك إلى أن يعتبر ما في هذا البيت ونحوه ليس من باب التنازع هو أنه لو كان من باب التنازع لكان قوله: «عزة» مبتدأ وقوله: «مطول» خبر أول، و«معنى» خبر ثان، وهذان الخبران هما العاملان المتنازعان، وقوله: «غريمها» هو المعمول المتنازع فيه، وهو مرفوع بأحد العاملين، والعامل الآخر رافع لضمير الغريم، وقد =

بل: «غريمها» مبتدأ، و «مطول» و «مَعْنَى» خبران، أو «مطول» خبر، و «مَعْنَى» صفة له، أو حال من ضميره.

ولا يمتنع التنازع في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ» لأن السببي منصوب.

= علمت أنه خبر عن المبتدأ الذي هو عزة، وإذا كان رافعاً لضمير الغريم لا يكون مرتبطاً بالمبتدأ، فكان يجب أن يبرز الضمير؛ لأن الخبر إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير الذي أصله أن يكون مستتراً فيه - على ما هو مذهب البصريين كما تقدم مشروحاً في باب المبتدأ والخبر - فكان يجب أن يقول: وعزة مطول هو معنئ غريمها، أو يقول: وعزة مطول معنئ هو غريمها. ولهذا خرج ابن مالك هذا البيت على عدة تخريجات كل واحد منها يخرج به عن باب التنازع:

الأول: أن يكون «مطول» خبراً مقدماً، و«معنئ» خبراً ثانياً مقدماً، و«غريمها» مبتدأ مؤخرًا، والجملة خبر المبتدأ السابق الذي هو عزة، وهذا هو الذي أعربنا عليه البيت؛ فالاسمان المتقدمان ليسا عاملين؛ لأنهما خبران، والمؤخر ليس معمولاً لأنه مبتدأ، وأنت تعلم أن الخبر ليس عاملاً في المبتدأ عند جمهرة النحاة، بل الاسم المتأخر هو العامل في الاسمين، كما هو الراجح من أن المبتدأ عامل الرفع في الخبر. الثاني: أن يكون «عزة» مبتدأ، و«مطول» خبره، و«معنئ» حال من غريمها، و«غريمها» نائب فاعل لمطول، فلم يتقدم في الكلام عاملان، بل المقدم الطالب للمتأخر عامل واحد هو مطول.

الثالث: أن يكون «عزة» مبتدأ، و«مطول» خبره، و«معنئ» صفة لمطول، و«غريمها» نائب فاعل لمطول؛ فالمتقدم الطالب لتأخر أيضاً - على هذا التوجيه - عامل واحد هو مطول، فليس من باب التنازع.

لكن هذا الذي ذهب إليه ابن مالك غير مستقيم، أما أولاً فلأنه أجاز التنازع في السببي المنصوب، ومن أمثلته قولك «زيد ضربت وأكرمت أخاه» وهذا المثال يأتي فيه ما قاله في بيت كثير، فتجوز هذا ومنع ذاك من التحكم، وأما ثانياً فلأنه يجوز أن يكون «غريمها» مرفوعاً بالعاملين جميعاً على ما هو مذهب الفراء، ويجوز أن يكون أحد الوصفين رافعاً للغريم والثاني رافعاً لضميره كما يقول البصريون، ولكنه لم يبرز الضمير لظهور المراد، وفي هذا القدر كفاية.

فصل : إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق، واختار الكوفيون الأولَ لسَبْقِهِ، والبصريون الأخيرَ لِقُرْبِهِ^(١).

فإن أَعْمَلْنَا الأولَ في الْمُتَنَازَعِ فيه أَعْمَلْنَا الأخيرَ في ضميره، نحو: «قَامَ وَقَعَدَا - أو وَضَرَبْتُهُمَا، أو وَمَرَرْتُ بِهِمَا - أَخَوَاكَ»، وبعضهم يُجِيزُ حذف غير المرفوع؛ لأنه فَضْلَةٌ، كقوله:

٢٤٢ - بَعْكَازٌ يُعْشِي النَّاطِرِ - مَنْ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شَعَاعَهُ

(١) لقد تأملنا فيما حملوه على التنازع من آيات القرآن الكريم فوجدناها جارية على إعمال العامل الأقرب إلى المعمول، وكذلك ما ذكروه من الحديث النبوي، وتأمل قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾ فإنك لو طبقت قواعد هذا الباب على هذه الآية الكريمة أيقنت أن العامل في (كتابيه) هو اقرؤوا، إذ لو كان العامل هو (هاؤم) لكان يتعين ذكر الضمير مع (اقرؤوا) فكان يقال: هاؤم اقرؤوه كتابيه لأن الضمير لا يحذف من العامل الثاني إذا أعملت الأول في لفظ المعمول، سواء أكان هذا الضمير عمدة أم كان فضلة، أما لو أعملنا العامل الثاني في الآية الكريمة فإن العامل الأول يعمل في ضمير المعمول ثم يحذف هذا الضمير لكونه فضلة، وذلك ما جرت الآية الكريمة عليه، ثم تأمل قوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾ تجدها جرت على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول، ولو جرت على إعمال العامل الأول لقليل آتوني أفرغه عليه قطراً، ولا شك أن اتباع أسلوب القرآن الكريم الذي هو أفصح كلام وأرقى أسلوب أولى وأحرى.

٢٤٢ - هذا بيت من الكامل، وهو من كلام عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم.

اللخعة: «عكاظ» هو بضم أوله، بزنة غراب - موضع كانت تقام فيه سوق مشهورة يجتمع فيه العرب للتجارة والمفاخرة «يعشي» مضارع أعشاه إذا أصابه بالعشا، وأصل العشا ضعف البصر ليلاً، والمراد هنا ضعف البصر مطلقاً «شعاعه» الشعاع - بضم أوله بزنة الغراب - خيوط الضوء أو بريقه ولمعانه.

الإعراب: «بعكاظ» الباء حرف جر، وعكاظ: مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بقولها جمعوا في بيت سابق على بيت الشاهد، وهو قولها:

فَيْسَا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهُ

«يعشي» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء «الناظرين» مفعول به ليعشي منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط، مبني على =

ولنا أَنَّ فِي حَذْفِهِ تَهْيِئَةَ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعَهُ عَنْهُ، وَالْبَيْتُ ضَرُورَةٌ.

وإنَّ أَعْمَلَنَا الثَّانِي، فَإِنْ احتاجَ الْأَوَّلُ لِمَرْفُوعٍ فَالْبَصْرِيُّونَ يُضْمِرُونَهُ، لَامْتِنَاعِ حَذْفِ الْعُمْدَةِ، وَلأنَّ الإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ قَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ نَحْوُ: «رُبَّةُ رَجُلًا» وَ«نِعَمَ رَجُلًا» وَفِي الْبَابِ نَحْوُ: «ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ» حَكَاهُ سَيَبَوِيه، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٤٣ - * جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ، إِنِّي *

= السَّكُونُ فِي مَحَلِّ نَصَبِ «هَمْ» فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِرُهُ الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ «لَمْحَا» فَعَلَ مَاضٍ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ فَاعِلُهُ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مَفْسُورَةٌ «شَعَاعَهُ» شَعَاعٌ: فَاعِلٌ يَعِشِي، مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ، وَشَعَاعٌ مُضَافٌ وَضَمِيرُ الْغَائِبِ مُضَافٌ إِلَيْهِ. الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُ الشَّاعِرِ «يَعِشِي... لَمْحَا شَعَاعَهُ» حَيْثُ أَعْمَلَ الْعَامِلُ الْأَوَّلَ - وَهُوَ «يَعِشِي» - فِي لَفْظِ الْمَعْمُولِ - وَهُوَ «شَعَاعَهُ» - فَارْتَفَعَ هَذَا الْمَعْمُولُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، وَأَعْمَلَ الثَّانِي فِي ضَمِيرِهِ؛ فَنَصَبَهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، ثُمَّ حَذَفَهُ، وَلَوْ ذَكَرَهُ لَقَالَ «يَعِشِي النَّاضِرِينَ إِذَا هُمْ لَمْحَوْهُ شَعَاعَهُ». وَهَذَا الْحَذْفُ مِمَّا لَا يَجُوزُهُ الْبَصْرِيُّونَ إِلَّا لَاضْرُورَةٍ الشَّعْرِ.

٢٤٣ - هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ:

* لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ *

وَلَمْ أَعَثِّرْ لِهَذَا الشَّاهِدِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مُعَيَّنٍ.

اللُّغَةُ: «جَفَوْنِي» جَفَا: مَاضٍ مِنَ الْجَفَاءِ مُسْنَدٌ لَوَاوِ الْجَمَاعَةِ، وَالْجَفَاءُ: أَنْ تَفْعَلَ بِغَيْرِكَ مَا يَسُوءُهُ أَوْ أَنْ تَتْرَكَ مَوَدَّتَهُ، وَتَقُولُ: جَفَاهُ يَجْفُوهُ جَفَاءً وَجَفْوَةً «الْأَخْلَاءُ» جَمْعُ خَلِيلٍ، وَهُوَ كَالصَّدِيقِ وَزَنًا وَمَعْنَى «جَمِيلٌ» هُوَ الْأَمْرُ الْحَسَنُ الَّذِي تَمَلُّ عَاقِبَتُهُ وَتَحْسَنُ آخِرَتُهُ، «مُهْمَلٌ» اسْمُ فَاعِلٍ فَعَلَهُ «أَهْمَلُ فُلَانُ الْأَمْرَ الْفُلَانِي» إِذَا لَمْ يَعْأَ بِهِ وَلَمْ يَعْطِهِ شَيْئًا مِنْ عَنَائَتِهِ وَلَمْ يَلْقَ إِلَيْهِ بِأَلَةٍ.

الْإِعْرَابُ: «جَفَوْنِي» جَفَا: فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحٍ مُقَدَّرٍ عَلَى الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ التَّعْذُرُ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ فَاعِلُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَالنُّونُ لِلْوَقَايَةِ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مَفْعُولٌ بِهِ «وَلَمْ» الْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ، لَمْ: حَرْفُ نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبُ «أَجَفُ» فَعَلَ مُضَارِعٌ مُجْزُومٌ بِلَمْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْوَاوِ وَالضَّمَّةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا =

والكسائي وهشام والشهيلي يوجبون الحذف، تمسكاً بظاهر قوله:

٢٤٤ - تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رجالاً

«الأخلاء» مفعول به لأجف، منصوب بالفتحة الظاهرة «إنني» إن: حرف تأكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب «لغير» جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي، وغير مضاف و «جميل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر «خليلي» خليل: مجرور بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل، و خليل مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «مهمل» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة، وتقدير الكلام: إنني مهمل لغير جميل حاصل من خليل.

الشاهد فيه: قوله «جفوني ولم أجف الأخلاء» حيث أعمل المعمول الثاني - وهو «لم أجف» - في لفظ المعمول المتأخر - وهو «الأخلاء» - فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل العامل الأول - وهو «جفوني» - في ضميره، وهو واو الجماعة؛ فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر، ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز في هذا الباب، وقد احتمل؛ لأن المرفوع مما لا بد للكلام منه.

٢٤٤ - هذا الشاهد من كلام علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني، وهذا الذي ذكره

المؤلف قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالًا فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِبُ

اللغة: «تعفّق» أي: استتر، و «الأرطى» شجر، و «بذت» أي: غلبت و «نبلهم»

سهامهم، و «كليب» جمع كلب، مثل عبد وعبيد.

المعنى: وصف في هذا البيت بقرة وحشية أراد الصيادون اصطيادها، فاستتر لها الصيادون في شجر عبل ضخّم ليختلوا ومعهم كلابهم، ولكن هذه البقرة غلبت هؤلاء الرجال بسرعة جريها وفاتتهم، والمقصود الأصلي تشبيه ناقته ببقرة هذا ووصفها في سرعة السير والنجاء براكبها من أهوال الصحراء ومخاوفها.

الإعراب: «تعفّق» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «بالأرطى» جار ومجرور متعلق بتعفّق «لها» جار ومجرور متعلق بتعفّق أيضاً «وأرادها» الواو حرف عطف، أراد: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة العائد إلى البقرة الوحشية مفعول به لأراد «رجال» فاعل أراد مرفوع بالضممة الظاهرة =

إذ لم يقل: «تَعَفَّقُوا» ولا: «أَرَادُوا».

والفرء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعملُ لهما، نحو: «قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ» وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا، كـ «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ».

وإن احتاج الأول لمنصوبٍ لفظاً أو محلاً، فإن أوقع حذفه في لبس أو كان العاملُ من باب: «كان» أو من باب: «ظَنَّ» وجب إضمار المعمول مؤخرًا، نحو: «اسْتَعَنْتُ وَأَسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ^(١)، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقًا إِيَّاهُ، وَظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا

= «فبذت» الفاء حرف عطف، بذ: فعل ماضٍ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل، وفاعل بذ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى البقرة «نبلهم» نبل: مفعول به لبذت منصوب بالفتحة الظاهرة، ونبل مضاف وضمير الصيادين مضاف إليه «وكليب» الواو حرف عطف، كليب: «معطوف على رجال الذي هو فاعل أراد مرفوع بالضممة الظاهرة، وقرأ الشيخ خالد «نبلهم» بالرفع وجعله فاعلاً لبذ، وجعل «كليب» معطوفاً على النبل، ويكون المعنى على هذا أن النبل غلبت البقرة، وأنها وقعت فيما أرادوه لها، وهذا معنى غث سمج بارد بعيد كل البعد عن مقصود الشاعر؛ لأنهم إذا غلبوها لم تكن هي ناجية سريعة العدو، فكيف يشبه ناقته بها؟! ولهذا نجد الإعراب الذي قدمناه أخرى بالقبول، وأوفق بالمعنى المقصود، وأدل على ما يمكن أن يكون غرض الشاعر.

الشاهد فيه: قد استشهد جماعة من النحاة - منهم الكسائي وهشام من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء من المغاربة - على أنه إذا عمل ثاني العاملين في لفظ المعمول وأعمل الأول في ضميره؛ وجب حذف هذا الضمير ولو كان الضمير مرفوعاً؛ لئلا يلزم على ذكره عود الضمير على متأخر، وقد جرى في هذا البيت على هذا؛ فقوله «رجال» فاعل بقوله «أرادها» وحذف ضمير الرجال من «تعفق» ولو أظهره لقال «تعفقوا وأرادها رجال».

وهذا الذي ذكره ليس بلازم؛ لجواز أن يكون في «تعفق» ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى «رجال» فإن قلت: فرجال جمع، والذي يستتر هو ضمير الواحد، قلت: هو جمع لكنه في تأويل المفرد - إذ يقدر الضمير عائداً على ما ذكر أو على ذلك، وهو مفرد - فصح أن يستتر ضميره.

(١) إنما وجب الإضمار مؤخراً في هذا المثال لأننا لو لم نفعل ذلك لكننا بصدد أن نضمّر =

قَائِماً إِيَّاهُ»، وقيل: في باب: «ظن» و «كان» يضمّر مقدماً، وقيل: يظهر، وقيل: يحذف، وهو الصحيح، لأنه حَذَفُ لدليل.

وإن كان العامل من غير بَابِي: «كان» و «ظن» وجب حذف المنصوب، كـ «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْد»، وقيل: يجوز إضمّاره، كقوله: * إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ * ٢٤٥ -

= بجانب العامل الأول، أو نحذفه بالمرّة لكونه فضلة، ولا سبيل إلى أحد هذين الوجهين، أما الإضمّار بجانب العامل الأول كما هو نظام الباب فلا يمكن لأنه يستلزم الإضمّار قبل الذكر من غير ضرورة ملجئة إلى ذلك، وأما الحذف فليس ممكناً أيضاً، لأنه لا يدري بعد الحذف أزيد مستعان به أم مستعان عليه، بل المتبادر إلى ذهن السامع أنه مستعان عليه، بدليل ما ذكر مع العامل الثاني؛ فيكون الكلام مؤدياً إلى غير المراد، وهو الإلباس الذي يمتنع على المتكلم المصير إليه، لهذا كان الإضمّار مؤخراً متعيناً. ٢٤٥ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* جَهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَخْفَظَ لِلْوُدِّ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وبعده قوله: وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلِّمًا يُحَاوِلُ وَاشِ غَيْرَ هَجْرَانِ ذِي وَدٍّ اللّخْطَةُ: «جهاراً» بكسر الجيم، بزنة الكتاب - أي عياناً ومشاهدة «الغيب» كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب «الود» بتثنية الواو - المودة والمحبة.

المحصى: يحض الشاعر على ألا تكتفي في مودة صديقك بأن ترضيه في حال حضوره ومشاهدته وعيانه، وأن تقوم على حفظ وداده في حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه في حال العيان وأمام الناس.

الإعراب: «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسم كان مبني على الفتح في محل رفع «ترضيه» ترضي: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وضمير الغيبة العائد إلى الصاحب الآتي مفعول به «ويرضيك» الواو حرف عطف، يرضي: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء، وكاف المخاطب مفعول به «صاحب» فاعل يرضيك، مرفوع بالضمّة الظاهرة «فكن» الفاء واقعة في جواب إذا، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن «أحفظ» خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة «للود» جار ومجرور متعلق بأحفظ، =

وهذا ضرورة عند الجمهور .

مسألة: إذا احتاج العاملُ الْمُهْمَلُ إلى ضمير، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن اسم، وكان ذلك الاسم مخالفاً في الأفراد والتذكير أو غيرهما للاسم المُفَسَّر له - وهو المتنازع فيه - وجب العدولُ إلى الإظهار، نحو: «أُظُنُّ وَيَظُنُّنِي أَخَا الزَيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ».

وذلك لأن الأصل «أُظُنُّ وَيَظُنُّنِي الزَيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ» فأُظُنُّ: يطلب «الزيدين أخوين» مفعولين، و«يَظُنُّنِي» يطلب «الزيدين» فاعلاً، و«أَخَوَيْنِ» مفعولاً؛ فَأَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ، فَنَصَبْنَا الْأَسْمِينَ، وهما: «الزيدين أخوين» وأَضْمَرْنَا فِي الثَّانِي ضَمِيرَ «الزيدين» وهو الألف، وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره، وهو خبر عن ياء المتكلم، والياء مخالفة لأخوين الذي هو مُفَسَّر للضمير الذي يُؤْتَى به، فإن الياء للمفرد، و«الأخوين» تثنية، فَدَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ إِضْمَارِهِ مُفْرَدًا لِيُوَافِقَ الْمُخْبَرَ عَنْهُ، وبين إضماره مُثْنًى لِيُوَافِقَ الْمُفَسَّرَ، وفي كل منهما محذور، فوجب العدولُ إلى الإظهار، فقلنا: «أَخَا» فَوَافَقَ الْمُخْبَرَ عَنْهُ، وَلَمْ يَضُرَّهُ مُخَالَفَتُهُ لـ«أَخَوَيْنِ»، لأنه اسمٌ ظاهر لا يحتاج لما يفسره، هذا تقرير ما قالوا.

ولم يَظْهَرْ لِي فَسَادُ دَعْوَى التَّنَازُعِ فِي الْأَخَوَيْنِ، لَأَنَّ: «يَظُنُّنِي» لا يطلبه، لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد.

وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين: حَذْفُهُ، وَإِضْمَارُهُ عَلَى وَفْقِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ.

والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا.

الشاهد فيه: قوله: «ترضيه ويرضيك صاحب» حيث أعمل العامل الثاني - وهو «يرضيك» - في لفظ المعمول - وهو «صاحب» - مع إعمال العامل الأول في ضميره المذكوراً، وذلك قوله «ترضيه» مع أنه يطلبه مفعولاً، وذكر الضمير في هذه الحال لا يكون إلا في ضرورة الشعر عند جمهرة العلماء، لأن فيه عود الضمير إلى متأخر من غير ضرورة تحوج إليه؛ لأنه ليس عمدة لا بد منه في الكلام حتى نتحمل له الإضمار قبل الذكر.

٥ جمع التكسير ٥

هو ما دلّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفردة ، تغييراً مقدراً كفلّك ، بضم فسكون ، للمفرد و الجمع، فزنته في المفرد كزنة فقل ، وفي الجمع كزنة أسد ، وكهجان لنوع من الإبل ، ففي المفرد ككتاب ، وفي الجمع كرجال . أو تغييراً ظاهراً، إما بالشكل فقط ، كاسد بضم فسكون ، جمع أسد بفتحيتين . وإما بالزيادة فقط كصينوان ، في جمع صينو بكسر فسكون فيهما . وإما بالنقص فقط ، كنخّم في جمع نخمة بضم ففتح فيهما . وإما بالشكل و الزيادة كرجال بالكسر ، في جمع رجل بفتح فضم ، وإما بالشكل و النقص ككُتب بضميتين ، في جمع كتاب بالكسر ، وإما بالثلاثة، كغلمان بكسر فسكون ، في جمع غلام بالضم .

أما التغيير بالنقص والزيادة دون الشكل ، فنقتضيه القسمية العقلية ، ولكن لم يوجد له مثال.

وهذا الجمع عام في العقلاء و غيرهم ، ذكوراً كانوا أو إناثاً ، وأبنيته سبعة وعشرون ، منها أربعة للقلّة ، و الباقي للكثرة .

و الجمعان قيل إنهما مختلفان مبدأً وغايةً ، فالقلّة من ثلاثة إلى عشرة ، و الكثرة من أحد عشر إلى مالا نهاية له . وقيل : إنهما متفقان مبدأً لا غايةً ، فالقلّة من ثلاثة إلى عشرة ، و الكثرة من ثلاثة إلى مالا نهاية له .

وإنما تعتبر القلة في نكرات^(١) الجموع ، أما معارفها بال أو الإضافة فصالحة لقلّة الكثرة ، باعتبار الجنس أو الاستغراق ، وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعاً : بيان تضع العرب أحد البنائين صالحاً للقلة و الكثرة ، ويستغنون به عن وضع الآخر ، فيستعمل مكانه بالاشتراك المعنوي لا مجازاً ، ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً ، كـ رَجُل ، بفتح فسكون فضم ، في جمع رَجُل بكسر فسكون ، وكرجال بكسر ففتح ، في جمع رَجُل بفتح فضم ، إذ لم يضعوا بناء كثرة للأول ، ولا قلة للثاني ، فإن وضع بناءً ان للفظ واحد ، كأفلس وفلوس ، في جمع فلس بفتح فسكون ، وأثوب وثياب ، في جمع ثوب ، فاستعمال أحدهما مكان الآخر يكون مجازاً ، كإطلاق أفلس [على] أحد عشر ، وفلوس على ثلاثة ، ويسمى بالنيابة استعمالاً .

❧ جموع القلة ❧

الأول : أقْعَل ، بفتح فسكون فضم . ويطرّد في :

١ - كل اسم ثلاثي صحيح الفاء و العين ولم يضاعف ، على وزن (قْعَل)، بفتح فسكون ، ككَلْبُ و أكلب ، وظَبِي و أظب ، ودَلُو و أدل . وما كان من هذا النوع واوياً اللام أو يائياً ، تكسر عينه في الجمع ، و تحذف لامه ، كما سيأتي : في الإعلال .

وشذّ أوْجُه ، وأكفّ ، و أعْيُن ، وأثوب ، وأسَيْف في قوله :

(١) في الأصل : نكران .

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبَسْتُ أَثْوَابًا * حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قَنَاعًا أَشْهَبًا^(١)

و قوله :

كَأَنَّهُمْ أَسِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَّةٌ * غَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٌ بِهَا الْأَثَرُ

٢ - وفي اسم رباعيٍّ مؤنَّث بلا علامة ، قبل آخره مدّ ، كذراع و أذرع ، و يمين و أيمن ، و شذ أقعلُ في مكان ، و غراب ، و شهاب ، من المذكر .

الثاني : أفعال ، بفتح فسكون ، و يكون جمعا لكل ما لم يطرّد فيه أقعلُ السابق ، كثوب و أثواب ، و سيف و أسياف ، و حِمْل بكسر فسكون و أحمال ، و صُلْب بضم فسكون و أصلاب ، و باب و أبواب ، و سَبَب بفتححتين و أسباب ، و كَتَف بفتح فكسر و أكتاف و عَضُد بفتح فضم و أعضاء ، و جُنُب بضمّتين و أجناب ، و رُطَب بضم ففتح و أرطاب ، و إيل بكسرتين و آبال ، و ضِلَع بكسر ففتح و أضلاع ، و شذ أفراخ في قوله الحُطِينَةُ :

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَحٍ * زُعْبُ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءَ وَلَا شَجَرُ

كما شدّ أحمال^(٢) ، جمع حَمَل ، بفتح فسكون ، في قوله تعالى : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ .

(١) البيت : لمعرف بن عبد الرحمن ، أو لحميد بن ثور . انظر التصريح و المعني و اللسان .

(٢) هذا يسمى : الفصيح في الاستعمال و الشاذ في القياس .

الثالث : أفْعلة ، بفتح فسكونم فكسر ، و يطرد في كل لبسم مذكر رباعي قبل آخره مدّ، كطعام و أطعمة ، ورغيف و أرغفة ، و عمود و أعمدة ، ويُلْتَزَم في فِعَالٍ ، بفتح أوله أو كسره ، مضَعَّف اللام^(١) أو معتلها ، كبَنَاتٍ وأبْنَة ، وزمام و أزمّة ، و قَبَاءٍ وأَقْبِيَة ، و كِسَاءٍ وأَكْسِيَة ، و لا يجمعان على غيره إلا شذوذاً .
الرابع : فَعلة ، بكسر فسكون ، ولم يطرد في شيء ، بل سمع في الفاظ ، منها شيخة جمع شيخ ، وثيرة جمع ثور ، وفِتْيَة جمع فتى وصبيبة ، جمع صَبِيٍّ و صَبِيَّة ، و غِلْمَة جمع غلام ، وثنية جمع ثني بضم الأول أو كسره ، و هو الثاني في السيادة . و لعدم اطراده قيل إنه اسم جمع لا جمع .

❧ جموع الكثرة ❧

الأول : فُعَل ، بضم فسكون . و ينقاس في أقْعَل و مؤنثه فعلاء صفتين ، كحُمْر بضم فسكون ، في جمع أحمر و حمراء .

- و يكثر في الشعر ضم عينه إن صحت هي ولامه و لم يضعف ، نحو :

وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجَلُ^(٢)

بضم الجيم جمع نجلاء : أي واسعة ، بخلاف نحو بيض و عُمِي و غُرّ فلا يُضَم ، لاعتلال العين في الأول ، واللام في الثاني ، و التضعيف في الثالث .

^(١) المراد أن اللام تماثل العين . اهـ تصريح .

^(٢) هذا صدر بيت ، و عجزه (طوى الجديدان ما قد كنت أنشره)

- و كما يكون جمعا لأفعل الذي مؤنثه فعلاء ، يكون جمعا أيضا لأفعل الذي لا مؤنث له أصلا ، كأكمر لعظيم الكمره وأدر بالمد لعظيم الخصية ، و كذا لفعلاء الذي لا أفعل له كرتقاء .

الثاني : فَعَلَ ، بضمّتين . و يطرد في وصف على فَعُول بمعنى فاعل ، كغفور و غَفْرُ ، و صَبُور و صَبْرُ ، وفي كل اسم رباعيّ قبل آخره مدّ ، صحيح الآخر ، مذكرا ، كان أو مؤنثا ، كقَذال بالفتح ، وهو جَمَاع^(١) مؤخّر الرأس ، وقُدل ، و حِمَار و حُمُر ، و كُرَاع بالضم و كُرْع ، و قَضِيب و قَضُب ، و عَمُود و عُمُد . و يشترط في مفردة أيضا ألا يكون مضعفاً مدّته ألف . ثم إن كانت عين هذا الجَمْع واوا و جب تسكينها ، كسُور و سُوك جمعي سِوَار و سِوَاك ، و إجاز ضمها و تسكينها ، نحو قُدل بضمّتين ، وقُدل بالسكون ، و سِيل بضمّتين ، و سِيل بكسر فسكون ، جمع سِيال : اسم شجر له شوك .

لكن إن سكنت الياء و جب كسر ما قبلها^(٢) ، نظيرا بيّض في جمع أبيض .
الثالث : فَعَلَ بضم ففتح . و يطرد في اسم على فَعلة بضم فسكون ، و في فَعلى بضم فسكون أنثى أفعل ، كعُرْقَة و مُذِيَة و حُجّة . و كصُغْرَى . و كُبْرَى . فنقول فيها غُرَف ، و مُدَى ، و حُجَج ، و صُغَر و كُبَر . و شذ في بُهْمَة بضم فسكون ، وصف للرجل الشجاع : بُهَم ، كما شذ جمع رُؤْيَا بضم الأوّل ، و ثَوْبَة و قرية بفتح

(١) جماع مؤخر الرأس : أي حيث يجتمع . يريد وسط مؤخر الرأس . السقا .

(٢) حتى لا تنقلب واوا .

أولهما، ولحية بكسره ، و ثُخمة بضم ففتح ، على فَعَلَ، للمصدرية في الأول ،
وانتقاء ضم الفاء في الثلاثة بعده ، وفتح عين الأخير .

الرابع : فَعَلَ بكسر ففتح . ويطرّد في اسم على فَعَلَة بكسر فسكون كحِجَّة و حِجَج ،
و كِسْرَة وكِسَر ، وفِرْيَة ، و هي الكذب ، و فِرَى . و سَمِعَ في حِلْيَة ولخية بكسر
أولهما : حُلَى ولَحَى بضمه ، كما سمع في فَعَلَة بضم فسكون فَعَلَ بكسر ففتح ،
كصُورَة وصَوَّر .

الخامس : فَعَلَة ، بضم ففتح . و يطرّد في وصف عاقلٍ على وزن فاعل معتل اللام ،
كقَاض وقضاة ، ورام ورُماة ، و غاز وغَزاة .

السادس : فَعَلَة بفتحات ، ويطرّد في وصف مذكر عاقل صحيح اللام ككاتب و كَتَبَة،
وساحرو سَحَرَة ، وبائع وباعة وصائع وصاغة ، وبار وبررة ، و بعضهم يجعل
هذه الصيغة أصل سابقتهما ، و إنما ضُمَّت فاء الأولى ، للفرق بين صحيح اللام
و معتلها .

السابع : فَعَلَى : بفتح فسكون ففتح . و يطرّد في وصف دالّ على هلاك ، أو توجّع ،
أو تشّتت ، بزنة فَعِيل ، نحو قَتِيل و قَتْلَى ، و جريح وجَرَحَى ، و أسير وأسْرَى،
و مريض ومرَضَى . أوزنة فَعِل بفتح فكسر ، كزَمِن وزَمْنَى ، أوزنة فاعل ،
كهالك و هَلَكَى ، أوزنة فَعِيل بفتح فسكون فكسر ، كميت ومَوْتَى ، أوزنة أفعل
كاحمق ، و حَمَقَى ، أوزنة فَعْلان ، كعطشان و عَطَشَى .

الثامن : فِعْلَةٌ ، بكسر ففتح . وهو كثير في فُعل بضم فسكون اسماً صحيح اللام ، كقُرْط وقِرْطَة ، وُزْج وِدْرَجَة ، وكوز وِكْوَزَة ، وُدْب وِدْبَة . وقلَّ في اسم صحيح اللام على فُعل بفتح فسكون ، كغَرْد بالغين المعجمة لنوع من الكمأة وغِرْدَة ، أو بكسر كقِرْد وقِرْدَة .

التاسع : فُعْلٌ ، بضم الأول ، و تشديد الثاني مفتوحاً ، ويطرد في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحي اللام ، كراكَع وراكعة ، وصائِم و صائمة تقول في الجمع رُكَّع وصُومٌ . وندر في معتلها كغاز و غَزَّى ، كما ندر في فعيلة^(١) وفُعلاء [بضم] ففتح ، كخريدة وخرَّد ، و نَفَساء و نَفَس .

العاشر : فُعَّالٌ ، بضم الأول ، و فتح الثاني مشدداً . ويطرد كسابقه في وصف على فاعل ، فيقال : صائِم وصوَّام ، وقارئ وقرَّاء ، وعاذل وعُدَّال . وندر في وصف على فاعلة ، كصُدَّاد في قول القطامي :

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ * وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادٍ

كما ندر في المعتل ، كغاز و غَزَّاء ، وسار و سُرَّاء .

الحادي عشر : فِعَّالٌ ، بكسر ففتح مخففاً . ويطرد في ثمانية أنواع :

الأول و الثاني : فُعل وفُعْلة بفتح فسكون ، اسمين أو وصفين ، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء ، مثل كلب و كلبَة و كِلاب ، وصعب و صَعْبَة و صِعَاب ، و تُبْدِل و او

(١) في الأصل : فعيلة

المفرد ياء في الجمع ، كثُوبٌ وثِيَابٌ ، وندر فيمَا عَيْنُهُ أو فَاؤُهُ الياء منهما ،
كضَيْفٌ وضِيَّافٌ ، وَيَعْرُ وَيَعَارٌ ، وهو الجَذْيُ يُرْبِطُ في زُبْيَةِ الأسد .

الثالث و الرابع : فَعَلَ وفَعَّلَ ، بفتحَتَيْنِ اسمين صحيحي اللام ، ليست عينهما ولا مهما
من جنس ، نحو جَمَلَ وجمال ، ورقَبَ وورقاب .

الخامس : فَعَلَ [بكسر] ^(١) فسكون اسما كَقَذَحَ وَقِدَاحٌ ، وَذَنَبٌ وَذَنَابٌ ، ونَهَى ، وهو
الغدير ، ونهَاء .

السادس : فَعَلَ بضم فسكون ، اسما غير واوِيّ العين ، ولا يائي اللام ، كَرُمَحَ
ورماح وجَبَّ وَجِيَابٌ .

السابع و الثامن : فَعِلَ و فَعِيلَ ، و صفي باب كَرُمَ ، صحيحي اللام ، كظَرِيفَ
وظَرِيفَ وظِرَافَ . وتلزم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع ، فلا يُجمع
على غيرها ، كطويل وطويلة وطوال . وشاعت أيضا في كل وصف على
فعلان بفتح فسكون للمذكر ، وفعلَى للمؤنث ، وفعلان بضم فسكون له ، وفُعلَانُهُ
لها ، كغَضْبَانٍ وغَضْبَى وغِضَابٍ ، وعَطْشَانٍ وعَطْشَى وعِطَاشٍ ، وكخُمْصَانٍ
وخُمْصَانَةٍ وخِمَاصٍ .

الثاني عشر : فَعُولٌ ، بضمَتَيْنِ : وَيَطْرُدُ في اسم [على] فَعِلَ ، بفتح فكسر ، ككَبِدَ
وكبُودَ ، وَوَعَلَ ووُعُولٌ ، وَثَمَرَ وَثَمُورٌ . وفي فَعَلَ اسما ثلاثياً ساكن العين ،
مثلث الفاء ، نحو كَعَبٌ وكُعُوبٌ ، وَجَدَّ وَجُنُودٌ ، وَضَرَسَ وَضُرُوسٌ .

(١) ساقطة من الأصل .

و يشترط أن لا تكون عين المفتوح أو المضموم واوا كحوض وحوت ولا لام المضموم ياء كمذى ، وشَدَّ في ثوى : وهي الحفرة تُجعل حول الخباء ، لوقايته من السيل نِيَّ ، ولا مضعفاً كخَفَّ ، ويُحفظ في فعل بفتحتين كاسد و أسود و ذكر و ذكر ، وشَجَن ، وهو الحزن ، وشُجون .

الثالث عشر : فُعْلان ، بكسر فسكون ، ويَطْرُد في اسم على فعال بالضم ، كغراب وغربان ، و غلام و غلمان ، أو فعل بضم ففتح كصُرْدَ وصِرْدان . و به يُسْتَعْنَى عن أفعال في جمع هذا المفرد . أو فعل بضم الفاء أو فتحها واوي العين الساكنة ، كحُوت وحيّتان ، و كوز و كيزان ، وتاج و تيجان ، ونار و نيران و قلّ في نحو غَزَال غَزْلان ، و في خروف خِرْقان ، وفي نِسوة نِسْوان .

الرابع عشر : فُعْلان بضم فسكون . وبكثر في اسم على فعل بفتح فسكون ، كظَهَرَ و ظَهْران ، و بَطَن و بَطْنان ، أو على فعل بفتحتين صحيح العين وليست هي ولامه من جنس واحد ، كذكر و ذكران ، و حَمَلَ بالمهمله ، وهو ولد الضأن الصغير و حُمْلان ، أو على فعيل كقضيبي و قُضبان ، و غدير و غُذران . و قلّ في نحو راكب رُكبان ، وفي أسود سُودان .

الخامس عشر : فُعلاء ، بضم ففتح ممدوداً . ويطرد في وصف مذكر عاقل على زنة فعيل بمعنى فاعل ، غير مضعّف ولا معتل اللام ، ولا واوي العين ، نحو كريم و كرماء ، وبخيل و بُخلاء ، و ظريف و ظُرْقَاء . و شَدَّ أسير و أسراء ، و قَتِيل و قُتلاء ، لأنهما بمعنى مفعول . أو بمعنى مُفْعِل ، بضم فسكون فكسر ، كسميع

بمعنى مُسْمِع ، واليم بمعنى مُؤَلِّم ، تقول فيهما : سُمِعَا والمَاء ، أو بمعنى مُفَاعِل ، كخِلْطَاء^(١) وَجَلْسَاء ، في خَلِيط بمعنى مُخَالِط ، وَجَلِيس بمعنى مجالس .
أو على زنة فاعل دالاً على معنى كالغريزة ، كصالح وصلحاء ، وجاهل وجُهلاء . وَشَذَّ شُجْعَاء في شُجَاع ، وَجُبِنَاء في جَبَان ، وَسُمَحَاء في سَمَح ، وَخُلَفَاء في خَلِيفَة ، لأنها ليست على فاعل ولا فاعل .

السادس عشر : أَفْعَاء ، بفتح فسكون فكسر ، ويطرد في مُقَرَّد سابقه الأول ، وهو فعيل ، لكن بشرط أن يكون معتلاً اللام أو مضعفاً ، كغني وأعنياء ، ونبي وأنبياء ، وشديد وأشداء ، وعزيز وأعزاء ، وهو لازم فيهما . وشذ في نصيب أنصبياء ، وفي صديق أصدقَاء ، وفي هَيْن أهواء ، لأنها ليست معتلة اللام ولا مضعفة .

السابع عشر : فَوَاعِل ، ويطرد في فاعلة اسماً أو صفة ، كناصرية ونواص ، وكاذبة وكواذب ، وفي اسم على قوعل ، بفتح فسكون ففتح ، أو قوَعلة بفتح الأول والثالث و سكون ما بينهما ، أو فاعل بفتح العين أو كسرهما ، كجَوَهَر وجواهر ، وصَوَمعة وصوامع ، وخائِم وخواتِم وكاهِل وكواهل ، أو فاعل بكسر العين وصفاً لمؤنث ، كحائض وحوائض ، وحامل وحوامل ، أو لمذكر غير عاقل كصاهل وصواهل ، و شَاهِق وشواهِق ، وشذ في فارس فَوَارِس ، وفي ناكس

(١) في الأصل : كالطاء .

بمعنى خاضع نواكس ، و في هالك هوالك . و يطرد أيضاً في فاعلاء ، بكسر العين و المد ، كقاصيعاء وقواصيع ، وناقفاء ونوافق .

الثامن عشر : فعائل ، بالفتح و كسر ما بعد الألف . ويطرد في رباعي مؤنث ، ثالثه مدة ، سواء كان ثانيته بالتاء أو بالألف مطلقاً ، أو بالمعنى ، كسحابة و سحائب ، ورسالة ورسائل ، و صحيفة و صحائف ، وذوابة و ذوائب ، و حلوبة و حلائب ، و شمال بالكسر ، و شمال بالفتح : ريح تهب من جهة القطب الشمالي ، و شمائل ، و عجوز و عجائز ، و سعيد علم امرأة و سعايد ، و حيارى و حباير ، و جلولاء : قرية بفارس ، و جلائل .

و يُشترط في ذي التاء من هذه الأمثلة : الاسمية ، إلا فعيلة ، فيشترط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة ، و سذ ذبيحة و ذبائح . و ندر في وصيد : وهو اسم للبيت أو فنائه : و صائد ، و في جزور جزائر ، و في سماء ، اسم للمطر : سمائي .

التاسع عشر : فعالي بفتح أوله و ثانيه و كسر رابعه .

العشرون : فعالي ، بفتح أوله و ثانيه و رابعه .

- و هاتان الصيغتان تشتركان في أشياء ، و ينفرد كل منهما في أشياء .

- فتشتركان في فعلاء اسماً كصخراء ، أو صفة لا مذكر لها كعذراء ، و في ذي

الألف المقصورة للتانيث كحبلى ، أو الإلحاق ، كذقري بكسر الأول : اسم للعظم

الشاخص خلف أذن الناقة ، و ألفه للإلحاق بدرهم ، و علقى بفتح الأول : اسم لبننت ،

فتقول في جمعها صحار وصحارى ، وعذار وعذارى ، وحبال وحبالى ، ودفار ودفارى ، وعلاق وعلاقى .

و تنفرد "الفعالي" بكسر اللام في أشياء : منها فَعْلَاة بفتح فسكون ، كمومة : اسم للفلاة الواسعة التي لانبات بها ، وفَعْلَاة بالكسر كسيلة ، اسم لأخبث الغيلان ، وفِعْلِيَّة بكسرتين بينهما سكون مخفف الياء كهبرية ، وهو ما يعلق بأصول الشَّعر كنخالة الدقيق ، أو ما يتطاير من زَعَب القطن و الريش ، و فَعْلُوَّة بفتح فسكون فضم كَعْرِفُوَّة ، اسم للخشبة المعترضة في فم الدلو ، و ما حذف أول زائديه كحبنطى : اسم لعظيم البطن ، و قَلْنَسُوَّة لما يُلْبَس على الرأس ، و بُلْهَنِيَّة ، بضم ففتح فسكون فكسر : اسم لسعة العيش ، و حُبَارَى بضم الأول ، تقول في جمعها : مَوَام ، و سِيعَالٍ ، و هَبَّار ، و عَرَّاق ، و حَبَّاطٍ ، و قَلَّاس ، و بِلَاهٍ ، و حَبَّار .

وينفرد "الفعالى" بفتح اللام في وصف على فعلان ، كعطشان و غضبان ، أو على فعلى بالفتح كعطشى و غَضَبَى ، تقول في الجمع عطاشى و غَضَابَى و الراجح فيهما^(١) ضم الفاء كسكارى .

و يحفظ المفتوح اللام في نحو حَبِط^(٢) بفتح فكسر و حَبَّاطَى ، و يتيم و يتَّامى و أَيْم ، وهي الخالية من الزوج و أَيْامى ، و طاهر و طهَّارى ، في قول امرئ القيس :

(١) و بهذا تكون أبنية الكثرة أربعة و عشرين .

(٢) يقال حبط الجمل فهو حبط : إذا انتفخ بطنه من أكل كلاً غير ملائم له .

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ^(١)

و في شاةٍ رئيس : إذا أصيب رأسها ورأسى . و يُحفظ المضموم في نحو
قديم وقدامى ، و أسير و أسارى .

الحادي و العشرون : فعَالِيّ ، بفتحيتين و كسر اللام و تشديد الياء ، و يطرد في كل
ثلاثي ساكن العين ، زيد في آخره ياء مشددة ، ليست متجددة للنسب ، ككرسى
و بُخْتِي و قُمَرِيّ ، بالضم ، أو لنسب ثُوسِيّ كَمَهْرِيّ ، تقول في جمعها :
كراسي ، و بَخَاتِيّ ، و قَمَارِيّ ، و مَهَارِيّ . و الفرق أن ياء النسب يدل اللفظ بعد
حذفها على معنى بخلاف ياء نحو كرسى ، إذ يخل اللفظ بعد سقوطه و لا
يكون له معنى ، و شذ قَبَاطِيّ في قُبَاطِيّ^(٢) لأن ياءه للنسب ، و القبط : نصارى
مصر . و يُحفظ في إنسان ، و ظربان بفتح فكسر ، إذ قد سمع أناسي و ظرابي ،
وليسا جمعا لإنسي و ظربي بل أصلهما : أناسين و ظرابين ، قلبت النون فيهما
ياء و أدمت الياء في الياء . و سُمِعَ في عَدْرَاء و صَخْرَاء ، تقول فيهما :
عَدَارِيّ و صَحَارِيّ .

الثاني و العشرون : فعَالِلُ . و يطرد في الرباعي المجرد و مزيده ، وكذا في الخماسي
المجرد و مزيده ، فنقول في جعفر و بُرْتَن و زَبْرَج : جعافِر ، و بَرَاثِن ، و زَبَارِج .

^(١) و عجزه : وَأَوْجُهُمْ عِنْدَ الْمَشَاهِدِ غُرَانُ .

^(٢) القبطي و القبطية ، بضم القاف و كسرهما : اسم لضرب من الثياب البيض الرقاق ، كانت تصنع في مصر ، فنسبت
إلى أهلها . انظر لسان العرب في قبط - السقا .

أما الخماسي فإن لم يكن رابعه يشبه الزائد ، حُذِفَ الخامس كسَقَرَجَل ، تقول فيه سَقَارَج ، وإن أشبه الزائد في اللفظ أو المخرج فأنت بالخيار بين حذفه وحذف الخامس ، فتقول في نحو خَدَرْتُق بوزن سَقَرَجَل ، اسم للعنكبوت، وفي فرزوق^(١) بوزنه أيضاً: خدارق أو خَدَارُنْ ، وقرَادِقُ أو فرازْدُ ، إذ النون في الأول من حروف الزيادة ، و الدال الثاني تشبه في التاء^(٢) في المخرج ، وتقول في مزيد الرُّبَاعِي نحو مُدَخَّرَج دَحَارَج، بحذف الزائد ، إلا إذا كان ما قبل الآخر ليناً فلا يُحذف ، ثم إن كان اللين ياء صح، كقنديل و قناديل ، و إن كان ألفاً أو واوا قلب ياء نحو سِرْدَاح، وهي الناقة الشديدة، وعصفور، فتقول فيهما: سراديح و عصافير، وفي مزيد الخماسي: يحذف الخامس مع الزائد ، فتقول في فِرْطَبُوس بكسر القاف : للناقة الشديدة ، و بالفتح للداهية ، وقَبَعَثْرَى : قرطيب وقباعث .

الثالث و العشرون : شَبِهَ فَعَالِل . وهو ما مثله عَدَدَا وَهِيئة ، و إن خالفه زنة ، وذلك كمفاعِل ، وفَوَاعِل ، و فَيَاعِل ، و أفعاعِلَة . ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو أحمر ، و سكران ، و صائم ، و رام ، و باب كُبْرَى وَسَكْرَى ، فإن لها جموعَ تكسير تقدمت . ولا يُحذف الزائد إن كان واحداً ، كأفضلَ وَمَسْجِدٍ وَجَوْهَرٍ وَصَيْرَفٍ وَعَلَقَى ، بل يُحذف ما زاد عليه ، سواء كان واحداً كما في نحو منطلق ، أو اثنين كما في نحو مستخرج ، ويؤثر بالبقاء ماله مزيَّه على الآخر ، معنى

(١) في الأصل : برزدق .

(٢) في الأصل : الفتاء .

ولفظاً كالميم ، فيقال مَطَالِقٌ وَمَخَارِجٌ ، لَانْطَالِقَ وَ سَخَارِجٌ^(١) أو تَخَارِجٌ ، لفضل الميم ، بتصدرها ، ودلالاتها على معنى يختص بالأسماء ، لأنها تدلُّ على اسمي الفاعل و المفعول ، و كالهَمْزَةُ و الياء مصدرَتين في نحو أَلْنَدَدَ وَيَلْنَدَدُ لِلشَّديدِ الخصومة ، لأنهما في موضعين يقعان فيه دالين على معنى كاقوم و يقوم ، فتقول في جمعها أَلَادٌ وَيَلَادٌ ، أو لفظاً فقط ، كالتاء في نحو استخارج تقول في جمعها تَخَارِيجٌ بابقاء التاء ، لأنها لا تُخْرَجُ الكلمة عن عدم النظر ، بل لها نظير نحو تَبَارِيحٌ و تماثيل و تصاوير ، بخلاف السين لو قلت سَخَارِيجٌ ، إذ لا وجود لسفَاعِيلَ ، وكالواو في نحو حَيَزَبُونُ للعجوز ، فإن بقاءها يغني عن حذف غيرها ، وهو الياء ، فتقول في جمعه حَزَائِينُ ، بقلب الواو ياءً كما في عُصْقُورٌ ، بخلاف ما لو حذفتها و أبقيت الياء ، و قلت حَيَازِينُ بسكون الموحدة قبل النون ، فإن حذفها لا يغني عن حذف غيرها ، إذ لا يلي ألف التكسير ثلاث إلا وأوسطهن ساكن معتل . فيلجئك ذلك إلى حذف المثناة التحتية ، حتى يحصل مفاعل ، فتقول حَزَائِنُ . فإن لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر . فانت بالخيار في حذف أيهما شئت ، كنوني سَرَكْدِي : للتسريع في أموره و الشدِيد . وَعَلْدِي للغليظ ، و ألفيهما . فتقول سَرَانِدُ ، و علاند بحذف الألف ، و سراد و علاد بحذف النون و كَذَا حَبَبَطِي لعظيم البطن . تقول فيه حَبَانِطٍ وَحَبَاطٍ ، بقلب الألف ياءً ، ثم يُعَلَّ إعلال جَوَارٍ ، لأن كلتا الزائدتين للإلحاق بسفرجل ، فتكافأتا .

(١) في الأصل : مخارج .

خاتمة تشتمل على عدة مسائل

الأولى^(١) : يجوز تعويض ياءٍ قبل الطَّرَفِ مما حذف ، سواء كان المحذوف أصلاً أو زائداً . فنقول في سفرَجَلٍ وَمُنْطَلِقٍ : سفاريج ومَطالِيق . و أجاز الكوفيون زيادتها في مماثل مفاعلٍ ، وحذفها من مماثل مفاعيل ، فنقول في جَعافِر جعافير و في عَصافير عَصافِر . و من الأول : " ولو ألقى مَعَاذِيرَهُ " ^(٢) و من الثاني : " وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ " ^(٣) . و أما قواعِل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذاً ، كقول زهير بن أبي سلمى :

سَوَائِيغٌ بِيضٌ لَا يُخْرِقُهَا النَّبَلُ^(٤)

الثانية : كل ما جرى على الفعل : من اسمي الفاعل و المفعول ، و أوله ميم ، فبابه التصحيح ولا يُكْسَرُ ، لمشابهته الفعل لفظاً و معنى ، وجاء شذوذاً في اسم مفعول الثلاثي من نحو ملعون ، و ميمون ، و مشؤوم ، و مكسور ، و مسلوخة : ملاعين ، و ميامين ، و مشائيم ، و مكاسير ، و مساليخ . و جاء أيضاً في مفعِل بضم الميم و كسر العين من المذكر ، كموسِر و مقطِر : مياسير و مفاطير ، كما جاء في مفعِل بفتح العين كمَنكَر : مَناكير .

(١) في الأصل : الأول .

(٢) من الآية ١٥ من سورة القيامة .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام .

(٤) هذا عجز بيت ، صدره (عليها أسود ضاربات لبوسهم) .

- و أما إذا كان مُقْعِل بكسر العين ، مختصاً بالإثاث ، فإنه يُكْسَر كمرَضيع ومرَاضِع .
 الثالثة : قد تدعو الحاجة إلى جَمْع الجمع ، كما تدعوا إلى تثنيته ، فكما يقال في جماعتين من الجمال أو البيوت جَمالان و بُيوتان . تقول أيضاً في جماعات منها جمالات و بُيوتات . و منه " كائهُ جمالاتٌ صُفَر " ^(١) و إذا قصِد تكسير مُكْسَر نظر إلى ما يشاكله من الأحاد ، فيكسَر بمثل تكسيره ، كقولهم في أعْبُد أعابد ، و في أسلحة أسالِح ، و في أقوال أقاويل ، شَبَّهوها ^(٢) بأسود و أساود ، و أجردة و أجارد ^(٣) ، و إعصار و أعاصير ، و قالوا في مُصنران جمع مَصِير : مصارين . و في غِرْبان غَرابين . تشبيهاً بسلاطين و سَراحين . و ما كان على زنة مفاعل أو مفاعيل ، فإنه لا يُكْسَر لأنه لا نظير له في الأحاد ، حتّى يُخْمَل عليه ، و لكنه قد يُجْمَع تصحيحاً ، كقولهم في ثَواكِس و أيامين : ثَواكِسُون و أيامنون ، و في خرائد و صواحب : خَرَائِدات و صَواحبات ، و منه : " إنكُنْ لأنتنَّ صَواحِباتُ يوسُف " ^(٤) .

(١) من الآية ٣٣ من سورة المرسلات .

(٢) أي في عدد الحروف ، و مطلق الحركات و السكتات ، و إن خالفه في نوع الحركة كضمّة أعبد مع فتحة أسود .

(٣) اتفق الكل على التمثيل بأجردة و أجارد ، و لكنه لم يوجد في اللغة . قال الصبان : والظاهر أنه جمع جراد أو جريد اهـ

(٤) حديث شريف

الرابعة : قد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع : إما عوضاً^(١) عن الياء المحذوفة ، كقنادلة في قناديل ، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه ، كإشاعته و أزارقة و مهالبة ، في جمع أشعني وأزرقني و مهلّني ، نسبة إلى أشعت وأزرق ومهلّب ، و إما لإلحاق الجمع بالمفرد ، كصيارفة و صياقلة ، جمع إن كان ممنوعاً من الصرف . وربما تلحق التاء بعض صيغ الجموع لتأكيد التانيث اللاحق له ، كحجارة وعمومة وخؤولة .

الخامسة : المركبات الإضافية التي جعلت أعلاماً تجمع أجزاؤها الأول كما تثنى ، فنقول عبد الله و عبدان لله ، و عياد الله ، ودّوا القعدة و الحجّة ، وأدّوا أو ذوات . و ما كان كابين عرس^(٢) وابن آوى وابن لبون ، يقال في جمعه : بنات عرس و بنات لبون . و المركبات المَزجِيّة ، و المركبات الإسنادية ، و المثنى ، و الجمع ، إذا جعلت أعلاماً لا تثنى ولا تجمع ، بل يُؤنّى بذو مثناه أو مجموعاً ، بحسب الحاجة ، فنقول : دّوا بعلبك أو أدّوا سيبويه وذوو سيبويه وذوو زَيْنين . السادسة : مما تقدم علمت أن للجمع صيغاً مخصوصة ، و قد يدلّ على معنى الجمعية سواها ، و يسمى اسم الجمع ، أو اسم الجنس الجمعي .

(١) في الأصل : عوضاً .

(٢) قوله وما كان كابين عرس : أي كابين مخاض ، وابن ماء . وابن نعش . وحكى الأخفش بنات عرس وبنو عرس وبنات نعش وبنو نعش ، كذا في المختار . كتبه مصححه .

و الفرق بين الثلاثة ، مع اشتراكها في الدلالة على ما فوق الاثنين : أن اسم الجنس الجمعي : هو ما يتميز عن واحده : إما بالياء في الواحد ، نحو رومي ورؤم ، وثركي ، وثرك ، وزنجي وزنج ، وإما بالتاء في الواحد غالباً ، ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر و تمر ، وكلمة وكلم ، وشجرة وشجر ، ويقل كونها في غير الواحد ، و المحفوظ منه جَبَاة و كَمَاة : لجنس الجَبَاء ، و الكَمَاء . و بعضهم يجعل الواحد منها ذا التاء على القياس ، فإن التزم تأنيثه بأن عُوْمِلَ معاملة المؤنث فَجَمَعَ ، كَتَخَمَ وَثَمَ ، في تخمة و تهمة^(١) إذ تقول هي أو هذه تُخَمُ وَثَمُ .

وأن اسم الجمع ما لا واحد له من لفظه ، و ليس على وزن خاص بالجموع أو غالب فيها ، كقوم ورهط ، أوله واحد لكنه مخالف لأوزان الجمع ، كركب وصخب ، جمع راكب وصاحب ، وكغزي . بوزن غَتِي : اسم جمع غاز ، أوله واحد وهو موافق لها ، لكنه مساو للواحد في النسب إليه : نحو ركاب ، على وزن رجال ، اسم جمع ركوبة ، نقول في النسب : ركابي ، و الجمع كما سيأتي لا يُنسَبُ إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام ، أو أهمل واحده ، و هذا ليس واحداً منهما ، فليس بجمع .

و أن الجمع ما عدا ذلك ، سواء كان له واحد من لفظه كرجال ، أو لم يكن ، وهو على وزن خاص بالجموع ، كآبائيل : لجماعات الطير ، وعباديد : للفرق من الناس و الخيل ، أو غالب في الجمع كأعراب ، فإنه جمع واحده مقدر . وسواء توافق المفرد

(١) ساقطة من الأصل .

و الجمع في الهيئة ، كفلك و إمام ، ومنه ﴿ واجْعَلْنَا لِّلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ ^(١) أولاً ، كافر اس
جَمْع قَرَس .

و عندهم اسم جنس إفرادي ، وهو ما يصدق على القليل و الكثير ، كعسل و لبن
وماء و ثراب

^(١) من الآية ٧٤ من سورة الفرقان .

التصغير

وهو لغة التقليل . واصطلاحاً : تغيير مخصوص^(١) يأتي بيانه ، و قد سبق
انه من الملحَق بالمشتقات لأنه وصف في المعنى . وفوائده تقليل ذات الشيء أو
كميته ، نحو كليب ودُرَيْهَمَات ، وتحقير شأنه نحو رُجِيل ، و تقريب زمانه أو مكانه ،
نحو قَبِيل العصر ، و بُعِيد المغرب ، و فَوَيْقُ الفَرَسَخ ، و تُحْنِتُ البَرِيد ، أو تقريب
منزلته نحو صَدِيقِي أو تعظيمه نحو قول أنس بن حَجَر :
فَوَيْقَ جَبِيلٍ شامخ الرأس لم تكن ❖ لِيَتَبَلَّغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَغْمِلَا
وزاد بعضهم التمليح نحو بُنْيَة وَحُبِيب ، في بنت و حبيب ، و كلها ترجع
للتحقير و التقليل .

وشرط المصغر :

- ١ - أن يكون اسماً ، فلا يصغر الفعل ولا الحرف ، وشذ قوله :
يَا مِائِيحَ غَزَلَا شَدَنَّا ❖ مِّنْ هَوْلِيَّانَكَنْ^(٢) الضَّالَّ وَالسَّكَمَ^(٣)

(١) يلحق الأسماء العربية .

(٢) في الأصل : هَوْلِيَاء .

(٣) البيت لملي بن حمزة المريني ، و قيل إنه حضري لا بدوي (اللسان : شبن) .

٢ - و الا يكون متوغلاً في شبه الحرف ، فلا تصغر المضمّرات ولا المُبهمات ولا مَنْ وَكَيْفَ و نحوهما ، و تصغيرهم لبعض الموصولات و أسماء الإشارة شاذ ، كما سيأتي

٣ - و أن يكون خالياً من صيغ التصغير و شبهها ، فلا يصغر نحو كَمَيْت و شَعِيب ، لأنه على صيغته ، ولا نحو مُهَيْمِن و مُسَيِّطِر لأنهما على صيغة تشبيهه .

٤ - و أن يكون قابلاً للتصغير ، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى و أنبيائه و ملائكته ، و عظيم و جسيم ، و لا جمع الكثرة ، و لا كل و بعض ، و لا أسماء الشهور و الأسبوع على رأي سيبويه .

و/أبنيته ثلاثة : فَعِيل ، و فَعِيلٌ ، و فَعِيلٌ ، كَفُلَيْس ، و دُرَيْهَم ، و دُنَيْتِير ، وضع هذه الأمثلة الخليل . وقال : عليها بُنيت معاملة الناس . و الوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب . لأجل التقريب ، و ليس على الميزان الصرفي ، ألا ترى أن نحو أَحْيَمِر و مَكْنِرم و سُفِيرَج : وزنها الصرفي أَفْيَعِل ، و مَفْيَعِل ، و فَعْيَلِل ، و أما التصغيري فهو فَعْيَعِل في الجميع .

و الأصل في تلك الأبنية "فَعِيل" وهو خاص بالثلاثي ، و لا بدّ من ضم الأول ولو تقديراً ، و فتح ثانيه ، و اجتلاب ياء ثالثة ساكنة ، تسمّى ياء التصغير و يُقْتَصَر في الثلاثي على تلك الأعمال الثلاثة ، فليس نحو لَعِيز : للغز ، و زُمَيْل للجبان تصغيراً ، لسكون ثانيهما ، و كون الياء ليست ثالثة .

و إن كان المصغر متجاوزاً الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع ، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ، وهو بناء "فَعَيْعِل" كجعيفر في جعفر .

ثم إن كان بعد المكسور حرف لين قبل الآخر . فإن كان ياء بقي كقنديل ، فنقول فيه قُنَيْدِيل ، وإلا قلب إليها ، كمصبيح و عُصيفير . في مصباح و عصفور ، وهو بناء "فَعَيْعِل" .

و يُتَوَضَّل إلى هذين البناعين بما تُوصَّل به بناء فعال و فعاليل في التفسير من الحذف وجوبا ، أو تخييرا ، فنقول في سفرجل وقرزدق ، و مستخرج ، والندد ، ويلندد ، و حيزبون : سُفِيرَج ، و فَرِيَزْد أو فَرِيَزْق و مُخَيَّرَج ، و الْيَد ، و يُلَيْد . و حَزْبِيْن ، و في سرندي ، و علندي ، سُرَيْد و عُلَيْد ، أو سُرَيْد و عُلَيْد ، مع إعلالهما إعلال قاض .

وكما جاز في التفسير تعويض ياء قبل الآخر مما حُذِف ، يجوز هنا أيضا ، فنقول سُفِيرِيَج ، كما قلت في التفسير : سَفَارَج و سفاريج ، ولا يمكن زيادتها في تكسير و تصغير نحو احرنجام مصدر احرنجم ، لاشتغال محلها بالياء المنقلبة عن الألف في المفرد .

و ما جاء في بابي التصغير و التفسير مخالفا لما سبق فشاذ ، مثاله في التفسير جمعهم مكانا على أمكن ، ورهطا و كُراعا على أراهط و أكارع ، وباطلا وحديثا على أباطيل و أحاديث ، و القياس : أمْكِنَة ، و أرْهُط أو رُهُوط ، و أكرعة ، و بواطل ، و أحدثه ، و مثاله في التصغير تصغيرهم مَعْرِبَا و عِشَاء على مُعْزِرْبَان و عُشَيَان ، و

إنساناً وليلة ، على أنيسيان وليلة ، ورجلاً على روجل ، وصبية وغليلة وبثون
على أصينية ، وأغيلة ، وأبنون ، وعشية على عشية ، والقياس :
مُعرب ، و عشي ، وأنيسين ، وليلة ، ورجل ، وصبية ، وغليلة ، وبثون وعشية .
وقيل إن هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتكسير و تصغير مهمل ، عن تكسير و تصغير
مستعمل .

و يستثنى من كسر ما بعده ياء التصغير ، فيما تجاوز الثلاثة : ما قبل علامة
التانيث كشجرة وحبلى ، وما قبل المدة الزائدة قبل ألف التانيث كحمراء ، وما قبل
ألف أفعال ، كأجمال وأفراس ، وما قبل ألف فعلان الذي لا يجمع على فعالين ،
كسكران و عثمان ، فيجب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتحه للخفة ،
ولبقاء ألفي التانيث وما يشبههما في منع الصرف ، وللحفاظة على الجمع ، فنقول :
شجيرة وحبلى ، وحمراء ، وأجمال ، وأفراس وسكيران ، وعثمان ، لأنهم لم
يجمعوها على فعالين كما جمعوا عليه سرحانا وسُلطانا ، ولذا نقول في تصغيرهما
سُرّحين وسُلّيطين ، لعدم منع الصرف بزيادتها ، فلم يبالوا بتغييرهما

تصغيراً و تكسيراً^(١)

(١) تحقيق تصغير ماختم بألف ونون أن يقال :

لا تقلب الألف ياء فيما يأتي :

أولاً : في الصفات مطلقاً ، سواء كان مؤنثها خالياً من التاء ، وهو الأصل ، أو بالتاء حملاً على الصفات التي تمنع الصرف ، نحو سكران و جوعان و عريان و ندمان و قطوان : للبطن ، تقول في تصغيرها : سكيران ، وجويعان ، وعريان ، ونديمان ، وقطيان .

ثانياً : في الأعلام المرتجلة ، نحو مروان ، وعثمان ، وعمران ، و سعدان ، و غطفان ، و سلمان ، تقول في تصغيرها : مريان و عثمان ، و عميران الخ . أما عثمان ، اسم جنس لفرخ الحباري ، و سعدان : لنبت ، فيقال في تصغيرهما : عثيمين ، و سعيدين .

ثالثاً : أن تكون الألف في اسم جنس على فعلان مثلث الغاء ساكن العين ، كظربان و سبعان ، و يقال في تصغيرهما ظربان و سبيعان .

رابعاً : أن تكون الألف خامسة في اسم جنس ، أو في حكم الخامسة ، و ذلك بحذف بعض الأحرف التي قبلها ، نحو زعفران ، و عقربان ، و أفعموان ، و صليان : للحية ، و عبوثران : لنبت ، تقول في تصغيرها : زعيفران ، و عقيربان ، و أفعيميان ، و صليليان ، و عبيثران . وأما إذا كانت الألف زائدة على ذلك فتحذف ، نحو قرعبلاته : دويبة عظيمة البطن ، تقول في تصغيرها : قريعبة .

- و يكسر ما بعد ياء التصغير لتقلب الألف ياء فيما كانت رابعة في اسم جنس على فعلان ، مثلث الغاء ساكن العين كحومان : لنبت ، واحده حومانة و سلطان و سرحان ، تقول في تصغيرها : حويين ، و سليطين ، و سريحين ، تشبيهاً لها بيزليزيل و قريطيس و سريبيل ، تصغير زلزال و قرطاس مثلث الغاء و سريال .

- وأما العلم المتقول فحكمه حكم ما نقل عنه ، فإن نقل عن صفة فلا يكسر ما بعد ياء التصغير ، نحو سكران مسمى به ، تقول في تصغيره سكيران ، و إن نقل عن اسم جنس فيكسر ما بعد ياء التصغير ، نحو سلطان مسمى به ، تقول في تصغيره سليطين اه منه .

وَيُسْتَنْثَى مِنَ التَّوَصُّلِ إِلَى بِنَاءِ (فَعِيلٌ)^(١) وَفَعِيلٌ ، بِمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى بِنَاءِ مَفَاعِلٍ وَ مَفَاعِيلٍ ، عِدَّةُ مَسَائِلٍ جَاءَتْ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، لَكُونُهَا مَخْتَلِمَةً بِشَيْءٍ مَقْدَرِ انْفِصَالِهِ ، وَ التَّصْغِيرِ يَرُدُّ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَ الْمَقْدَرُ الْانْفِصَالُ هُوَ مَا وَقَعَ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ : مِنْ أَلِفٍ تَانِيثٍ مَمْدُودَةٍ كَقُرْصَاءَ ، أَوْ تَائِهٍ كَحَنْظَلَةٍ ، أَوْ عَلَامَةٍ نَسَبٍ كَعَبْقَرِيٍّ ، أَوْ أَلِفٍ وَنُونٍ زَانِدَتَيْنِ ، كَزُعْفَرَانٍ وَجُلْجُلَانٍ ، أَوْ عَلَامَتِي تَشْيَةِ ، كَمُسْلِمَيْنِ وَ مُسْلِمَانٍ ، أَوْ عَلَامَتِي جَمْعِ تَصْحِيحِ الْمَذْكَرِ وَ الْمُؤَنَّثِ ، كَجَعْفَرَيْنِ وَ جَعْفَرُونَ وَ مُسْلِمَاتٍ ، أَوْ عَجْزِي الْمُضَافِ وَ الْمَزْجِي ، فَهَذِهِ كُلُّهَا يَخَالَفُ تَصْغِيرُهَا تَكْسِيرُهَا ، تَقُولُ فِي التَّصْغِيرِ : قُرَيْصَاءَ ، وَحَنْظِلَةً ، وَعَبْقَرِيٍّ ، وَزُعْفَرَانٍ ، وَجُلْجُلَانٍ وَ مُسْلِمَيْنِ أَوْ مُسْلِمَانٍ ، وَجُعْفَرَيْنِ أَوْ جُعْفَرُونَ ، وَ مُسْلِمَاتٍ ، وَ أَمِيرِي الْقَيْسِ وَ بُعَيْلَبَكٍ ، وَ تَقُولُ فِي تَكْسِيرِهَا : قَرَايِصَ ، وَحَنَاظِلَ ، وَ عِبَاقِرَ ، وَ زَعَاقِرَ ، وَ جَلَاظِلَ ، إِذَا لَا لِبَسَ فِي حَذْفِ زَوَائِدِهَا تَكْسِيرًا ، بِخِلَافِ التَّصْغِيرِ ، لِلْإِتْبَاسِ بِتَّصْغِيرِ الْمَجْرَدِ مِنْهَا . وَإِذَا أَتَتْ أَلِفُ التَّانِيثِ الْمَقْصُورَةُ رَابِعَةً ، ثَبَّتَتْ فِي التَّصْغِيرِ ، فَتَقُولُ فِي حُبْلَى حُبْلَى ، وَ تُحْذَفُ السَّادِسَةُ وَ السَّابِعَةُ كَلْغِيزَى : لِلْغَزِ ، وَ بَرْدَرَايَا : لِمَوْضِعٍ ، فَتَقُولُ : لَغِيزَ وَ بُرِيدَرَ ، وَ كَذَا الْخَامِسَةُ إِنْ لَمْ يُسَبِّقْ بِمَدَّةٍ كَقَرَقَرِيٍّ : لِمَوْضِعٍ ، تَقُولُ فِيهَا قُرَيْقَرَ ، وَ إِنْ سَبَقَتْ بِمَدَّةٍ خَيْرَتْ بَيْنَ حَذْفِهَا وَحَذْفِ أَلِفِ التَّانِيثِ ، كَحَبَارِيٍّ : لَطَائِرٍ ، وَ قُرَيْتًا لَيْمَرَ ، فَتَقُولُ : حَبِيرَ أَوْ حَبِيرِيٍّ ، وَ قُرَيْثَ أَوْ قُرَيْثًا .

(١) ساقطة من الأصل .

واعلم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها :

فإن كان ثاني الاسم المصغر لنا منقلبا عن غيره ، يرد إلى ما انقلب عنه .
سواء كان واوا منقلبة ياء أو ألفا ، نحو قيمة وماء ، تقول فيهما قَوِيمة ومُويّة ، إذ أصلهما قَوِيمة ومَوّه بخلاف ثاني نحو مُتعد^(١) فإنه غير لين ، فيصغر على مُتَّعد ،
وبخلاف ثاني آدم ، فإنه منقلب عن غير لين ، فيقلب واوا كالألف الزائدة من نحو
ضارب ، و المجهولة من نحو صاب و عاج ، فتقول فيها : أوَيْدم ، وضُويْرب
وضُويْب وعُويْج . وأما تصغيرهم عيدا على عُيْد ، مع أنه من العود فشاذ ، دعاهم
إليه خوف الالتباس بالعود أحد الأعواد . أو كان ياء منقلبة واوا أو ألفا ، كموقن و
ناب ، تقول فيهما مُيِّقن ونِييب ، إذ أصلها مُيِّقن ونَيْب . أو كان همزة منقلبة ياء
كذيب ، تقول فيه نُويْب . أو كان أصله حرفا صحيحا غير همزة نحو دينير في
دينار ، إذ أصله دِنَّار ، بتشديد النون .

و يجري هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه شكل الحرف الأول ، كموازين و
أبواب و أنياب بخلاف نحو قِيم و كَيْم .

و إن حذف بعض أصول الأسم ، فإن بقي على ثلاثة كشاكٍ و قاض ، لم يُرَدَّ
إليه شئ ، بل تقول : شُويْكَ و قُويْض ، بكسر آخره منوئا ، رفعا وجرا ، وشُويْكيا
وقُويْضيا نصبا ، و إلا رَدَّ نحو كَلَّ و خَذَّ و عَدَّ بحذف الفاء فيها ، ومَدَّ و قَلَّ و بَغَّ بحذف
العين أعلما ، و نحو يد و دم ، بحذف لامهما ، ونحو قَه و قِه و شِه ، بحذف الفاء

(١) في الأصل : معتد .

واللام ، ورة بحذف العين [واللام]^(١) أعلما أيضا ، فتقول في تصغيرها : أكيل ،
و أخيد ، ووعيد ، برد الفاء ، و مُنِيذ وقَوِيل وبَيْيع ، برد العين و يدية^(٢) و دُمَي ، برد
اللام ، ووُقي ووُفي ووُشَي ، برد الفاء واللام ، ورُأي ، برد العين واللام .

أما العلم الثنائي الوضع ، فإن صح ثانيه كبلّ وهلّ ، ضُغف أو زِيدت عليه ياء ،
فيقال : بُلِيل أو بُلَيّ ، وهُلِيل أو هُلَيّ^(٣) وإلا وجب تضعيفه قبل التصغير ، فيقال في
لوّ وما وكَيّ أعلما : لوّ وكَيّ ، بتّشديد الأخير ، وماء ، بزيادة ألف للتضعيف و قلب
المزيدة همزة ، إذ لا يمكن تضعيفها بغير ذلك ، و تصغر تصغير دوّ وحيّ وماء ،
فيقال لُوَيّ وكَييّ ومُوَيّ ، كما يقال دُوَيّ وحييّ ومويه ، إلا أن هذا لامه هاء ، فردّ
إليها .

و إن صغّر المؤنث الخالي من علامة التانيث ، الثلاثي أصلا وحالا ، كدار
و سن وأذن وعين ، أو أصلا كيد ، أو مالا فقط كحُبْلَى و حمراء ، إذا أريد
تصغيرهما تصغير ترخيم كما سيأتي ، و كسماء مطلقا ، أي ترخيما و غيره ، لحقته
التاء إن أمن اللبس ، فتقول دُوَيْرَة ، وسُنَيْنَة و عَيْنَة ، وأذينة ، وَيْدِيَة ، و حُبَيْلَة ،
و حُمَيْرَة ، وفي غير الترخيم حبيلي^(٤) و حُميراء كما سلف ، و سُمِيَة ، وأصله سُمَيّ

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) في الأصل : يدى .

(٣) في الأصل : مكى . وهو خطأ .

(٤) في الأصل : حبيكى . وهو خطأ .

بثلاث ياءات ، الأولى للتصغير ، و الثانية بدل المدة ، و الثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو ، لأنه من سما يسمو ، حذفت منه الثالثة لتوالي المثال ، ولو سَمَّيت به مذكراً حذفت التاء ، فتقول سُمِّي ، لتذكير مسمّاه ، وأما نحو شجر و بقر فلا يصغر بالتاء ، لنلا يلتبس بالمفرد ، وذلك عند من أنثما ، وأما عند من ذكرهما فلا إشكال ، و كذا نحو زينب وسُعاد لتجاوزهما الثلاثة ، فيقال فيهما زُيْنَب ، وسُعَيْد بتشديد الياء .

و شذ حذف التاء فيما لا لبس فيه ، كحرب وذود ودرع ونغل ونحوها ، مع ثلاثيتها ، وإجلابها فيما زاد على الثلاثة ، كورِيْنَة و أميْمَة ، بياعين مدغمتين ، الأولى للتصغير ، و الثانية بدل المدة ، و قَدِيْمَة ، بياعين بينهما دال : الأولى للتصغير ، و الثانية بدل المدة ، تصغير وراء ، وأمام ، وقُدَّام .

و اعلم أن عندهم تصغيراً يسمى تصغير الترخيم ، ولا وزن له فَعِيل وفَعِيلٌ ، لأنه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد ، فيصغر الثلاثي الأصول على فَعِيل ، مجرداً من التاء ، إن كان مسماه مذكراً كحُمَيْد في حامد ومحمود ومحمد و أحمد وحماد وحمدان وحمّوده ، ولا التفات إلى اللبس بثقة بالقرائن ، وإلا فبالتاء كحَبِيلَة و سويدة في حبلى و سوداء ، إلا الوصف المختص بالنساء كحائض و طالق ، فيقال في تصغيرهما حَيِيْض و طَلِيْق من غير تاء ، لكونه في الأصل وصف مذكر ، أي شخص حائض أو طالق ، فإن صغرتهما لغير ترخيم ، قلت حَوِيْض بشد الياء ، وطَوِيْلِق ، بقلب الفهما واوا ، لأنها ثانية زائدة .

و أما الرباعي فيصغر على فَعْيَل كثرِنِطس وعُصِفِر في قِرطاس و عُصْفور ،
و يصغر إبراهيم و إسمعيل ترخيما على بُرْيَه و سُمَيَّع ، و لغير ترخيم على بُرْيَهيم
و سُمَيَّعيل ، أو على أَبْيَرَه و أَسْمَيَّع ، على الخلاف في أن الهمزة أو الميم واللام أولى
بالحذف ، ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام ، على الصحيح .

❦ تنبيهان ❦

الأول : تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة ، لمنافاة التصغير للكثرة ،
و أجاز الكوفيون تصغير ماله نظير في الأحاد كرُغْفان ، فإنه نظير عثمان ،
فيقال في تصغيره رَغِفان^(١) . فمن أراد تصغير جمع رده إلى مفردة و صغره ،
ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل ، و جمع مؤنث إن كان لمؤنث أو
لغير عاقل ، كقولك في غلمان وجوار و درَاهم : غَلِيمون أو غَلِيمِين ، و جُوَيْرِيات
و دُرَيْهَمات .

- و أما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فيُصغران ، لشبههما بالواحد .

الثاني : لا يصغر إلا المتمكن كما سبق ، ولا يصغر من غيره إلا أربعة :

١ - أفعل في التعجب . ٢ - و المزجي ولو عدديا عند من بناه .

٣ - و ذا و تا و مثاهما و جمعهما . ٤ - و الذي و التي كذلك .

(١) في الأصل : رَغِينان .

و حكمها : أن تصغير أفعل و المزجي كالمتمكن في هيئته ، كما تقدم ، بخلاف الإشارة و الموصول ، فيترك أولهما على حاله : من فتح ، كذا و الذي ، و ضم كالى ، ويزاد في آخر المثنى ألف ، فنقول ذيا وتيا ، ومنه قول رؤبة الراجز :

أو تحلفي بربك العليّ ❖ أني أبو ذئالك الصبيّ

ودَيَّان و دَيَّان وأوليا ، و اللذيا و اللذيان و اللتيا و اللتيان و اللتيين مطلقا ، بفتح الياء المشددة أو كسرهما ، أو اللذيثون في حالة الرفع ، بضم الياء أو فتحها ، على الخلاف بين سيبويه ، والأخفش^(١) ، و اللتيان جمع اللتيا ، يغنى عن تصغير اللاني و اللاتي عند سيبويه ، و صغرها الأخفش بقلب الألف واوا ، و حذف لامهما و هي الياء الأخيرة . و تقلب الهمزة في اللاني ، فيقاتل اللويا و اللويتا ، وضم لام اللويا و اللتيا لغة ، كما في التسهيل ، خلافا للحريري في " ذرّة الغواص " . و إنما ساغ تصغير الإشارة و الموصول ، لأنهما يوصفان ويوصف بهما ، و التصغير وصف في المعنى كما سبق ، ولذا منع عمل اسم الفاعل مصغرا ، كما منع موصوفا .

(١) سيبويه يقول بضم ما قبل الواو ، و كسر ما قبل الياء و الأخفش يقول بفتح ما قبلهما ، و منشأ الخلاف ألف اللذيا . فالأول يحذفها اعتباطاً في التثنية . و الثاني يحذفها لالتقاء الساكنين ، فهي مقدرة عنده ، وقد ظهر أثر الخلاف في الجمع . اهـ .

النسب

وسماه سيبويه الإضافة ، وابن الحاجب النسبة بكسر النون وضمها ، بمعنى الإضافة ، أي الإضافة المعكوسة ، كالإضافة الفارسية .

و يحدث به ثلاثة^(١) تغييرات : لفظي ، و معنوي ، و حُكمي :

فالأول : زيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها ، لتدل على نسبته ، إلى المجرد منها ، منقولا إعرابه إليها ، كمصري ، وشامي ، وعراقي .

و الثاني : صيرورته اسماً للمنسوب .

و الثالث : معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر و المضمّر باطراد كقولك زيد قرشيّ أبوه ، وأمه مصريّة .

و يحذف لتلك الياء ستة أشياء في الآخر :

الأول : الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف ، سواء كانت زائدة ككرسي أو للنسب كشافعي ، كراهية اجتماع أربع ياءات . ويقدر حينئذ أن المنسوب و المنسوب إليه مع المجددة للنسب ، غيرهما بدونها ، و لهذا التقدير ثمرة تظهر في نحو بخاتي وكراسي إذا سُمّي بهما مذكر ، ثم نسب إليه ، فإنه قبل النسب ممنوع من الصرف ، لوجود صيغة منتهى الجموع ، نظراً لما قبل التسمية ، فإن الياء من بُنية الكلمة ، وبعد النسب يصير مصروفاً لزوال صيغة الجمع بياء النسب ، وإن

(١) في الأصل : ثلاث .

سُمِّيَ به مؤنث ، فيكون ممنوعاً من الصرف ، و لكن للعلمية و التانيث المعنوي. و الأفصح في نحو مرمي مما إحدى ياعيه زائدة حذفهما، و بعضهم يحذف الأولى، و يقلب الثانية واوا ، لكن بعد قلبها ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول على الأول مرمي، و على الثانية مَرْمَوي .

و يتعين في نحو حَيٍّ وَطِيٍّ مما وقعتا فيه بعد حرف واحد فتح أو لهما ، وردها إلى الواو إن كانت الواو أصلها ، و قلب الثانية واوا كطَوَّوي و حَيَّوي .

الثاني : تاء التانيث ، تقول في النسبة إلى مكة : مكّي ، و قول العامة خليفتي في خليفة، و خلوّتي في خلوة لحن ، و الصواب خلفي و خلوي .

الثالث : الألف خامسة فصاعداً مطلقاً ، أو رابعة متحرّكاً ثاني كلمتها : فالأولى ألف التانيث كحُبّاري : لطائر ، أو الإلحاق كحَبْرَكِي مُلْحَقٌ بسفرجل : للفرّاد ، أو المنقلبة عن أصل كمصطفى من الصفوة ، تقول في النسبة إليها حُبّاري وَحَبْرَكِي و مصطفى . و الثانية ألف التانيث خاصة كجَمَزِي : للحمّار السريع ، تقول في النسبة إليه جَمَزِي ، فإن سكن ثاني كلمتها جاز حذفها و قلبها واوا ، سواء كانت للتانيث كحُبْلَى ، أو للإلحاق كعَلْقَى ، اسم لنبت ، فانه ملحَقٌ بجعفر ، أو منقلبة عن أصل كَمَلَهَيَّ من اللهو ، تقول فيها : حُبْلَى أو حُبْلَوِي ، و عَلْقَى أو عَلْقَوِي ، و مَلَهَيَّ أو مَلَهَوِي . و القلب أحسن من الحذف ، و يجوز زيادة ألف بين اللام و الواو ، نحو حُبْلَوِي .

الرابع : ياء المنقوص خامسة كالمعتدي ، أو سادسة كالمستعلي ، تقول فيهما :
المعتدي والمستعلي . أما الرابعة كالقاضي فكالف نحو ملهى ، تقول القاضي
و القاضوي ، و الحذف أرجح ، وأما الثالثة كشجي و الشذي فيجب قلبها واوا ،
كالف نحو قتي وعصى ، تقول : شجوي وشذوي ، كما تقول قنوي وعصوي ،
ولا تقلب الياء واوا إلا بعد قلبها ألفا ، ويوصل لذلك بفتح ما قبلها ، كما سبق
في مرَمي .

وإذا نسبتَ إلى فعل ، مكسور العين ، مثلث الفاء ، كنمر ودئل و إبل ، فتحت
عينه في النسب ، تقول نمرى ، ودؤلي وإبلي ، وقال بعضهم يجوز في نحو إبل إبقاء
الكسرة إتباعاً .

الخامس و السادس : علامتا التثنية وجمع تصحيح المذكر علمين إذا أعربا ،
بالحروف ، تقول زيدي في النسب إلى زيدان وزيدون . وأما من أجرى المثني
علماً مجرى سَلْمان في المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ،
فيقول : زِيداني ومن أجرى الجمع المذكر مجرى غَسْلين ، في لزوم الياء ،
والإعراب على النون منونة ، يقول فيه زِيديني ، ومن جعله كهارون في المنع
من الصرف للعلمية وشبه العُجْمة مع لزوم الواو ، أو كعَرَبُون في لزومها
منونا ، أو كالماطرون : اسم قرية بالشَّام في لزومها و تقدير الإعراب عليها ،
و فتح النون للحكاية ، يقول في الجميع زِيدُوني .

أما جمع المؤنث السالم ، فنحو ثَمَرَات جمعا ، ينسب إلى مفردة ساكن الميم ،
وعِلْمًا إليه مفتوحها ، سواء حُكِي أو مُنِع ، وذلك للفرق بين النسب إليه مفرداً وجمعاً ،
وأما نحو ضَخَمَات^(١) فآلفه كآلف حُبَلَى بجامع الوصفية . و يجب الحذف في ألف هذا
الجمع خامسه فصاعداً ، سواء كان من الجموع القياسية كمسلمات ، أو الشاذة
كسُرَادِقَات ، تقول فيها مُسَلِمِي وَسُرَادِقِي .

و يجب حذف ستة أخرى متصلة بالآخر :

أحدها : الياء المكسورة المدغم فيها مثلها ، فيقال في نحو طَيِّب وَهَيَّيْن طَيِّبِي وَهَيَّيْنِي ،
بخلاف المفتوحة كهَيَّيْخ للغلام الممتلئ ، مالم يكن بعد المكسورة ياء ساكنة
كمُهَيَّيْم ، تقول هَيَّيْخِي وَمُهَيَّيْمِي ، تصغيرها مِهَيَّام ، مِفْعَال من هام على وجهه :
إذا ذهب من العشق ، أو من النعاس ، تحذف الواو الأولى ، ثم توضع ياء
التصغير ، فيصير مُهَيَّوْم ، فَيُعَلَّ على مُهَيْم ، إِتْبَاعاً لقاعدة اجْتِمَاع الواو و الياء
و سبق إحداهما بالسكون ، فيشتبه حينئذ باسم الفاعل المكبر من هَيَّمَةُ الحُب ، فإذا
نسب إلى المصغَّر زيدت ياء ، لمنع الاشتباه ، ومثله مصغر مُهَيِّم المذكور ، وشذ
طَائِي في طَيِّئ ، إلا إذا قيل بحذف الياء الأولى ، و قلب الثانية ، ألفاً^(٢) .

(١) في الصبان : أن المراد بالنحو في الباب كل ما كان ساكن الثاني و ألفه رابعة ... الخ ، سواء كان اسماً أو صفة ، و
عليه فيقال في هندات : هندي و هندوي اهـ . و على هذا فيجوز حذف ألف ضخمت أو قلبها واواً ، فتكون
ضَخْمِي أو : ضَخْمُوي .

(٢) لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ثانيها : ياء فعيلة بفتح فكسر ، صحيح العين غير مضعّتها ، كحنيفة وحنفي ، وصحيفة وصحفي بحذف التاء ثم الياء ، ثم قلب كسرة العين فتحة ، وشذ سليقي ، منسوباً إلى سليقة في قوله :

وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ ❖ وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأَعْرَبُ

كما شذ عميري وسليمي ، في عميرة كلب وسليمة الأزد ، نطقوا بالأول ، للتنبيه على الأصل المرفوض ، وبالأخيرين له ، و للتفرقة بين عميرة غير كلب ، وسليمة غير الأزد .

وأما معتل العين كطويلة ، أو مضعفها كجليلة ، فلا تحذف ياؤهما ، تقول فيهما : طويلي ، وجليلي .

ثالثها : ياء فعيلة بضم الفاء ، و فتح العين ، غير مضعفتها ، كجهينة وقرينة ، تقول في النسبة إليهما : جهني وقرطي بحذف التاء ، ثم الياء ، وعيني وؤومي ، في عينة وؤيمة كذلك ، مع بقاء ضم الفاء ، إذ لا يترتب عليها إعلال العين . وشذ رديتي في ردينة ، ولا يجوز الحذف في نحو قليلة ، لأن العين مضعّعة .

رابعها : واو فعولة ، بفتح الفاء ، صحيحة العين ، غير مضعفتها ، كشؤوة ، تقول فيه على مذهب سيبويه و الجمهور شئني ، بحذف التاء ، ثم الواو ، ثم قلب الضمة فتحة . و من قال شئوي بالواو ، قال فيها شئوة ، بشد الواو . وذهب الأخفش إلى حذف التاء فقط ، وغيره إلى حذف الواو مع التاء فقط . وأما نحو

قَوْلَة وَمَلُولَة ، فَلَاحَتْ فِيهِمَا غَيْرُ التَّاءِ ، لِلْإِعْتِلَالِ فِي الْأَوَّلِ ، وَالتَّضْعِيفِ فِي الثَّانِي .

خَامِسُهَا : يَاءُ فَعِيلٍ ، بَفَتْحِ فَكَسْرٍ ، يَأْنِي اللَّامُ أَوْ وَاوِيهَا ، كَغَنِيٍّ وَ عَلِيٍّ ، تَحْذِفُ الْيَاءَ الْأَوَّلَى ، ثُمَّ تَقْلِبُ الْكُسْرَةَ فَتَحَةً ، ثُمَّ تَقْلِبُ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ أَلْفًا ، ثُمَّ تَقْلِبُ الْأَلْفَ وَاوًا ، فَتَقُولُ غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ .

سَادِسُهَا : يَاءُ فَعِيلٍ ، بِضَمِّ فَفَتْحٍ ، الْمَعْتَلُ اللَّامُ كَقَصِيٍّ . تَحْذِفُ الْيَاءَ الْأَوَّلَى ، ثُمَّ تَقْلِبُ الثَّانِيَةَ أَلْفًا ، ثُمَّ تَقْلِبُ الْأَلْفَ وَاوًا ، فَتَقُولُ قُصَوِيٌّ ، فَإِنْ صَحَّتْ لَامُ فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ ، كَعَقِيلٍ وَعُقِيلٍ ، لَمْ يَحْذَفْ مِنْهُمَا شَيْءٌ ، وَشُدَّ فِي ثَقِيفٍ وَفَرِيشٍ ، وَهُذِيلٍ : ثَقَفِي ، وَفَرَشِي ، وَهُذَلِي .



وَحُكْمُ هَمْزَةِ الْمَمْدُودِ هُنَا : كَحُكْمِهَا فِي التَّنْثِيَةِ ، فَتَسْلَمُ إِنْ كَانَتْ أَصْلًا ، كَقُرَّائِيٍّ فِي قُرَاءٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُهَا وَاوًا ، وَالْأَجُودُ التَّصْحِيحُ . وَتَقْلِبُ وَاوًا إِنْ كَانَتْ لِلتَّنْثِيَةِ كَحَمْرَاوِيٍّ [وَصَحْرَاوِيٍّ]^(١) ، فِي حَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ ، وَشُدَّ قَلْبُهَا نُونًا فِي صَنْعَانِيٍّ وَبَهْرَانِيٍّ ، نِسْبَةً إِلَى صَنْعَاءَ الْيَمَنِ وَبَهْرَاءَ اسْمِ قَبِيلَةٍ مِنْ قِضَاعَةَ ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ : صَنْعَاوِيٍّ وَبَهْرَاوِيٍّ عَلَى الْأَصْلِ .

وَيُخَيَّرُ فِيهَا إِنْ كَانَتْ لِلْإِلْحَاقِ كَعَلْبَاءَ ، أَوْ بَدَلًا مِنْ أَصْلِ كَكْسَاءَ ، فَتَقُولُ عِلْبَانِيٍّ أَوْ عِلْبَاوِيٍّ ، وَكَسَانِيٍّ أَوْ كَسَاوِيٍّ .

(١) ساقطة من الأصل .

و ينسب إلى صدر العلم المركب إسناديًا ، كبرقي ، وتأبطي : في برق نحره ، وتأبط شرًا . أو مزجيا كبعلي ومعد : في بعلبك ومعد يكرّب . و هذا هو القياس فيه مطلقا ، سواء كان صحيح الصدر أو معتله ، و بعضهم يعامل المعتلّ معاملة المنقوص ، فيقول في معد يكرّب معدوي . وقيل يُنسبُ إلى عجزه ، فتقول بكّي وكري . و قيل إليهما مزالا تركيبهما ، فتقول : بعلي بكّي ، ومعدّي كري ، و عليه قوله :

تزوجتها راميّة هُرْمُزِيّة ❖ بفضلة ما أعطى الأمير من الرزق

في النسبة إلى "رام هُرْمُز" و قيل إلى المركب غير مزال تركيبه ، تقول بعلبكّي ومعدّيكري . و قيل : يُنسبُ إلى "قغل" مُتَّحَتًا منهما ، تقول بعلبي^(١) ومعدكي ، كما تقول حضرمي في حضر موت .

ومثل الإسنادي أيضا الإضافي كامرئ القيس ، تقول فيه امرني أو مرني ، و الثاني أفصح عند سيبويه ، و عليه قول ذي الرمة يهجو امرأ القيس^(٢) :

إذا المرني شبّ له بنات ❖ عقدن برأسه إبة^(٣) وعارا

وقول جرير :

يعدّ الناسيون إلى تميم ❖ يوت المجد أربعة كبارا

(١) في الأصل : بعلبي .

(٢) امرؤ القيس : قبيلة من تميم .

(٣) الإبة كعدة : الخزي كما في القاموس .

و يخرجُ منهمُ المرئيَّ لغوا ❖ كما الغيتَ في الدِّيَةِ الحُوارِ^(١)

و يُسَنَّتني من المركب الإضافي ما كان كُنيةً ، كابي بكر وأم كلثوم ، أو معرّفاً صدره بعجزه ، كابن عمر وابن الزُّبير ، فإنك تُسَبُّ إلى عجزه ، فتقول : بكري وكلثومي وعُمري . والحق بهما ما خيف فيه لبس ، كقولهم في عبد مناف مَنافي ، و عبد الأشهل أشهلي ، دفعا للبس ، و شذ فيه "فغلل" السابق ، كثيملي وعبدري ، ومرقسي ، و عبّسي ، و عبّسمي : في تيم اللات ، و عبد الدار ، وامرئ القيس ابن حجر الكندي ، و عبد القيس ، و عبد شمس . ومن الأخير قول عبد يغوث الحارثي :

وتضحكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ❖ كانَ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

وإذا تُسِبَّ إلى ما حُذِفَتْ لامٌ ، فإن جبر في التثنية وجمع التصحيح بردها ، كاب واخ وَعِضَةٌ وَسَنَةٌ ، تقول فيها : أبوان وأخوان وَعِضَوَاتٌ وَسَنَوَاتٌ ، أو عِضَهَاتٌ وَسَنَهَاتٌ ، وجب رد المحذوف في النسب ، فنقول : أبوي وأخوي وعِضَوِي وَسَنَوِي ، أو عِضَهِي وَسَنَهِي . وإن لم يُجبر فيهما جاز الأمران في النسب ، نحو غَدٍ وَشَفَةٍ ، تقول فيهما غَدِي وَشَفِي ، أو غَدَوِي وَشَفَوِي . إلا أن كانت عينه معتلة ، فيجب

(١) الحوار : ولد الناقة منذ الوضع إلى أن يفظم ، ونسب الأشمونى البيت الأخير لذي الرمة ، وأنشده محرفاً ، وكتب عليه الصبان ما كتب . و الصواب ما هنا ، وأنه لجريز ، كما أنشدتهما الفخر عند قوله تعالى : " لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم " ، وكما فى الأغاني فى ترجمتي جريز وذي الرمة . اهـ . مؤلف .

جَبَرَه ، كَذَوِي فِي ذِي وَذَات ، بِمَعْنَى صَاحِبٍ وَصَاحِبَةٌ^(١) ، وَ شَاهِي أَوْ شَوَهِي ، بِسُكُونِ الْوَاوِ فِي شَاةٍ ، أَصْلُهَا : شَوَهَةٌ . وَ يَجُوزُ الْأَمْرَانِ فِي يَدٍ وَدَمٍ عِنْدَ مَنْ لَا يَرُدُّ لَامَهُمَا فِي التَّنْيَةِ ، وَوَجِبَ الرَّدُّ عِنْدَ مَنْ يَرُدُّهَا ، فَتَقُولُ عَلَى الْأَوَّلِ : يَدِي أَوْ يَدَوِي ، وَدَمِي أَوْ دَمَوِي ، وَ عَلَى الثَّانِي : يَدَوِي وَدَمَوِي لَا غَيْرَ .

وَإِذَا نَسَبَ إِلَى مَا حُذِفَ لَامُهُ ، وَغَوَّضَ عَنْهَا تَاءً تَأْنِيثًا لَا تَتَقَلَّبُ هَاءٌ فِي الْوَقْفِ ، حُذِفَتْ تَاوُهُ ، فَتَقُولُ : بَنَوِي وَأَخَوِي فِي بِنْتٍ وَأَخْتٍ ، وَيُونُسُ يَقُولُ : بِنْتِي وَأَخْتِي ، بِبَقَاءِ التَّاءِ ، مُحْتَجًّا بِأَنَّ التَّاءَ لَغَيْرِ التَّأْنِيثِ ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ ، وَ لَا يَسْكُنُ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ إِلَّا إِنْ كَانَ مُعْتَلًا كَفَتَاةٍ ، وَبِأَنَّ تَاءَهَا لَا تُبَدِّلُ هَاءً فِي الْوَقْفِ . وَكُلُّ ذَلِكَ مُرَدُّودٌ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ ، إِذْ تَقُولُ فِيهِمَا : بَنَاتٌ وَأَخَوَاتٌ ، بِزِيَادَةِ أَلِفٍ وَ تَاءٍ ، وَ حَذْفِ التَّاءِ الْأَصْلِيَّةِ .

^(١) الْأَوَّلُ عَلَى مَذْهَبِ سَيْبَوِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَرُدُّ الْكَلِمَةَ بَعْدَ رَدِّ مُحذُوفِهَا إِلَى سُكُونِهَا الْأَصْلِيِّ ، بَلْ يَبْقَى الْعَيْنُ مَفْتُوحَةً . فَيَقْلِبُهَا أَلْفًا . وَ الثَّانِي عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ ، لِأَنَّهُ يَرُدُّ الْكَلِمَةَ بَعْدَ رَدِّ مُحذُوفِهَا إِلَى سُكُونِهَا الْأَصْلِيِّ ، فَيَمْتَنِعُ الْقَلْبُ ، وَقَدْ وَرَدَ بِمَذْهَبِ سَيْبَوِيهِ ، وَ إِلَيْهِ رَجَعَ أَبُو الْحَسَنِ وَأَصْلُ شَاةٍ شَوَهَةٌ ، بِسُكُونِ الْوَاوِ ، بِدَلِيلِ شِيَإِهِ ، فَلَمَّا حُذِفَتْ الْهَاءُ ، فَتَحَتْ الْوَاوُ ، لَتَاءِ التَّأْنِيثِ ، فَقَلَبْتَ أَلْفًا . اهـ مِنْهُ .

ولا تُرَدُّ الفاء لما صحت لامه ، كَعِدَّة وصِفَة ، تقول فيهما عِدِي وصِيفِي ،
و تُرَدُّ لمعتلها كَشِيَّة ، تقول^(١) فيه : وشَوِي^(٢) ، بكسر الواو ، وفتح الشين ، أو
وشِيي ، بكسرتين بينهما شين ساكنة .

وإذا نُسِبَ إلى محذوف العين ، وهو قليل في كلامهم ، فإن صحت لامه و لم
يكن مضِعًّا ، لم يجبر برد المحذوف ، كَسِهْ وَمَدَّ ، مسمًى بهما ، فتقول فيهما^(٣) سَهِي
وَمُدِّي . لا سَتَّهِي وَمُنْذِي ، وإن كان مضعفا كَرُبَّ بحذف الباء الأولى ، مخفف رُبَّ
إذا سمي به ، فإنه يجبر برد المحذوف . فيقال رَبِّي ، و مثل المضعَّف في وجوب
الرد ، معتلُّ اللام كالمُرِّي ، اسم فاعل أَرَى ، وكَيَّرَى مضارع رَأَى مسمًى بهما ،
فتقول فيهما المُرِّي ، و اليرتِي ، بفتح الياء ، و سكون أو فتح الراء ، على الخلاف
بين سيبويه و الأخفش ، من إبقاء حركة فاء الكلمة بعد الرد أو عدم إبقائها .

وإذا نُسِبَتْ إلى الثنائي وضعا ، ضَعَّقت ثانيه إن كان معتلا ، فتقول في
لَوُوكِي مَسْمًى بهما : لَوُوكِي بالتشديد ، و تقول في لا عِلْمًا : " لاء " بالمد ، وفي
النسب إليها : لَوِيَّ و كِنَوِيَّ ، ولانِيَّ أو لاوِيَّ كما تقول في النسب إلى الدوِّ وهو

(١) أي على الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن ، فإن الأول يبقى حركة العين بعد رد المحذوف ، وهي هنا الكسرة ،
ثم يقلبها فتحة ، فتتقلب الياء ألفاً ، ثم واواً ، و الثاني العين إلى سكونها الأصلي ، فلا داعي للقلب عنده . اهـ .
منه .

(٢) في الأصل : ومنوات . وهو خطأ .

(٣) في الأصل : منهما .

الفلاة، و الحي و الكساء : دَوِّيَّ و حَيَّوِي و كِسَانِي أو كِسَاوِي ، و أنت في الصحيح بالخيار ، نحو كَمْ فنقول كَمِي بالتخفيف ، أو كَمِّي بالتضعيف .

و ينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن كانت اسم جمع ، كقومي و رهطي : في قوم و رهط ، أو اسم جنس كشَجَرِي في شجر ، أو جمع تكسير لا واحد له، كآبَابِيلِي في آبَابِيل، أو علما كَبَسَاتِينِي ، نسبة إلى البساتين ، عَلم على قرية من ضواحي مصر ، أو جارياً مجرى العلم كإنصاري ، أو يتغير المعنى إذا نُسب لمفرده كأعرابي^(١)

(١) الظاهر أن الأعراب في أصل اللغة كان جمعاً لعرب ، ثم خصص لساكني البادية و العرب يعمه و ساكن الحضر . اهـ
رضى ملخصاً .

خاتمة

قد يُستغنى عن ياء النسب غالباً بصوغ "فاعلٍ" مقصوداً به صاحب كذا ،

كطاعم ، وكاسر ، ولابن ، تامر . ومنه قول الحطيئة يهجو الزبرقان ابن بدر :

دع المكارم لا ترحل لبُعيتها * واقعدُ فإنك أنت الطاعمُ الكاسي

أي ذو^(١) طعام وكسوة . وقوله^(٢)

وَعَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ * لابنٍ فِي الصَّيْفِ تَامِرُ

أي ذو لبن و تمر .

أو بصوغ "فَعَّالٍ" بفتح الفاء و تشديد العين ، مقصوداً به الحِرَفُ كَنَجَّار

وعطار وبَزَّاز ، أي محترف بالتجارة و العِطارة و البزازة ، أو يصوغ "فَعِلٌ" بفتح

فكسر ، كطعم ولبن ، أي صاحب طعام ، ومنه قوله :

لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ * لَا أَدْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ ابْتُكِرُ

و تصاغ نادراً على وزن "مِفعال" كمِطار ، أي ذي عطر ، "وَمِفعيل"

كفرس مِخضير ، أي ذي حُضْر ، بضم فسكون ، وهو الجري .

و ما خرج عما تقدم في النسب فشاذ ، كقولهم رَقْبَانِي و شَعْرَانِي وفوقاني

و تحتاني ، بزيادة الألف و النون : لعظيم الرقبة ، و الشجر ، ولفوق ، و تحت ،

(١) في الأصل : ذوي .

(٢) هو الحطيئة الشاعر المخضرم أيضاً .

ومَرْوَزِي فِي مَرْو ، بزيادة الزاي ، وأمَوِي بفتح الهمزة في أمية بضمها ، ودُهْرِي
بالضم : للشيخ الكبير في الدهر بالفتح ، وبَدَوِيّ ، بحذف الألف ، في البادية ،
وجَلُولِي وحرُورِيّ ، بحذف الألف و الهمزة في جَلُولاء ، قرية بفارس ، وحروراء
قرية بالكوفة .

الباب الثالث : في أحكام تعم الاسم والفعل

﴿ فصل في حروف الزيادة و مواضعها و أدلتها ﴾

اعلم أن الزيادة في الكلمة عن الفاء و العين واللام : إما أن تكون لإفادة معنى ، كفرَّح بالتشديد من فرح ، وإما لإلحاق كلمة بأخرى ، كإلحاق قرند اسم جبل بجعفر ، وجَلَّبَبَ بدخَرَج . ثم هي نوعان :

أحدهما : ما يكون بتكرير حرف أصلي لإلحاق أو غيره ، و ذلك إما أن يكون بتكرير عين مع الاتصال ، نحو قَطَعَ ، أو مع الانفصال بزائد نحو عَقَّقَل ، بمهملة و قافين بينهما ساكن ، مفتوح ما عداه : للكثيب العظيم من الرمل .

أو بتكرير لام كذلك ، نحو جَلَّبَبَ وجَلَّبَاب ، أو بتكرير فاء و عين مع مباينة اللام لهما ، نحو مَرَمَرِس ، بفتح فسكون ففتح فكسر : للداهية ، وهو قليل ، أو بتكرير عين و لام مع مباينة الفاء ، نحو صَمَخَمَح بوزن سَفَرَجَل : للشديد الغليظ . وإما مكرر الفاء وحدها كقَرَقَف و سُنْدَس ، أو العين المفصولة بأصل ، كحَنَرْد بزنة جعفر اسم رجل ، أو العين و الفاء في رُبَاعِي كسِمَسِم ، فأصلي ، فلو تكرر في الكلمة حرفان و قبلهما حرف أصلي كصَمَخَمَح و سَمَمَع : لصغير الرأس ، حُكِم بزيادة الضعفين الأخيرين (لكون الكلمة استوفت بما قبلهما أقلَّ الأصول) .

ثانيهما : ما لا يكون بتكرير حرف أصلي ، وهذا لا يكون إلا من الحروف العشرة ،
المجموعة في قولك : "سألتمونيهما" . وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع
مرّات ، فقال :

هَاءٌ وَتَسْلِيمٌ ، تَلَايَوْمَ أَنْسِهْ * نِهَآيَةَ مَسْؤُولٍ ، أَمَانٌ وَتَسْنِهِيلُ

و قد تكون الزيادة (١) واحدة ، واثنتين ، وثلاثا ، وأربعا ، و مواضعها أربعة
، لأنها إما قبل الفاء ، أو بين الفاء و العين ، أو بين العين و اللام ، أو بعد اللام ، ولا
يخلو إذا كانت متعددة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة . فالواحدة قبل الفاء نحو أصبع
و أكرم ، و بين الفاء و العين ، نحو كاهل وضارب ، و بين العين و اللام نحو غزال .
وبعد اللام كحُبْلَى .

و الزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء ، نحو أجادل ، و بينهما العين كعاقول ،
و بينهما اللام نحو قَصِيرَى : أي الضلع القصيرة ، و بينهما الفاء و العين نحو
إعصار ، و بينهما العين و اللام نحو خَيْرَلَى ، وهي مشية فيها تتأقل ، و بينهما الفاء
و العين نحو : جواهر ، و بين العين و اللام ، نحو أجقلى للدعوة العامة .
و المجتمعتان قبل الفاء ، نحو منطلق ، و بين الفاء و العين ، و اللام ، نحو خُطَاف ،
وبعد اللام نحو عِلْبَاء .

(١) أي لا بقيد كونها من حروف سالتمونيهما ، كما يتضح مما يأتي .

و الثلاث المتفرقات نحو تماثيل ، و المجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج ،
و بين العين واللام نحو سلاليم ، و بعد اللام نحو عنفوان . و اجتماع اثنتين وانفراد
واحدة نحو أقعوان .

و الأربع المتفرقات : نحو احميرار مصدر احماراً ، ولا توجد الأربع مجتمعة .

وأدلة الزيادة تسعة :

الأول : سقوط بعض الكلمة من أصلها (١) ، كالف ضارب ، و ألف وتاء تُضارب من
الضرب ، فما عدا الضاد و الراء و الباء : حُكِمَ الزيادة .

الثاني : سقوط بعض الكلمة من فرع (٢) ، كئوني سُئِلَ وحَنَظِل ، من أسبل الزرع ،
وحظِلَت الإبل ، أي خرج سُئِلَ الزرع ، و تأذت الإبل من أكل الحنظل ،
فنونهما زائدة ، لسقوطها من الفرعين .

الثالث : لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها ، كنوني
نرجس ، بفتح فسكون فكسر ، وهُنْدَلِج بضم فسكون ففتح فكسر : لبقلة ، و تاء ي
تَنْضُب ، بفتح فسكون فضم : اسم شجر ، وتثقل بفتح فسكون فضم : لولد
الثعلب ، لانتفاء هذه الأوزان في الرباعي المجرد .

الرابع : التكلم بالكلمة رباعية مرة و ثلاثية أخرى مثلاً ، كأيطل بفتحيتين بينهما
ساكن، وإطل بكسر فسكون أو بكسرتين : للخاصرة .

(١) أي : المصدر ، في مذهب الجمهور .

(٢) أي : أحد تصاريف الكلمة سواء أكان فعلاً أم غيره من المشتقات .

الخامس : لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتھا أصلا ، كتنقل بضميتين بينهما ساكن ، فإنه وإن لم يترتب عليه عدم النظير لوجود فُعَلُّ كِبُرْتُن لكن يترتب في نظير تلك الكلمة ، وهي تنقل المفتوحة التاء في اللغة الأخرى ، إذ لا وجود " لفُعَلُّ " بفتح فضم بينهما سكون فثبوت زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظير ، دليل على زيادتها في لغة الضم ، و الأصل الاتحاد .

السادس : كون الحرف دالا على معنى ، كاحرف المضارعة وألف اسم الفاعل .
السابع : كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ، كالنون ثالثة ساكنة غير مدغمة ، بعدها حرفان ، كورنل ، يفتحات ، بينها نون ساكنة : للداهية ، وشرنث بزنته : للغليظ الكفين و الرجلين ، وعصنصر بفتح المهملات و سكون النون : اسم جبل ، لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة ، كجحنقل بزنته أيضا ، وهو الغليظ الشفه ، من الجحقة ، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان .

الثامن : وقوعه منها في موضع تغلب زيادته فيه مع المشتق ، كهمزة ارتب و افكل ، بفتحيتين بينهما ساكن : للرعدة ، لزيادتها في هذا الموضع مع المشتق ، كاحمر .
التاسع : وجوده في موضع لا يقع فيه إلا زائدا ، كنونات حنطاو بكسر فسكون ففتح فسكون : لعظيم البطن ، وكنتاو بزنته ، لعظيم اللحية ، وسنداو ونداو بزنة ما تقدم : لخفيها .

وزاد بعضهم عاشراً : وهو الدخول في أوسع البابين ، عند لزوم الخروج عن النظير
فيهما ، نحو كَنَهَبَلْ ، بفتحَيْن فسكون فضم : شجر عظيم ، وقد تفتح باؤه ،
بتقدير أصالة : "فَعَلَل" ، و بتقدير زيادتها "فَنَعَلَل" وكلاهما مفقود ، غير أن
المزيد أكثر ، فيصار إليه .

ويُحْكَم بزيادة الألف متى صاحبت أكثر من أصلين ، كضارب و عِمَاد و حُبْلَى ،
و يحكم بزيادة الواو متى صاحبت أكثر من أصلين ، ولم تتصدر ولم تكن كلمتها من
باب سِمَسِم ، كمحمود وبُوع ، بخلاف نحو سَوَط و وَرَتَل و وَغَوَعَة .

و يحكم بزيادة الياء متى صاحبت أكثر من أصلين ، ولم تتصدر سابقة أكثر من
ثلاثة أصول ، ولم تكن كلمتها من باب سَمَسَم كيضربُ فعلاً ، ويرمَع اسماً ، بخلاف
نحو بيت وَيُؤَيُّوْا لَطَانِرْ ، وَيَسْتَعُوْرُ بَزْنَةَ فَعَلَّلُول ، كعَضْرَقُوط : اسم لدويبة .

و يحكم بزيادة الميم متى سبقت أكثر من أصلين ، ولم تلزم في الاشتقاق ،
كمحمود ، و مسجد ، ومنطلق ، ومفتاح بخلاف نحو مهد ومرعز ، بكسرتين بينهما
سكون : اسم لما لان من الصوف ، فإنهم قالوا : ثوب مُمرَعَز فأنثبوا في الاشتقاق ،
واستدلوا بذلك على أصالتها ، خلافاً لسيبويه القائل بزيادتها .

و يحكم بزيادة الهمزة مصدرة متى صاحبت أكثر من أصلين ، ومتأخرة بشرط
أن تسبق بألف مسبوقة بأكثر من أصلين كاحقظُ فعلاً ، وأفضل اسماً مشتقاً ، وإصبع
جامداً ، وأقلس جمعاً ، وكحمراء و صحراء .

و يحكم بزيادة النون مُنْطَرَفَة إن كانت مسوقةً بآلف مسبوقَةٍ بأكثر من أصليين ،
كسُكران و غُضْنبان ، ومتوسطة بين أربعة أحرف ، إن كانت ساكنة غير مضعفة
كغُضْنَفَر و قُرْثَقْل ، أو كانت من باب الانفعال ، كانطلق و مُنْطَلِق ، أو بدأت المضارع .
و يحكم بزيادة التاء في باب التفعّل كالْتَدَخِرَج ، و التفاعل كالتعاون ، و الافتعال
كالاقتراب ، و الاستفعال كالاستغراب و الاستغفار ، وهو الموضع الذي يحكم فيه
بزيادة السين . أو كانت التاء في التفعيل أو التفعّل ، أو كانت للتانيث كقائمة ، أو
بدأت المضارع . وتزاد التاء سماعاً في نحو ملكوت . و جَبَرُوت و رَهَبُوت و عنكبوت .
وتزاد السين سماعاً في قذموس بزنة عُصْفُور ، للإلحاق به . و زيادة الهاء واللام
قليلة ، و مثلوا للهاء بقولهم أهراق في أراق ، وبأمهات في جمع أم . و من مثل لها
بهاء السكت رُدّ عليه بكونها كلمة مستقلة . و مثلوا للام بطينسل و زَيْدَل و عَبْدَل ،
و الأصل طينس وهو الكثير ، وزيد و عبد ، و من مثل لها بلام ذلك و تلك ، رُدّ عليه برَدّ
هاء السكت (١)

(١) أي بكونها كلمة مستقلة .

﴿ فصل في همزة الوصل ﴾

همزة الوصل : هي التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، و تسقط عند وصل الكلمة بما قبلها .

ولا تكون في حرف غير "أل" ومثلها "أم" في لغة حمير ولا في فعل مضارع (١) مطلقاً ولا في ماض ثلاثي كامر وأخذ ، أو رباعي كإكرم وأعطى ، بل في الخماسي كانطلق واقتدر ، والسداسي كاستخرج واحرنجم ، وأمرهما ، وأمر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً كاضرب ، بخلاف نحو هَبْ وَعِذْ وَقُلْ . ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي و السداسي ، كانطلاق ، واستخراج ، وفي عشرة أسماء مسموعة ، وهي : اسم واست ، وابنُ ، وابنمُ ، وابنةُ ، وامرؤُ ، وامرأةُ ، واثنان ، واثنانُ ، وايمُنُ المختصة بالقسم ، وما عدا ذلك فهزته همزة قطع .

و يجب فتح همزة الوصل في أل ، وضمها في نحو انطلق واستخرج (٢) مبنيين للمجهول ، وأمر الثلاثي المضموم العين أصالة . كادخل واكتب ، بخلاف امشوا واقضوا مما جعلت كسرة عينه ضمة لمناسبة الواو ، فتكسر الهمزة بخلاف عكسه ، مما جعلت ضمة العين فيه كسرة لمناسبة الياء ، كاغزي ، فيترجح الضم على الكسر ، كما يترجح الفتح على الكسر في ايمُن وايم ، و الكسر على الضم في

(١) قد أثبتها ابن مالك وابنه فيه ، متى كان مبتدأ بتاءين ، وأريد إدغامها ، نحو اتجل ، كما سيأتي في الإدغام .

(٢) في الأصل : استرج .